



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

هل نحن متفائلون؟

«إنّ تغييراً لم يحدث منذ 100 عام، يجري حالياً، ونحن نقود معاً هذا التغيير»، كذلك قال الرئيس الصيني أمام الكاميرات للرئيس الروسي مع نهاية الزيارة الأولى الخارجية له بعد أيام من إعادة انتخابه رئيساً للصين لولاية ثالثة.

ليس مستغرباً أنّ هذه الجملة، وبعدها موافقة بوتين عليها، قد تحولت إلى الجملة الأكثر نقاشاً على الإطلاق في كل وسائل الإعلام في كل العالم؛ فعدا عن أنّ هذا النوع من التصريحات يكون معداً مسبقاً، فإنّ مضمونه يخص كل بقعة من بقاع العالم، بل وكل إنسان.

100 عام إلى الوراء، تعني الإشارة إلى التحول الأكبر الذي جرى خلال القرن العشرين مع انتصار ثورة أكتوبر عام 1917 ومن ثم انتصار الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية عام 1945، الأمر الذي فتح الباب لعدد كبير من بلدان العالم نحو التحرر من الاستعمار، ونحو الانتقال خطوات إلى الأمام على كل الصعد، بما في ذلك الصين نفسها التي استندت في صعودها الأول بشكل كبير إلى ما قدمه لها الاتحاد السوفييتي من تكنولوجيا ومساعدة، بما في ذلك التكنولوجيا النووية. التحول العالمي الجاري، في أحد مستوياته، يعبر بالفعل عن انتقال لم يجر منذ مئة عام، ولكنه يعبر في مستويات أخرى، بينها المستوى الجغرافي السياسي، عن انتقال لم يجر على الأقل منذ 250 إلى 500 عام؛ نقصد بذلك مجموعة تحولات جيوسياسية ربما بين أهمها تحولات طرق التجارة العالمية، والتحول في تموضع مراكز الإنتاج عالمياً.

إنّ مجرد محاولة تعداد الساحات والقطاعات التي يتلقى الغرب فيها الصفعات، باتت مسألة صعبة، بحيث يحتاج حصر الصفعات إلى تحديث مستمر على أساس يومي. ولكن لا مانع من الإشارة السريعة إلى الاتفاق السعودي الإيراني برعاية الصين، الوضع المأزوم للكيان الصهيوني والمستمر في التآزم والتعمق بشكل غير مسبوق إطلاقاً، عمليات الاستهداف المباشر للوجود العسكري الأمريكي في سورية وفي المنطقة، إضافة إلى الاستهداف المستمر السياسي، الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية، الأمريكية والأوروبية، والتي ما تزال في بدايتها فقط، وستقود إلى مستوى من التآزم أعلى وأعمق بما لا يقاس من ذاك الذي جرى عام 2008. كان السوريون بشكل عام قد تفاءلوا خيراً بالخطوات التي سارها التسوية السورية التركية، ومن ثم شعروا بقدر من الإحباط مع وضوح وجود محاولات عرقلة جدية لها. وهذا ليس إلا مثالاً من أمثلة كثيرة على التقلب في الأزمنة بين التفاؤل والتشاؤم على أساس المعطيات اليومية.

إنّ فهم هذا التقلب في المزاج بين التفاؤل والتشاؤم، والفرق بينه وبين التفاؤل الثوري، هو أمر شديد الأهمية بالنسبة للمناضلين الحقيقيين باتجاه عالم جديد، وللمناضلين في سورية لإخراجها من كارثتها وإعادتها للحياة وإعادة بنائها. إنّ ما ينبغي النظر إليه، هو الاتجاه العام الذي تسير وفقه الأمور، وهذا الاتجاه يؤكد صحة كلّ ما قلناه بشكل استباقي خلال عشرين عاماً حول الوضع الدولي واتجاهات تطوره.

لا يمكن أن يكون الثوري ثورياً دون أن يكون متفائلاً. ولكن التفاؤل الثوري ليس تفاؤلاً من النمط «البرجوازي الصغير»، الذي يتعامل مع أحداث التاريخ كطفل نزق لا يحتمل صعباً ولا خسارة، ويريد نضالاً بقفازات، ونتيجته صعود مستمر دون أية تراجعات جزئية، وكان المسألة ورقة يانصيب، إما أن تربح أو تخسر فترمي ويجري البحث عن غيرها...

التفاؤل الثوري، يأخذ بالاعتبار أنّ التحولات الكبرى التي تجري لا تنسف الطبقات السائدة وسلطاتها وثقافتها فحسب، بل وتنسف كل طريقة العيش السابقة في سياق بناء طريقة العيش الجديدة، وتنسف بشكل خاص الراحة الخاملة والكسولة للفئات الوسطية وخاصة «المتقنين»، ولذا ليس غريباً أن ترى هؤلاء بين الأكثر تكذيباً للواقع، والأكثر تفاؤلاً عن حقائقه، لا لشيء إلا لأنّ ذلك وسيلة من وسائل الإنكار التي يدافعون بها عن تهافت وانهايار حياتهم السابقة.

التفاؤل الثوري، يعني رؤية واضحة علمية للاتجاه العام للأحداث، ولكن أيضاً وعلى طول الخط، نضالاً دؤوباً يومياً مستمراً بكل الأشكال والمسبل لتسريع التحول المطلوب وتقليل عذابات الناس خلال ذلك التحول؛ التحول القادم ضمن الأفق المنظور على المستوى العالمي والإقليمي وعلى مستوى سورية باتجاه تغيير جذري شامل للنظام القائم بدءاً بتطبيق القرار 2254 بكامل بنوده، وفي ظل تعاون بين أستانا والصين وربما دول عربية أساسية.

6,5 مليون وسطي تكاليف معيشة

الأسرة في بداية شهر رمضان

[12]

شؤون عربية ودولية



«العالم يتغير» روسيا والصين تقودان هذا التغيير!

17

شؤون محلية



المعلمون في سورية يعملون بالمجان!

11

ملف «سورية 2023»



ملاح عن عمق أزمة الكيان الصهيوني... في إعلانه

05

شؤون عمالية



الوضع المعيشي.. أجور هابطة وأسعار صاعدة

02

تنمية الأخلاق بدل الأجور

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الوضع المعيشي.. أجور هابطة وأسعار صاعدة

في الدراسات التي تنشرها «جريدة قاسيون» حول وسطي تكاليف المعيشة لأسرة مؤلفة من خمسة أفراد توصلت الجريدة إلى رقم لهذه التكاليف يتجاوز المليون ليرة سورية تداولته معظم المواقع والصفحات المهتمة بالشأن الاقتصادي والأوضاع المعيشية لمعظم السوريين المكتوبين بنار الأسعار التي ترتفع مع كل ارتفاع للدولار أو ثبات نسبي في سعره، والأمران هنا سيان لأن الأسعار ترتفع غير أبهة بما يجري للدولار ومقابله الليرة السورية من تطورات على صعيد السعر المتداول، والمتضرر الوحيد في هذا الصراع هم الفقراء من عمال وفلاحين وحرفيين وغيرهم من العاملين بأجر.

عندما نقول إن الفرق شاسع هذا يعني أن أغلبية الشعب السوري بمن فيهم العاملون بأجر يعيشون بحالة عوز وفقر شديدين، كون الأجور التي يتقاضونها تعادل من الجمل أذنه قياساً بتكاليف المعيشة التي تحلق عالياً ولا تطلبها حاجاتهم الأساسية خاصة في شهر رمضان، والمضطرون إلى ضغط نفقاتهم إلى الحدود القصوى، وهذه الحدود لا نهاية لها، فهي بتقهقر مستمر طالما هناك من يتحكم بأليات استيرادها أو إنتاجها ومن ثم توزيعها. تتحفظنا الحكومة إزاء هذه الأوضاع ببياناتها وأرقامها المعلنة عن حجم الدعم عبر وسائل الإعلام وعبر وسائل الإعلام فقط بينما الواقع مغاير، فهي بقراراتها وإجراءاتها تقوم بسحب الدعم الذي كان موجوداً، والذي كان يخفف بعض العبء عن كاهل الفقراء حيث تقول لنا فيها إنها تدعم المواد الضرورية والأساسية وأنها تحارب الاحتكار وتحارب الفساد الكبير، ولكن العبرة -إن صدقنا ما تقوله الحكومة-

بالنتائج التي سيلمسها الفقراء بمستوى معيشتهم والنتائج يعلمها القاضي والداني، وكذلك الدراسات الاقتصادية حول مستوى المعيشة وجهابذة الاقتصاد الحكومي يعلمون كذلك أن المستوى المعيشي لم يتحسن بالرغم من كل ما يقال إعلامياً، ولن يتحسن طالما مصادر عيشنا ممسوكة من قبل حفنة صغيرة ترعاها الحكومة، وتمدها بكل أسباب التحكم في مفاتيح ما يحتاجه الناس في معيشتهم، وهي أي الحكومة تتخلى عن دورها في أن تكون ماسكة بزمام الوضع الاقتصادي من استيراد وتصنيع وتوزيع وهو أقصر الطرق على الأقل ليحسن نسبياً الوضع المعيشي.

تقول النقابات وتكرر دائماً إنها ستسعى إلى تحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة من خلال أمرين، أولهما زيادة الأجور، وإذا كان هذا المطلب غير ممكن فإنها ستسعى إلى تحسين متممات الأجر، والأخيرة مرتبطة بقضايا كثيرة منها الحوافز الإنتاجية المرتبطة بالإنتاج وتحسنه، وهو مرهون بالمستقبل وأن يكون الإنتاج «الرقم واحد» في برنامج الحكومة وهو ليس كذلك، ولكن قضية زيادة الأجور زيادة حقيقية تجاري الزيادة في تكاليف المعيشة مسألة لا تحتمل الخيارات المتنبأة في تحسين الوضع المعيشي للعمال، بل تحتاج لانشاء أخرى هي في عهدة العمال.



الأهم من زيادة الأجر هو الفكر والأخلاق وتنميتها، هذا ما صرح به وزير التربية عن أجور المعلمين وقبلها بسنين سبفه رئيس اتحاد نقابات العمال بقوله إن العمال يعملون بوطنيتهم، وفي اجتماع النقابات المهنية تحدث أحد المسؤولين أن الأهم من بناء الوطن وتحسين مستوى المعيشة هو بناء الإنسان والأهم من ذلك العقيدة الدينية، داعياً إلى ضرورة التحمل والصبر والتضحية من أجل الوطن.

■ ادیب خالد

طبعاً كل هذه التصريحات إن دلت فإنها تدل على أن الحكومة لا تملك حلولاً تخفف من معاناة المواطنين وتتهرب من المطالب المحقة والملحة بضرورة زيادة الرواتب بحجة عدم وجود موارد مع العلم أن الموارد موجودة ولكن لا نية حكومية بالاقتراب منها لأنها من نصيب أصحاب الثروات بالبلاد ومواردها، وبالرغم من أن تندي مستوى المعيشة وصل إلى مستويات مخيفة باتت تهدد الأمن الغذائي للمواطنين وباتت تصنف سورية كاسوأ بلد للعيش فيه.

بالعودة إلى التصريحات الحكومية المذكورة أعلاه لا بد أن نذكر الحكومة أن بناء الإنسان والأخلاق يتطلب أولاً تلبية الحاجات المادية والمعيشية للمواطن بالحد الأدنى وتأمين مستوى عيش لائق من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة البطالة وتحقيق نمو اقتصادي، ومن دون ذلك فإن

الحديث عن تنمية أخلاق المجتمع وبناء العقيدة والأخلاق دون توفير أساس مادي هو عبارة عن فت خارج الصحن وتهرب من استحقاقات باتت ضرورية وملحة لإنقاذ الملايين من الجوع والفقر والعوز.

فالفقر لا يولد مجتمعاً سليماً ولا أخلاقاً تسمن عن جوع وأكبر دليل هو انتشار جرائم القتل والسرقة وتعاطي المخدرات والدعارة والتفكك الأسري، ولكن لماذا لا تطالب الحكومة الأقلية الغنية المتحكمة بالتحمل والصبر والتنازل عن جزء من أرباحهم والتضحية بأموالهم في سبيل الوطن كما ضحى الفقراء بأبنائهم ومنازلهم ومستقبلهم.

كما أن سبب هجرة الشباب من عمال وذوي الكفاءات والشهادات العلمية هو الفقر وتدني مستوى المعيشة وانعدام فرص العمل وهو ما أفقد البلاد العنصر البشري الهام والذي لن تستطيع البلاد تعويضه لعقود طويلة وتحولت الهجرة إلى حلم لكل شاب سوري وفرصة عمل ولو بروتاب قليلة خارج البلاد فرصة

العمر التي لا تعوض.

كل السياسات الاقتصادية المتبعة لا يمكن تصنيفها سوى أنها عدائية تجاه المواطن الذي لا يطالب سوى بعيش كريم واقتصاد قائم على العدالة الاجتماعية كما ينص عليه الدستور عام 2012 والذي طرحته السلطة نفسها للاستفتاء الذي جاء أساساً لمعالجة أسباب اندلاع الأزمة من تراجع الإنتاج وفق وبطالة.

ولا ينفج اليوم مطالبة الحكومة بزيادة الرواتب ولا لتنبيهها لأنها على علم تام بما خلفته سياستها الاقتصادية الليبرالية، والتي يبدو أنها مازالت سائرة فيها حتى نهايتها ولن تتراجع عنها رغم كل ما خلفته من آثار كارثية على البلاد والعباد، والذي يطرح السؤال التالي ما هو الهدف الحكومي من الإصرار على المسير بنفس السياسات التي أدت إلى انفجار الأزمة والتي عمقت من آثار الأزمة وتداعياتها وتناغمت بشكل كبير مع العقوبات الغربية في إيصال السوريين إلى حافة الجوع.

محطات في ذكرى تأسيس الحركة النقابية



في الثامن عشر من آذار الجاري مرت الذكرى الـ 85 لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية الذي أعلن عن تأسيسه عام 1938 برئاسة النقابي مصطفى العريس ويعد هذا اليوم محطة هامة في نضال الحركة العمالية في سورية ومن هدفه الرئيسي تدعيم وحدة الطبقة العاملة ووحدة الحركة النقابية من خلال نشاطه العملي واليومي في مختلف الميادين النضالية. وفي 29/5/1938 دعا الاتحاد العام للنقابات إلى تنظيم إضراب عام طالب بوضع قانون للعمل. وتاريخ 23/12/1938 انعقد في دمشق أول مؤتمر للنقابات طالب الحكومة بالاعتراف بالنقابات وبحقوقها، وتم إصدار قانون بتاريخ 18/1/1939 اعترفت السلطة بنشاط النقابات العمالية تحت ضغط الحركة العمالية والنقابية.

■ نبيك عكام

إن تاريخ العمال السوريين ممتلئ بالعديد من المحطات الوطنية والطبقية، حيث خاضت النقابات والاتحادات العمالية طريقاً شاقاً من النضال حتى انتزعت حق الطبقة العاملة السورية بحرية تأليف النقابات للدفاع عن مصالح وحقوق العمال منذ بداية القرن العشرين. وخاض العمال العديد من النضالات ضد الاستعمار وضد أرباب العمل. وفي العام 1936، تأسس اتحاد عمال دمشق لقيادة النقابات العمالية الموجودة في دمشق، وكان من أهم نشاطاته: رفع المطالب العمالية إلى المجلس النيابي والحكومة. حول حرية تأليف النقابات وساعات العمل والأجور والتسريح وتعويض الشيخوخة والإجازات السنوية والراحة الأسبوعية وأجر العمل الإضافي وغيرها من المطالب والحقوق. كما خاض اتحاد عمال دمشق الإضرابات من أجل زيادة الأجور عام 1937 واستطاع تحقيق ذلك.

في آذار 1952، انعقد المؤتمر الثالث للعمال السوريين ممثلاً لـ 9000 عامل، من مختلف المحافظات وتمثلت في المؤتمر مختلف المهن والصناعات السورية. ترأس المؤتمر العديد من النقابيين، مثل: جبران حلال وإبراهيم بكري وخبيل حريزي وغيرهم، وطالب المؤتمر جميع النقابيين بصرف النظر عن توجهاتهم للنضال في سبيل زيادة

مصالح أرباب العمل وزيادة الأجور وربطها بمستوى المعيشة، والوقوف ضد الخصخصة وحق الإضراب المطلي والنضال لتعزيز وحدة الحركة النقابية، ومنع تقسيمها حتى تستطيع أن تلعب دورها الوظيفي في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة السورية وكذلك أهم الاستحقاقات السياسية التي تواجهها البلاد لإيقاف كل أشكال التدخل الخارجي، وإطلاق العملية السياسية لتتمكن من خوض معركتها الوطنية الطبقية لمواجهة قوى النهب والفساد الكبير الذي يعمل على تقسيم النقابات حتى يستطيع سلب الطبقة العاملة كل حقوقها.

في العام 1959، تعرضت النقابات إلى حملة من التكتيل تمثلت بمحاولة تنحية النقابيين المنتخبين، وعندما أعاد العمال انتخاب نفس النقابيين لجأت السلطات آنذاك إلى سجن النقابيين، وحل النقابات القائمة، وتعيين رؤساء النقابات واتحادات المحافظات وضرب استقلالية الحركة النقابية، لتدخل النقابات في مرحلة التراجع التدريجي منذ النصف الثاني من القرن العشرين. في الذكرى الخامسة والثمانين لتأسيس اتحاد نقابات عمال سورية، على النقابات اليوم أن تجدد النضال في سبيل مطالبها المشروعة من أجل تعديل قوانين العمل التي تنحاز إلى

وثلاثة تلاميذ وثلاثة مستقلون. عقد المؤتمر الثامن لنقابات العمال في سورية على مدرج جامعة دمشق في شهر آذار من عام 1955 في أجواء من الحريات الديمقراطية وحضر المؤتمر مندوبون يمثلون عشرات الآلاف من العمال، وانتخب النقابي إبراهيم بكري رئيساً للمؤتمر. وبعد انتهاء أعمال المؤتمر الثامن حدثت مظاهرة عمالية ضخمة أمام مبنى الجامعة تأكيداً على مطالب الطبقة العاملة السورية في زيادة الأجور والضمان الاجتماعي والحقوق الصحي، وحق الإضراب ومنع التسريح التعسفي، وساعات العمل الثمانية.

أجور العمال بنسبة 25% وتأمين الخبز للعمال بسعر رخيص وكمية كافية، وإصدار قانون للضمان الاجتماعي، وتشكيل لجان مشتركة لجميع المهن والمعامل لتحقيق هذه المطالب الأساسية.

في جو من النهوض الوطني وصعود الحركة الشعبية، جرت الانتخابات النقابية عام 1957، واستطاع النقابيون التقدميون والمستقلون إسقاط القيادات الإصلاحية التي لها علاقات مع النقابات الإصلاحية، والقيادات الحرفية التي تدافع عن مصالح أرباب العمل، وتشكلت قيادة جديدة من تسعة نقابيين، ثلاثة شيوعيون

على النقابات أن تجدد النضال في سبيل مطالبها المشروعة من أجل تعديل قوانين العمل التي تنحاز إلى مصالح أرباب العمل وزيادة الأجور وربطها بمستوى المعيشة

الطبقة العاملة



الولايات المتحدة

إضراب عمال ستاربكس في لونغ أيلاند

أعلن عمال ستاربكس في لونغ أيلاند إضرابهم عن العمل يوم 22 آذار، من أجل الانضمام إلى النقابات وتقديم مطالب أخرى. وهناك خمسة مواقع في لونغ أيلاند منتسبة إلى النقابات، بما في ذلك فارمينغفيل وماسايكا وويستبري ولينبروك ووانتاغ. من المتوقع أن يضرب العمال في تلك المواقع. يقول العمال المضربون إن الأجور التي يتقاضونها بالكاد تكفي للبقاء على قيد الحياة. ويشارك في الإضراب أكثر من 2000 عامل من المواقع النقابية في جميع أنحاء البلاد. ويريد العمال أن يحصلوا على مقعد على الطاولة للتفاوض على عقد عادل. هذا وقد انضم ما يقرب من 300 شركة من 9000 متجر إلى النقابات وما زال المزيد في جميع أنحاء البلاد يجرون الانتخابات. رغم المقاومة من قبل الإدارة التنفيذية في ستاربكس.



لبنان إضراب لتجمع عمال مياه مرجعيون

بدأ تجمع عمال المحطات وعمال الصيانة وموظفي الإدارة في دائرة مياه مرجعيون حاصبيا، إضراب عن العمل ووقف الضخ وأعمال الصيانة والجباية ابتداء من 24 آذار الجاري. وقال المضربون في بيان لهم بعد طول انتظار ووعود عدة من قبل المعنيين، وبعدما وصل الحال إلى مكان لم يعد بإمكاننا الاستمرار، وأصبحت الرواتب لا تكفي ثمن خبز يومي، ولم نلق نتائج إيجابية، بل تدهورت أمورنا أكثر فأكثر، قرر الجميع ومن دون استثناء التوقف عن الحضور إلى العمل ابتداء من 24 الحالي، ووقف الضخ وأعمال الصيانة والجباية إلى حين الحصول على الحقوق. وأضاف البيان: الإضراب حق مقدس للعمال، من هنا نطلب من الجميع تفهم قرارنا ونرفض أية تسوية على حسابنا.



لوس أنجلوس إطلاق العاملين في المدارس

إضراباً لمدة 3 أيام

بدأ الإضراب صباح يوم الثلاثاء 21 آذار الجاري في منطقة مدارس لوس أنجلوس، وتسعى النقابة التي تمثل أكثر من 30 ألف معلم مساعد وسائقي حافلات وأمناء وعاملين في الكافيتريا إلى زيادة رواتبهم بنسبة 30 في المئة، ويقول قادة النقابات إن العاملين يتفاوضون رواتب أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور مع ارتفاع تكاليف المعيشة في جنوب كاليفورنيا، ونزل المعلمون وموظفو المدارس إلى الشوارع، حيث رفعوا شعارات الغضب وهاجموا من أجل تحسين الأجور وظروف العمل. في الوقت الذي انخفض فيه دعم العمل المنظم، أصبحت إضرابات المعلمين والعاملين في مجال التعليم شائعة بشكل متزايد بسبب زيادة معدلات التضخم وانخفاض الأجور ويقول العاملون في القطاع العام إننا بحاجة إلى تغيير جذري.



بريطانيا قطاع النفط والغاز يهدد بإضراب

عمالي جديد

أجرى اتحاد العمال البريطاني تصويتاً لتنظيم إضراب جديد خلال الأسابيع المقبلة للضغط على الشركات والحكومة من أجل الوصول إلى اتفاق أفضل بشأن الأجور وشروط الخدمة. وحذر الاتحاد من إضرابات واسعة النطاق في قطاع النفط والغاز البريطاني، إذا لم يتم عقد جلسات التفاوض الجماعية بشأن مطالب عمال هذا القطاع. هذا وقد صوتت على الإضراب ما ينحو على 1400 عامل بالموافقة على تنظيم إضراب جديد، يحدد موعده في الأسبوع القادم، وتشمل قائمة الشركات المحتمل مشاركتها في هذا الإضراب كلاً من شركة النفط البريطانية بي بي، وشل الأنغلو-هولندية، وتوتال إنرجي الفرنسية، التي تعمل في الحفر والتنقيب والإنتاج التي تديرها شركات النفط والغاز العالمية في بحر الشمال البريطاني.

ليس عملاً وإنما خيار وحيد



أثناء البحث عن موظفي الخدمات والتنظيف لا تجد المشافي الخاصة والعامّة خياراً أفضل من التعاقد مع شركات الخدمات لمد المشفى بكوادر النظافة، وذلك بسبب الميزات المتعددة لهذا الخيار بالنسبة لإدارة المشفى وأهدافها الربحية، فمسؤولية هؤلاء الموظفين تقع على عاتق إدارة شركات الخدمات بالدرجة الأولى، وإدارة المشفى بالدرجة الثانية، ناهيك عن انخفاض تكلفة هذا الخيار بحكم تدني أجور عمال النظافة بشكل مخيف جداً، علماً أن العامل هنا يتقاضى أجراً شهرياً لا يتجاوز 250,000 ليرة فقط لا غير في أحسن الأحوال.

نتيجة لما يتعرضون له ويواجهونه من فايروسات وجراثيم وأمراض، وعلى اعتبار أن العامل منهم بحاجة إلى عناية واحدة من كل دواء فإن حاجته الشهرية من أدوية فقط تشكل ما يقارب 28% من راتبه الشهري، وهذا بغض النظر عن تكاليف المعيشة الأخرى من مواصلات وأكل وشرب وإلخ.

الخلاصة

إن كل ما يتعرض له أي عامل بشكل عام وهؤلاء العمال بشكل خاص من بؤس وعوز وفقير هو نتيجة مباشرة للسياسات الليبرالية المتوحشة التي انتهجتها الحكومة في بلادنا، وما ينتج عنها من خصخصة إضافية تكاد تشمل كل القطاعات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية. وإن خصخصة قطاع الصحة بهذا الشكل وتحويل غاياته من غايات اجتماعية وإنسانية بحتة إلى غايات ربحية مافيوية همها الأول والأخير الميزان الرابع في نهاية كل سنة مالية على حساب أجور الأطباء ومجمل العاملين، بل حتى على حساب حياة المرضى أنفسهم في بعض الأحوال، من شأنه أن يهمل عمال النظافة والخدمات في المشافي بهذا الشكل المخزي، فالمستثمر من وجهة نظره المشوهة لا يرى في هؤلاء سوى عمال نظافة لا يعطي أية أهمية لدورهم الوظيفي الذي يكاد يتساوى مع دور أهم الأطباء والمرضى، الأمر الذي يؤدي إلى تحطيمهم وتدميرهم إنسانياً ومادياً ومعنوياً.

ليرات إضافية من هذا المريض أو ذاك من خلال طلبهم المباشر وغير المباشر والمذل في كل الأحوال للإكراميات من المرضى. وفي كلتا الحالتين فإن هذا الأجر لا يأخذ بعين الاعتبار سمو هذه المهنة وأهميتها المعنوية والمادية، فهو في تحديده هذه الأجور يضرب عرض الحائط كل ما يمكن ضربه من مسؤولية اجتماعية تجاه العمال والمرضى على حد سواء، إضافة إلى استهتاره بالقيم الأخلاقية والاجتماعية في سبيل زيادة ومضاعفة أرباحه أكثر وأكثر.

الأجر وتجديد قوة العمل

بالنظر إلى طبيعة العمل الخاصة بهذه المهنة فإن معيار تجديد قوة العمل مرتفع نسبياً، وذلك بسبب ما تسببه هذه المهنة من أمراض وأفات تقصر متوسط العمر الافتراضي للعامل وبقائه على قيد الحياة، وإضافة إلى تكاليف معيشته التي تقدر بحدها الأدنى بما لا يقل عن 2,000,000 ليرة شهرياً، فإن هذه التكاليف المعيشية قابلة للارتفاع بسبب الحاجة المستمرة للأدوية من صادرات حيوية وفيتامينات وإلخ التي تستمر الحكومة المبجلة في رفع أسعارها دون كلل أو ملل، فعلة الفيتامين اليوم يتجاوز سعرها 50,000 ليرة، والصادات الحيوية الفعالة يتجاوز سعر العلبة منها حاجز 20,000 ليرة وهي في أحسن الأحوال تكفي ل20 يوماً فقط لا غير، والأمر المفروغ منه أن العمال بحاجة دائمة لمثل هذه الأدوية

الأجر الذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال 250,000 ليرة شهرياً، وبدون أية تعويضات عن طبيعة العمل التي لا تقل خطورة عن أية مهنة أخرى بل تكاد تكون أخطر بسبب ما يتعرض له العامل في ظل العوز المادي وسوء التغذية واستنزاف الجسد واستهلاك قوته ومناعته.

سياسات الأجور والإسراف في تدنيها

القائم على تحديد الأجور لهؤلاء العمال لا يمت إلى أخلاقيات العمل بصلة لا من قريب ولا من بعيد، فهو إما أن يأخذ بعين الاعتبار في حساباته الدقيقة الإكراميات التي يمكن أن يشحدها هؤلاء من المرضى نتيجة تدني الأجور، وكأنه فعلياً يدرس هذه الإكراميات أكثر من دراسته للأجور نفسها، فلا عجب إن كان يفترض من ذاته دخلاً شهرياً عادلاً من وجهة نظره، ويقوم بتوزيع هذا الدخل على الراتب الشهري من جهة، وعلى الإكراميات من جهة أخرى، ولا عجب أيضاً لو افترض متوسط عدد الإكراميات اليومي ومتوسط قيمة الإكرامية، وبالتالي يصل إلى نتيجة مفادها أن الراتب الشهري يجب ألا يتجاوز هذا الحد أو ذاك.

أو أنه يدرس ملياً الأوضاع الاقتصادية والمعيشية البائسة فيقوم بتحديد الراتب الشهري بهذا الحجم المرعب من التدني، معتمداً ومسبباً مباشراً في تحويل هؤلاء العمال إلى متسولين بالمعنى الحرفي للكلمة، يبحثون عن

مراسك قاسيون

مع الأسف يعتبر العامل في هذه المهنة من أشد العاملين بؤساً وفقراً وعوزاً سواء من الناحية المادية أولاً، أو من الناحية المعنوية ثانياً، فالجميع تقريباً يعتبر وجود هؤلاء العمال أمراً طبيعياً ومفروغاً منه، بل حتى هناك من لا ينتبه إليهم أصلاً، على الرغم من أهمية العمل الذي يقومون به، فهو لا يقل أهمية عن عمل الأطباء أو الممرضين، فهؤلاء العمال هم المسبب المباشر لنظافة المشفى والحفاظ عليها وعلى سمعتها، حتى وإن نظرنا إلى الأمر من جهة الجدوى الاقتصادية والربحية فإن نظافة المشفى تعتبر من أهم المعايير من وجهة النظر المرضى.

بيئة عمل مهددة للحياة

ناهيك عن تموضع العمال بين سندان إدارة الشركات ومطرفة إدارة المشافي، يقف جيش عمال النظافة من كلا الجنسين ومختلف الأعمار على خطوط التماس المباشرة أثناء تنظيفهم الممرات وغرف المرضى ودورات المياه، في مواجهة معظم الجراثيم والفيروسات متسلحين بمواد التنظيف الكيميائية التي لا تقل خطورة عن خطورة ما يتعرضون له من فيروسات وجراثيم، مهددين بالإصابة بالأمراض التي يمكن أن تكون مهددة للحياة، وتحديداً إذا ما كان العامل قد تجاوز العقد الخامس من عمره، إضافة إلى ذلك، فإن يوم العمل هنا يمتد إلى ثماني ساعات يومياً مع وجود المناوبات الليلية. كل ذلك مقابل



إن خصخصة قطاع الصحة بهذا الشكل وتحويل غاياته من غايات اجتماعية وإنسانية بحتة إلى غايات ربحية مافيوية همها الأول والأخير الميزان الرابع في نهاية كل سنة مالية

ملاح عن عمق أزمة الكيان الصهيوني... في إعلامه



توقف مركز دراسات فاسيون في مادة سابقة من جزئين، عند محاور أساسية لأزمة الكيان الصهيوني: «الكيان الصهيوني، عشرة محاور لأزمة شاملة واحدة» (الجزء الأول، الجزء الثاني).

ريم عيسى

في هذه المادة، نستعرض على لسان الصحافه «الإسرائيلية» و«الأمريكية»، خلال الأسابيع القليلة الماضية، كيفية تعبيرها عن هذه الأزمة، ضمن محورين، لا يمكن في الحقيقة الفصل بينهما إلا شكلياً؛ الأول: هو جانب من أزمة الكيان الداخلية المتمثل بالصراع السياسي وتراشق الاتهامات حول احتمالات الذهاب إلى حرب أهلية ومن المسؤول عنها. والثاني: هو عن طبيعة العلاقة بين «إسرائيل» والولايات المتحدة، والتي تدخل مرحلة أشد تعقيداً ما يطفو على سطحها الآن، هو تناقض بين السلطة الأمريكية وبين حكومة نتنياهو، وما يخفي أكبر وأعمق...

الأزمة الداخلية في الكيان

نشرت «تايمز أوف إسرائيل» في 20 آذار 2023، مقالة عن تبادل الاتهامات بين نتنياهو و«رئيس الوزراء» واسحاق هرتسوغ «الرئيس» حول من الذي يتصرف بطريقة تجعل البلاد تواجه خطر حرب أهلية حقيقية» وتتضمن المقالة كلاماً حول الوصول إلى مرحلة «تمزيق المجتمع الإسرائيلي بعمق». وكان هرتسوغ قد قدم مقترحاً وقال عندما قدمه محرراً «من أن البلاد تواجه خطر حرب أهلية حقيقية». وفق المقالة، فإن بعض المصادر قالت: إن «نتنياهو انتقد هرتسوغ، محرراً المقربين منه بأنه في حالة اندلاع حرب أهلية، فإن «يدي هرتسوغ ستكون ملطخة بالدماء».

وكان هرتسوغ قد قال حول الموضوع في وقت سابق ووفق مقالة لـ «تايمز أوف إسرائيل» في 15 آذار 2023، بعنوان «هرتسوغ يحذر من اندلاع حرب أهلية ويعلن عن إطار عمل لإصلاح القضاء ورئيس الوزراء يرفضه» «أولئك الذين يعتقدون أن الحرب الأهلية

الحقيقية، والتي ستودي بأرواح بشرية، هي حدود لن نعبرها، ليست لديهم أدنى فكرة عما يجري... الهاوية على مسافة قريبة». وبحسب المقالة، فإن هرتسوغ قال: إنه سمع «كراهية حقيقية وعميقة»، وأن فكرة الدم في الشوارع، «لم تعد صادمة» بالنسبة لأولئك الذين يحملون تلك الكراهية.

في مقابلة أجرتها وكالة «كيبا» في 22 آذار مع نائب قائد الأسطول الثالث عشر السابق للكيان، وعند سؤاله عما إذا كان صحيحاً أنه قال: إنه إذا لم تحدث التغييرات المطلوبة فإن حرباً أهلية ستندلع في «إسرائيل»، أجاب: «لا... أنا قلت إن هذه الحكومة تفقدنا إلى حرب أهلية، وإلى حرب مع العدو الخارجي. ليس من الضروري أن تكون الحرب من خلال إطلاق النار. برأيي، نحن في حرب أهلية منذ عدة سنوات».

ونشرت جهة إعلامية في الكيان تدعى «سروغيم» مقالة قبل أقل من أسبوعين بعنوان «النموذج الإسرائيلي ينفجر: الحرب الأهلية هنا»، وورد فيها «إسرائيل عند مفترق طرق حرج- والمأساة هي أن كلا الجانبين ليس لديهما إجابات جيدة لحل الوضع الذي نشأ. ربما يكون هذا هو ثمن القمع، والآن، وهو على وشك الانفجار، قد تكون النتيجة عنيفة/عسيرة/قاسية للغاية».

أزمة الكيان مع أمريكا

وفق بعض المصادر، ومنها صحيفة «ذا ناشيونال»، وفي مقالة بتاريخ 17 آذار 2023، فإن الولايات المتحدة تدعم مقترح هرتسوغ، وتقف ضد خطة نتنياهو، حيث ورد في المقالة أن «الدعم الأمريكي لخطة السيد هرتسوغ يأتي في الوقت الذي اقترح فيه السناتور الديمقراطي الرئيسي كريس

مورفي يوم الخميس، أنه لا ينبغي لإدارة بايدن أن تستبعد وضع شروط على المساعدة الأمريكية لإسرائيل إذا واصلت حكومة نتياهو «هجومها» على حل الدولتين، وهو خطة قائمة منذ فترة طويلة لإنهاء الصراع بين إسرائيل وفلسطين».

في مقالة مثيرة للانتباه نشرتها مجلة «نيوزويك» في 24 آذار 2023، بعنوان «الانقلاب الشير لإدارة بايدن على إسرائيل»، نرى صورة واضحة من صور انعكاس الانقسام ضمن النخبة الأمريكية على الانقسام ضمن الكيان، وعلى طريقة التعاطي مع هذا الانقسام؛ حيث تدافع المقالة عن اتجاه نتياهو وبشكل ما ضد اتجاه هرتسوغ، ولكن أيضاً تسعى للدفاع عن الكيان ككل في وجه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؛ فلنقرأ بعضاً مما تقوله المادة في ذروة الهستيريا التي تصل إليها كاتبة المقالة، وهي صحيفة «إسرائيلية» ولدت في الولايات المتحدة، وفي مرحلة من حياتها هاجرت إلى الكيان، وخدمت في جيش الاحتلال، ثم عادت إلى الولايات المتحدة. تقول الكاتبة: «نشرت وزارة الخارجية تقريرها لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان. قسمها الخاص بإسرائيل ليس مجرد معاد- بل وعملياً يرفض شرعية حق إسرائيل في الوجود؛ إذ يهاجم تقرير وزارة الخارجية إسرائيل لأنها تحرم الإرهابيين الفلسطينيين من مغادرة السجن. إنه يهاجم إسرائيل لمحاربتها الإرهاب. كما يهاجم إسرائيل لمنع الهجرة غير الشرعية غير المقيدة».

في اليوم نفسه، نشرت «سي إن إن» مقالة حول نأي أعداد متزايدة من اليهود الأمريكيين بأنفسهم عن حكومة الكيان، وبينما ركزت المقالة على ربط هذا بتصريحات وزير المالية «الإسرائيلي»، إلا أنها قالت: إن «هذه الحلقة هي أحد أعراض اتساع فجوة القيم بين العديد من اليهود الأمريكيين وإسرائيل، مع تحول الدولة اليهودية إلى اليمين»، ولكن المقالة نقلت عن توماس فريدمان قوله: إن «الحقيقة... هي أن مصالح اليهود الأمريكيين وإسرائيل كانت متباينة لسنوات عديدة، لكن

تم التستر على ذلك». كما سلطت المقالة الضوء على بعض الإحصاءات المرتبطة باليهود الأمريكيين «وهذه إحصاءات من 2020 و2021» حول تراجع الارتباط بالكيان واعتباره دولة عنصرية ودولة فصل عنصري. وكانت هذه المعلومات تمهيداً لفكرة أنه على الأغلب «يمكن أن تساعد في تشجيع صانعي السياسة على اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل» دون الخوف من ردة فعل عنيفة. كما أشارت المقالة إلى استطلاعات الرأي التي أظهرت «أن النسب الأخيرة من الأمريكيين المتعاطفين مع الإسرائيليين هي الأدنى منذ عام 2005».

بينما نفت صحيفة «هارتس» في مقالة في 24 آذار أن هناك أية مشاكل بين أمريكا والكيان، بقولها: «على الرغم من قيام كبار المسؤولين الأمريكيين بتصعيد انتقاداتهم علناً للانقلاب القضائي للحكومة الإسرائيلية، وللسياسة الإسرائيلية بشكل عام، لا يوجد توتر في العلاقات بين الاثنين».

هناك كذلك الكثير من المقالات خلال الأسبوعين الماضيين حول علاقة أمريكا مع الكيان، ومنها مقالة لمجلة «تايم» ترى أن الرابطة بين الطرفين والتي كانت «غير قابلة الكسر» باتت مهددة تحت الضغط. ومقالة لمجلة «فورين بوليسي» تقول: إن العلاقة بين أمريكا والكيان لم تعد منطقية.

ونوهت مقالة في «جيروزاليم بوست» إلى أن معظم «الإسرائيليين» على الأغلب لم يكونوا ليلاحظوا أو يهتموا بموضوع إبطال القانون، وأنه لم يكن ذا أهمية لو لم يستدع القانون، وأنه لم يكن ذا أهمية لو لم يستدع الأمريكيان السفير «الإسرائيلي» في واشنطن. «ما يعني أن الحادثة لم تكن بتلك الأهمية، وأن الاستدعاء له خلفيات وأسباب أخرى أهم»، وهذه الإشارة التي تقدمها هذه المادة صحيحة إلى حد غير قليل، على الأقل من حيث ترتيب الأحداث، وترتيب تصاعدها؛ فاستدعاء الولايات المتحدة السفير «الإسرائيلي» بما يخص هذه المسألة، قد مثل على ما يبدو أمر عمليات وشارة بدء لما نراه اليوم من العملية التي سُمّتها تايمز أوف إسرائيل «تمزيق المجتمع الإسرائيلي بعمق»...



إن معظم «الإسرائيليين» على الأغلب لم يكونوا ليلاحظوا أو يهتموا بموضوع إبطال القانون وأنه لم يستدع الأمريكيان السفير «الإسرائيلي» في واشنطن

جريمة نوروز و «سورنة» النصر!

كما هو متوقع، فقد اتجهت سهام الاتهام إعلامياً نحو تركيا في الجريمة الشنيعة التي ارتكبتها ما يسمى «جيش الشرقية» ضد عائلة من الكرد السوريين في جنديس خلال احتفالهم بعيد النوروز قبل أيام.

سعد صائب

بأنه لم يتم استهداف التنظيم نهائياً من قبل الأميركيين، وبأن هناك ما يشبه التواصل في إطار «التعاون في محاربة الإرهاب»، وعودة إلى مجموعة الأزمات نفسها التي وصلت وقاحتها حد تقديم النصح العلني للغرب، بأنه يجب عليه التعامل مع النصر بوصفها شريكاً.

ينبغي أيضاً أن نضع في خلفية التفكير جملة مسائل واضحة:

أولاً: التناقض بين الأميركيين والأتراك مستمر في التصاعد، وفي الملف السوري خاصة. يشمل ذلك جهود أستانا لتسوية سورية تركية، والموقف مما يجري في الشمال الشرقي، وحتى طبيعة العلاقة المتناقضة بين فصائل مما يسمى «الجيش الوطني» المدعوم تركيا، وبين النصر، حيث تبدو بعض الفصائل أقرب للنصرة، وفصائل أخرى على النقيض منها؛ وهذا يعكس إلى حد ما طبيعة اصطاف هذه الفصائل وولاءاتها وتمويلها الموزع بين عدة مراكز، بينها أنقرة وواشنطن.

ثانياً: ليس خافياً أن المسألة الكردية لها وزن مهم في الانتخابات التركية القريبة، وليس خافياً أيضاً أن الأميركيين، ومعهم المتشددين من الأطراف السورية، يعلقون أملاً كبيراً على الإطاحة بأردوغان في الانتخابات، بهدف وقف عملية الاستدارة التركية نحو روسيا والصين وإيران، وإعادتها إلى الحظيرة الأمريكية.

ثالثاً: في السياق نفسه، بات واضحاً السعي الأمريكي - الأوروبي، لإعادة صياغة معارضة جديدة «مستقلة عن الأتراك»، والمقصود:

بطبيعة الحال، لا يمكن تبرئة تركيا بأي شكل من الأشكال من المسؤولية عن هذه الجريمة، حتى وإن كانت مسؤولية غير مباشرة؛ فـ «جيش الشرقية» الذي تم اتهام عناصر منه بارتكاب الجريمة، وثبتت الجريمة عليهم، تابع لما يسمى «الجيش الوطني» المدار والموول بدوره تركيا. مع ذلك، فإن هناك جانباً آخر في القضية لا يجوز إغفاله، بل ربما يكون هو جوهر المسألة ولبنها...

يكشف عن هذا الجانب، الدور الذي سارعت جبهة النصر للعبه بعد الجريمة مباشرة، وكذا الترويج الإعلامي الكبير لهذا الدور؛ رغم أنه من المعروف أن لجيش الشرقية علاقات قوية مع جبهة النصر، إلا أنه بعد الجريمة مباشرة جرى إظهار النصر بوصفها المنقذ من انتهاكات وارتكابات جيش الشرقية، بل وقيل: إن أهالي الضحايا دفنوا ضحاياهم بـ «حمية عناصر النصر»؛ أي إن النصر تحولت فجأة إلى حامية للكرد!

طوال السنوات الأربع الماضية على الأقل، عملت واشنطن عبر مراكز أبحاثها وإعلامها على محاولة تبييض صفحة النصر؛ ابتداءً من مركز الأبحاث المسمى مجموعة الأزمات الدولية «المدار صهيونياً - روبرت مالي»، الذي وصف النصر بأنها أداة مهمة في محاربة «الجهاديين المتطرفين» وبأنها قطعت علاقاتها مع القاعدة والخ... ومروراً بجيمس جيفري الذي وصف التنظيم بأنه «لا يمارس الجهاد الدولي» ولاحقاً اعترف



وأدوات متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر: القول بأنه يجب تطبيق 2254 في «المناطق المحررة» تمهيداً لتطبيقه في كامل سورية! أو القول: إنه ينبغي وضع دستور للمناطق «المحررة»، والعمل بشكل متكامل كدولة بما في ذلك إرسال السفراء للدول وفتح السفارات والخ... وتصوير النصر بوصفها حامياً للأكراد وقريبة منهم، ورغم أنه كوميديا سوداء سمجة كل السماجة، إلا أنه لا يخلو من غايات سياسية واضحة تصب في هذا الاتجاه نفسه...

تابعة للامريكان بشكل كامل، بحيث لا تسير في ركاب أستانا. وهذا واضح في كل تركيبات المعارضة التي سبق أن صدرها الغرب ورعاها، ثم تفرقت ولاءاتها بين الأتراك والسعوديين والأوروبيين والامريكان أنفسهم مع الوقت. رابعاً: ضمن الأحلام والأوهام الخلبية التي يروج لها ألامريكا ضمن المعارضة، القول بضرورة الوصول إلى «سورية شمالية» يجري فيها توحيد الشمال الغربي مع الشمال الشرقي تحت الحماية والرعاية الأمريكية والغربية، وهذا الطرح يأخذ أشكالاً متعددة

العسكر الأمريكي في سورية... على صفيح ساخن!

عماد طحان

الطلعات الجوية الروسية المكثفة فوق التنف السوري، حيث القاعدة العسكرية الأمريكية البريطانية الأساسية في سورية، وهو الأمر الذي كشف عنه المسؤولون الأمريكيون مؤخراً، وكشفوا أنه أمر مستجد لم يكن يحصل سابقاً. ووصل عدد هذه الطلعات في شهر واحد وفقاً للمسؤولين الأمريكيين إلى 25 طلعة، أي عملياً طلعة كل يوم.

رغم أنه تم رفضه، إلا أن مقترحاً في الكونغرس الأمريكي قد تم تقديمه لسحب القوات الأمريكية من سورية. ونتيجة التصويت عليه كانت ملفنة للانتباه؛ حيث تم رفض مشروع القرار من جانب 321 نائباً، بينما وافق عليه 103 نواب، وهو عدد ليس بالقليل، وفوق ذلك موزع بين 47 جمهورياً و56 ديمقراطياً الأمر الملفت للانتباه بحد ذاته، ليس فقط لأن خطوط الفصل في هذه المسألة عابرة للجمهوري والديمقراطي، بل وأيضاً لأن عدد الديمقراطيين المصوتين مع انسحاب العسكر الأمريكي من سورية أكبر من عدد الجمهوريين، الأمر الذي قد يبدو مفاجئاً من حيث الشكل على الأقل، ويحتاج إلى دراسة منفصلة لمحاولة فهمه.

التسريبات التي نشرتها صحيفة بوليتيكا الدنماركية، والقائلة بأن الأميركيين قد يسعون لإحلال جنود من القوات الخاصة الدنماركية، ومن بلدان أخرى بدلاً عن جنودهم في سورية. وهو ما قد يفهم بوصفه خطوة قبل الأخيرة في عملية الانسحاب،

تمثل ذلك في جملة من الأمور الواضحة، على رأسها الموقف السياسي الموحد لكل من روسيا وتركيا وإيران، والمطالب بخروج العسكر الأمريكي من سورية. ولكن إضافة إلى ذلك، هناك عمليات الاستهداف المستمرة «المجهولة المصدر» لنقاط التمرکز الأمريكية في سورية، التي لا ترقى أي منها أساساً لأن توصف بأنها قاعدة عسكرية بمعنى الكلمة.

التصاعد مستمر

يمكن لنا أن نحصي خلال الشهر الماضي فقط، جملة من الأحداث المرتبطة بالضغط نحو طرد الأميركيين من سورية.

بين ذلك، ما يلي:

عمليات الخصف المتكررة لمواقع للعسكر الأمريكي أدت إلى مقتل أحد العساكر المتعاقدين، وجرح آخرين وفق ما أعلنه الأميركيين، وربما تكون الأرقام أكبر، خاصة بعد عملية قصف أخرى من ثمانية إلى عشرة صواريخ. «وهنا ينبغي الانتباه إلى أن عمليات الرد والرذ على الرد ضمن هذه التوترات وبهذه الدرجة من الحزم والإصرار، لم تحصل سابقاً، ولكن ينبغي التوقع أنها ستحصل بشكل ثابت ومتصاعد في قادم الأيام، وهذا انعكاساً للتحويلات المستمرة في الموازين الدولية والإقليمية، وخاصة بعد الاتفاق السعودي الإيراني».

يمكن القول: إنه منذ قمة طهران لثلاثي من العام الماضي، بدأت عملية تسخين مستمرة في التصاعد حتى اللحظة، سياسياً وعسكرياً ودبلوماسياً وإعلامياً والخ... بهدف رفع الضغط على الأميركيين إلى أقصى حد ممكن، بهدف طردهم من سورية.



الضغط باتجاه إخراج الأميركيين، قد دخلت مرحلة أشد نشاطاً من السابق، وربما لن يطول الوقت حتى نشهد نتائج فعلية وملموسة لعملية الضغط هذه، التي يعزز احتمال نجاحها عدد كبير من الظروف المواتية، بينها بشكل خاص، الاتفاق الإيراني السعودي، وتعمق الاتفاقات ضمن ثلاثي أستانا، إضافة إلى الحالة المتدهلة التي تعيشها الولايات المتحدة وأدائها «إسرائيل» على الصعد الاقتصادية والأمنية والسياسية...

حيث إن القوات الخاصة الدنماركية، أو ما شابهها من قوات أوروبية أخرى، ربما لن تحتل أكثر من أيام أو أسابيع من الضغط الذي يمكن أن يفرض عليها في سورية، وحينها سيكون المنسحب ليس الولايات المتحدة بل الأوروبيين، والتحالف الدولي... وربما تكون تخريجة لا بأس بها من وجهة نظر الأميركيين في إطار تخفيض الخسائر. هذه النقاط بمجموعها، تكشف عن أن عملية

كارا- مورزا: كيف نستفيد من تجربة «المرور الناعم» الإسبانية؟ (2/1)



الدولة. جوهر التسوية، هو أن هذا النظام برمته قد تم تشكيله على أنه أسلوب حياة غير رأسمالي. لذلك في إسبانيا، تم إنشاء نوع جديد تماماً من النسيج الصناعي.

مديرد، إسبانيا، السبعينيات

سمح إنشاء نظام واسع للمؤسسات الصغيرة لإسبانيا بالتغلب بسرعة على أزمة هيكلية حادة، والانتقال إلى التطور السريع والازدهار. وهكذا، أزيلت التناقضات الاجتماعية الحادة الناشئة عن رفض السياسة الأبوية للدولة وتحويل الصناعة الثقيلة، بدون استثمارات رأسمالية كبيرة، حالت الشركات الصغيرة دون إفقار وتهميش جماهير كبيرة من الناس. في الوقت نفسه، أدخلوا جزءاً كبيراً من السكان على ريادة الأعمال (51% من رواد الأعمال في إسبانيا هم عمال سابقون)، مما أدى إلى استقرار الديمقراطية، وحرمان المتطرفين من قاعدة اجتماعية. أعادت الشركات الصغيرة إحياء الموارد «الخاملة» وسرعان ما تشبع السوق بالسلع التقنية الحديثة تماماً، والسلع الاستهلاكية.

في 1990-1991 درست برنامجهم في إسبانيا لإنشاء نظام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. لقد تحدثت كثيراً مع منظري هذا البرنامج الذين طوروه بعد وفاة فرانكو كشرط لتحرير وتحديث الاقتصاد الوطني. زرت العديد من الشركات، وأقمت صداقات مع أصحابها، وتناقشت مع النقابيين والشبوعيين والديمقراطيين الاجتماعيين والفرنكوبين. في إسبانيا، قبل البدء في الخصخصة «التدرجية والانتقائية»، بمساعدة الدولة، تم إنشاء حوالي مليون مؤسسة، كان أصحابها عمالاً ومهندسين يغادرون عند انقطاع الوظائف. في الأساس، تم منح ثلث الأموال لإنشاء شركة من قبل الدولة، والثلث الثاني - بقرض بدون فوائد من بنك خاص، والثلث الثالث - من قبل رجل الأعمال نفسه. تم إنشاء شبكة من مراكز الخدمة الفنية الإقليمية مع المعدات والاستشاريين الجيدين، وشبكة من «الحاضنات» التي يمكن من خلالها، من خلال فكرة الفرد، تنمية جنين الشركة إلى دولة قابلة للحياة، وشبكة من مؤسسات التطوير التي تؤدي العديد من المهام بشكل مطلق. الوظائف الضرورية، بما يتجاوز قدرة الشركات الصغيرة.

وراء هذه الصياغات الموجزة يوجد مفهوم أساسي تم وضعه خلال مفاوضات صعبة للغاية - طريقة للخروج من الأزمة من خلال دعم الدولة الهائل للشركات الصغيرة.

في ذلك الوقت، تم الحفاظ على توازن غير مستقر بين الطبقة الحاكمة لنظام فرانكو، التي كانت تفقد مواقعها تدريجياً، وتيارات مختلفة من المعارضة المناهضة لفرانكو. ولكن نتيجة لذلك، سار التغلب على الأزمة بشكل جيد، وأصبحت إسبانيا واحدة من البلدان المتقدمة اقتصادياً ذات المستوى العالي من المعيشة والضمانات الاجتماعية.

وفي هذه البيئة الاجتماعية والثقافية، بعد وفاة فرانكو، حدثت «البيريسترويك» أيضاً. لا ثورات ولا تفكيك هيكل ولا تطهير أيديولوجي أو تصفية حسابات سياسية. انتقال سلمي وحذر وتدرجي إلى اقتصاد ليبرالي ومجتمع مفتوح، بالإضافة إلى هيكل فيدرالي مع زيادة تدريجية في حقوق الاستقلالية.

بحلول نهاية الثمانينيات، عاد جميع الإسبان تقريباً الذين هاجروا إلى دول أوروبا الغربية الأخرى خلال الستينيات إلى إسبانيا. وهكذا، انضم 3 ملايين شخص إلى النشاط الاقتصادي، الذين لم يكتسبوا فقط الخبرة ومهارات تنظيم المشاريع في الخارج، بل حققوا أيضاً مدخرات كبيرة للبلاد، والتي شكلت الأساس الاقتصادي للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تم إنشاؤها على مدى العقد.

كانت الاتفاقات المكتوبة في ميثاق مونكلوا والملاحق الضمنية حقيقية وأساسية ومحددة تماماً. كانت التنازلات المتبادلة من جميع الأطراف خطيرة للغاية. كان العنصر الأساسي في اتفاقيات مونكلوا هو تخصيص أموال كبيرة من قبل الدولة لخلق كتلة من فرص العمل، من خلال برنامج لدعم الشبكة الوطنية للمؤسسات الصغيرة كطريقة خاصة لما بعد الصناعة. من أجل إنشائها «بشكل رئيسي من قبل العمال المسرحين أثناء التحول»، تم تقديم قروض حكومية مباشرة، وتم إنشاء نظام للدعم المؤسسي، وتم إصدار إعانات كبيرة للبطالة «يمكن استثمارها في مشروع صغير كمشركة في حصة» صاحب المشروع، الذي حصل على دعم من الدولة. نظمت الولاية حملة «اخلق وظيفة لنفسك» عبر التعاون، وستساعدك

نشر العالم الروسي الشهير سيرجي كارا مورزا هذه المقالة يوم 15 آذار الجاري، وهي تسمح بفتح أفق التفكير ليس بالنسبة للروس في إطار التحول الذي يعيشونه ضمن «أزمة الانفصال عن الغرب» كما يسميها كارا مورزا، بل وبالنسبة لنا كسوريين، لأننا على وشك أن ندخل هذه المرحلة من الانفصال عن الغرب، ليس بسبب عقوباته فهذه لم نصلنا عنه، بل ضمن عملية التغيير السياسي القادمة وما سيليه من إعادة إعمار...

وصف أنطونيو فرنانديز أورتيغ، المؤرخ الإسباني الذي أجرى فترة تدريب في مركزنا التحليلي التابع لأكاديمية العلوم الروسية، الوضع على النحو التالي: «لتحقيق هذا الحد الأدنى من التوازن الاجتماعي، حيث يصبح التفاهم المتبادل ممكناً. والواقع أن إسبانيا، في الماضي القريب، لم تعرف لحظة واحدة من ذلك التوازن المنشود الذي تسعى إليه الآن. تم حل جميع أنواع العداوات الاجتماعية التي ولدها التاريخ الحديث من خلال عنف جانب ضد الآخر. نتيجة لذلك، تطور مجتمع في صراع دائم، معتاداً على حل النزاعات من خلال العنف. وفي معظم الحالات عن طريق العنف الوحشي الدموي غير العقلاني. كانت فكرة الانتقال إلى الديمقراطية مثل صوت البوق الذي يعزف في الفجر بعد ليلة فرانكو المظلمة، لكن طبيعة هذه الليلة كانت بحيث أن الفجر كان مليئاً بهيجان العنف وليس السلام. هدد «رأس المال» المتراكم للعنف بإخراج عملية التحول الديمقراطي بأكملها عن مسارها...»

أصبحت مشكلة خلق فرص العمل «بالإضافة إلى القضايا الحاسمة، مثل: العفو عن معارضي فرانكو، وإلغاء الإضرابات، وما إلى ذلك» إحدى نقاط المفاوضات غير المسبوقة حول الوفاق الوطني، والتي بدأت في نهاية عام 1977 في مبادرة الحزب الشيوعي الإسباني، والذي كان في ذلك الوقت القوة المنظمة الرئيسية للمعارضة المناهضة لفرانكو. وحضر المفاوضات: حكومة إسبانيا، وجميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان «الكورتيس»، والنقابتان العمالتان الرئيسيتان.

انتهت المفاوضات بإبرام «ميثاق مونكلوا» المعروفة «على اسم قصر مونكلوا، حيث كانت الحكومة وجرت المفاوضات». حددت الوثيقة الشاملة التي أقرت في 27 أكتوبر 1977 أولويات الدولة في السياسة الاقتصادية.

■ سيرجي كارا مورزا ترجمة فاسيون

المقالة:

يتعين على روسيا الآن، أن تتغلب على العواقب الاقتصادية المختلفة لأزمة الانفصال عن الغرب، والانتقال إلى تعاون واسع مع الشرق، فضلاً عن التوترات الداخلية، والمعارضة الشديدة من معارضين بعضهم خرج من روسيا وبعضهم الآخر عاد إليها.

في هذا السياق، قد يكون من المفيد تذكر بعض الحلول الذكية التي سبق أن استخدمتها بلدان أخرى. على سبيل المثال: قد تكون مهمة للدراسة، تجربة المرور السلس في الأزمة الحادة في إسبانيا. عندما تم حل مشاكل التوترات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت نفسه.

في إسبانيا، حدث أن أدت خطة تحقيق الاستقرار التي أقرها فرانكو عام 1959 إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وكان لها عواقب اجتماعية خطيرة للغاية. أجبرت بداية البطالة حوالي 3 ملايين إسباني على الهجرة إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، إلى ألمانيا في المقام الأول. بعد وفاة فرانكو في عام 1975، ارتبط تحرير النظام الاجتماعي والسياسي، وانفتاح الاقتصاد مع اندماجه في المجتمع الأوروبي بالتحول الحتمي لجزء كبير من الصناعة مع العودة الجماعية للمهاجرين «لأسباب سياسية أو اقتصادية». وبالتالي، ارتبط الإصلاح بأشد مشكلة تعقيداً: خلق فرص عمل جديدة.

كانت هذه المشكلة عبارة عن عقدة من التناقضات، والتي، في حالة التطور غير المواتي، يمكن أن تعطل عملية التحول الديمقراطي وتعيد البلاد إلى شفا الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

سمح إنشاء نظام واسع للمؤسسات الصغيرة لإسبانيا بالتغلب بسرعة على أزمة هيكلية حادة والانتقال إلى التطور السريع والازدهار وأزيلت التناقضات الاجتماعية الحادة الناشئة عن رفض السياسة الأبوية للدولة

داريا.. انتشار السرقات وغياب دور أجهزة الدولة!



انتشرت في داريا في الآونة الأخيرة ظاهرة السرقة، وازدادت لتطال الأصول الخدمية، العامة منها والخاصة، ويكاد لا يخلو يوم من تسجيل حادثة سرقة لكبل كهرباء أو ألواح الطاقة الشمسية، أو مولدات الكهرباء الصغيرة، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى سرقة محولات الكهرباء العامة.

■ مراسل قاسيون

والغريب في الأمر، أن الرادع الأخلاقي أو القانوني شبه غائب، فالسارق يبدو أنه أصبح غير آبه بالعقاب يأساً وإحباطاً، أو كأنه مرتاحاً أثناء سرقة، بل وكأنه يعلم بشكل مسبق أنه محصن من القبض عليه!

أحاديث وشهود

يحدثنا «محمد»، أحد الأشخاص الذين تعرضوا لمثل هذه السرقات، قائلاً: «أول ما رجعت داريا عفنا حالنا من سوء الخدمات، لا كهرباء ولا مي ولا...، وازا بدك تعبي صهرج مي حقو هديك الحسبة، آخر شي قررنا نركب طاقة شمسية، أمي باعت قطعة ذهب مخبئتها لوقت العوزة، وأنا بحكم أني المعيل الوحيد للعيلة استدنت ع حساب شغلي، وركبنا طاقة شمسية، وما لحقنا نفرح فيها شهرين تلاتة إلا كانت مسروقة.. ويلي بيقره انو انسرقتنا بأول يوم رمضان، قسماً بالله رمضان هالسنة أجا علي مثل السرطان.. الله يفرجها أحسن شي».

ويحدثنا «أبو حسين»، أحد المفقرين والمعدمين كلياً، العاجزين مادياً أمام حلول الطاقة الشمسية والاستفادة منها، عن سرقة محولة الكهرباء المخصصة لارتهم، قائلاً: «هالمخفر يلي عنا شغلته بس يعمل ضبط لهوية ضايعة أو لجوال مسروق.. غير هيك يحرم عليه يفيدنا بشي.. لكان معقول تنسرق محولة كهرباء من الحارة هيك بكل سهولة؟! لك كانت تجي الكهرباء ساعة الصبح وساعة المساء.. يعني ماشي الحال منلحق نشحن بطارية اللدات.. ومنلحق نشحن هواتفنا شوي.. يعني مندبر أمورنا بالتدفيش.. اجو ولاد الحرام

وسرقوا المحولة تبع الحارة.. وصلنا أسبوع ما عم نشوف الكهرباء أبدا.. وأنا مو قدرتي ركب طاقة شمسية.. الله وكيلك راتي 400 ألف ليرة بالشهر، وساعات شغلي طويلة.. ويا دوب ملحق الخبز لعلتي.. شو رأيك؟!».

الخشية من استفحال الظاهرة وأخطار المواجهة الفردية!

القصص أعلاه تمثل غيض من فيض ما يعانيه أهالي المدينة نتيجة انتشار ظاهرة السرقة بشكل كبير، مع خشيتهم المشروعة من زيادتها، خاصة وأن حلول المواجهة الفردية من قبل المواطنين لمثل هذه الحالات محفوفة بالمخاطر!

فالسارق عند مواجهته قد يتحول إلى مجرم بسهولة مستخدماً ما لديه من أسلحة للفرار بما سرقة، سواء كانت أسلحة بيضاء أو أسلحة نارية، وخاصة مع ظاهرة تفلت السلاح، لتصبح النتيجة أسوأ وأكبر من نتيجة فعل السرقة نفسه، وبالتالي، فإن هذه المشكلة تبدو عصية على الحل في ظل انعدام دور جهاز الدولة بشكل شبه كلي بهذا السياق!

فدور جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية في البلدة يبدو مغيباً، بل وزيادتها وكبر حجم المسروقات ونوعيتها!

التعميم الجائر!

تجدر الإشارة إلى أن بعض السرقات لا يمكن أن تنبؤ ضمن الحالات الفردية، بل تقوم بها شبكات متعاونة فيما بينها، سرقة وتغطية وتسويقاً للمسروقات، أو إعادة لتدوير بعض مكوناتها، والحديث هنا عن النحاس وعمليات «التحيس» بشكل خاص

ومحدد، والتي توسعت أعمال شبكاتهما العاملة لتطال أكبال الكهرباء على الأعمدة والأبراج الكهربائية!

فقد تم تسجيل الكثير من حوادث السرقة الشبيهة خلال السنوات الماضية، في الكثير من المناطق والمدن والبلدات، لتدرج ضمن السرقات والتعديت على شبكة الكهرباء العامة، ولتستمر هذه الشبكات في عملها دون أن تطالها يد القانون وعقوباته عبر أجهزة الدولة المعنية والمسؤولة!

فبأحسن الأحوال كان يتم الإعلان عن إلقاء القبض على أحدهم، دون الوصول إلى الشبكة التي يعمل من خلالها، والمدارة بحرفية لمصلحة كبار القائمين عليها والمستفيدين منها، والمستمرة في عملها حتى الآن!

الحلول الممكنة بحال توفر النية!

يرى أهالي مدينة داريا، الذين ضاقوا ذرعاً من زيادة استفحال ظاهرة السرقة في البلدة، وخشيتهم المبررة والمشروعة من استمرارها

بنتائجها السلبية على معاشهم وخدماتهم وحياتهم، أن بعض الحلول ليست مستحيلة، أو صعبة التطبيق، في حال توفرت النية للحد من بعض الظواهر السلبية في بلدتهم، وخاصة ظاهرة السرقة!

فعلى الأقل من الممكن القيام بالتالي:

أن يتم السعي الجدي من أجل إنارة شوارع وطرق المدينة خلال ساعات الليل، سواء عبر شبكة الكهرباء الرسمية إعفاءً من التقنين، أو من خلال الاستعانة ببدايل الطاقة الشمسية. تفعيل دور جهاز الشرطة، بالتعاون مع بقية الأجهزة الأمنية في المدينة، من خلال القيام بالجولات والدوريات التقفدية، وخاصة خلال ساعات الليل.

لكن لا هذه ولا تلك من الأولويات، لا بالنسبة لمسؤولي المدينة المباشرين «بلدية- شرطة- محافظة الريف»، ولا بالنسبة للمسؤولين الحكوميين من المستوى الأعلى «وزارة الداخلية- وزارة الإدارة المحلية- وزارة الكهرباء» أي الحكومة ككل!



تطويع الخشب أسهل من تطويع صعوبات الحياة!



بده يكفي أكل أو مصاريف مدرسة أو معالجة للحكما إذا مرض حدا من العيلة جاوبوني شو بده يكفي؟!». وخلال حديث استفرزاني على ما يبدو عن كمية اللحم في الطبخة التي تصنعها زوجته لأفراد أسرته، ظهرت ملامح «زورة غضب» عجيبة منه، قائلاً: «يمكن بنجيب وقبة لحمه لأسبوع واحد.. وأحياناً ييمر الشهر ما بنجيب شي.. هاد هو حالنا ما عاد بقدر قول أكثر!»

ومن المؤكد، أن حال أبو عبدالله معمم على معظم الحرفيين المتبقين إلى الآن، بأعدادهم القليلة، نتيجة التغييرات الكارثية التي جرت على البلاد والعباد، والمستمرة نحو الأسوأ!

تجريف الإنتاج والمنتجين!

أما ما يخص الغوطة على مستوى اعتبارها المتنفس القريب من دمشق، وخران المنتجات الزراعية، بشقيها الحيواني والنباتي، فهو حديث آخر يطول ولا ينتهي! فالكارثة التي طالت الإنتاج الزراعي في بلدات الغوطة أكثر سوءاً من الكارثة التي حلت بإنتاج معاملها وحرفيها المهرة بأشواط! فالألاحون فيها يعانون كذلك من تكاليف مستلزمات الإنتاج المرتفعة، وصولاً إلى خساراتهم السنوية المترامية، والعقبات والصعوبات الكثيرة التي يعانون منها للاستمرار في إنتاجهم!

فبلدات الغوطة التي تم تجريف معامل إنتاج الموبيليا منها، مع تجريف حرفيها المهرة، يتم تجريفها من العمل في الإنتاج الزراعي والمزارعين أيضاً! فهل من المستغرب بعد ذلك القول: إن كل ذلك بفعل فاعل، ولمصلحة أصحاب الكروش الكبيرة فقط لا غير؟!!

إلى الأسعار التي تعتبر فوق إمكاناتية الشراء بالنسبة للغالبية من الناس، الذين أصبح مهم تأمين قوت يومهم على حساب بقية الاحتياجات. فبحسب صاحب الورشة، أنه بالكاد يتمكن من بيع بعض قطع الموبيليا خلال الشهر، وأرباحها غير كافية على تغطية تكاليف معيشته مع أسرته، مع الكثير من التقشف، حيث يعتبر نفسه خاسراً بالنتيجة!

هذا بالنسبة لصاحب الورشة على مستوى معاناته وصعوبات عمله، أما العامل الوحيد بهذه الورشة، وهو السيد «أبو عبد الله» مع معاناته فهذا شأن آخر!

حرفي ماهر بـ 400 ألف ليرة بالشهر!

«أبو عبدالله» رجل بالعقد الرابع من العمر، ويعمل في الحفر على الخشب حسب الرسومات التي تطلب منه، وعمله هذا يتطلب فنًا ومهارة عالية لدقة العمل ولإظهار جمالية الرسة التي تبعد يدها على إظهارها. بحسب أبو عبدالله، فإنه يتعامل مع خشب السنديان القاسي، ولكن مهارته القادرة على تطويع قساوة الخشب، كانت عاجزة عن تطويع قساوة متطلبات الحياة وضرورتها التي عاشها خلال سنوات الأزمة، وهو في مكانه لم يغادر وبقي إلى الآن رغم كل الصعوبات!

فأبو عبد الله لديه أربعة أطفال، وجميعهم في المدرسة، وكما قال: «أكد معروف كفاية شو بدهم مصروف يومي وشهري ليروحوا ع المدرسة!». وعن الأجرة التي يتقاضاها فقال: «100 ألف ليرة سورية بالأسبوع، يعني بالشهر 400 ألف.. لك هاد الأجر شو

وقد توقفت هذه الصنعة، وتوقف معها آلاف العمال والحرفيين، وأغلقت الورش أبوابها، وخسرت هذه الورش الكثير من الكفاءات، التي جزء منها بقي ولم يغادر مكانه، والجزء الآخر غادر كما غادر الملايين من أبناء شعبنا وطنهم بحثاً عن مكان آمن، ومكان يؤمن لهم قوت يومهم!

المتبقي يعاني!

بعد استعادة عوامل الأمان نسبياً، وعودة الأهالي إلى بلدات الغوطة، بدأت هذه الصنعة والحرفة باستعادة بعض إرثها، لكن مع استمرار الكثير من الصعوبات والمعوقات!

فورش النجارة التي تعمل في الموبيليا بكافة أنواعها «غرف نوم- طاولة سفرة- صوفيات...» تصنعها بمواصفات وجودة مختلفة، وذلك حسب السوق وحسب طلب الزبون وحاجته، وما يملك من قدرة على الشراء لهذه المصنوعات.

وعند دخولنا إلى إحدى الورش، وهي سابقاً كانت تضح بالعمل والعمال، لكنها الآن شبه خاوية وفارغة، ومعطلة عن الإنتاج لأسباب كثيرة، عددها لنا صاحب الورشة قائلاً:

«أصبحنا عاطلين عن العمل، واللي عم نشغله ما بيحيب همه.. كهربا ما في.. مواد أولية يعني خشب وإكسسوارات ما في.. وإن وجدت أسعارها غالية.. وبالنسبة للكهربا منعتمد على الأمبيرات ومنذ دفع كل أسبوع 100 ألف ليرة سورية وسطياً ثمن استجرار الكهرباء لنشغل ضمن الحد الأدنى».

كما أضاف معدداً الكثير من الصعوبات والمعوقات الأخرى، وخاصة على مستوى النفقات الإضافية والكثيرة، التي تزيد من التكاليف، وبالتالي تضاف

■ مراسم قاسيون

فالطرقات إليها ويدخل بلداتها لا يمكن وصفها، بسبب رداءتها وكثرة الحفر فيها، والتي أصبحت مطبات تعرقل المرور، وتسبب الأذى للذاهبين إليها والعائدين منها!

فعند الزيارة لها، والدخول في الطريق إليها، ستكون المفاجأة أعظم، حيث البناءات المهدامة على طرفي الطريق بفعل الحرب، وانعدام الأشجار التي كانت تظلل العابرين لطرقاتها بفعل القصف العشوائي لها لأسباب كثيرة، منها: البرد وضرورات التدفئة، فالحطب هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للبعض من أجل الدفء، بكل أسف!

صناعة الموبيليا المؤودة بفعل فاعل!

اشتهرت بعض بلدات الغوطة، كما يعلم الجميع، بصناعاتها الحرفية للموبيليا والحفر على الخشب، وكانت هناك آلاف الورش المنتجة لهذه الصنعة العريقة قبل سني الحرب والأزمة، لتأتي الصناعات الغربية عنها وتنافسها منافسة كبيرة أثرت على الورش العاملة، وعلى من يعمل بها من عمال وحرفيين، وحولت قسماً كبيراً منهم إلى عاطلين عن العمل!

فجزء من عمل هذه الورش، وهي منتشرة بكثرة في الغوطة الشرقية، كانت تعج بالعمال المهرة، حيث أصابها الجمود قبل الأزمة، وأصبحت مبيعاتها أقل بكثير مما سبق بسبب المستورد الأجنبي، الذي سمحت الحكومات السابقة لانفجار الأزمة بدخوله، وأصبح ينافس المنتج المحلي الذي يعمل به آلاف العمال بمختلف الاختصاصات ضمن صنعة النجارة.

الغوطة الشرقية متنفس دمشق ورنتها التي تنفس منها الهواء، وتاكل من منتوجها الوافر، وتستغل بفينها الذي تصنعه الأشجار الكثيفة في شوارعها وبساتينها، لكن من يعرف الغوطة قبل الحرب لن يعرفها بعدها، حيث الاختلاف كبير وكبير جداً!

إفصاح سيريتل.. مقدمة لتبرير انخفاض الأرباح أم لطلب زيادة في الأسعار؟!

انتشر عبر بعض صفحات التواصل الاجتماعي مؤخراً كتاب صادر من شركة «سيريتل» ترد فيه على طلب هيئة سوق الأوراق المالية بإفصاح طاري بخصوص تعرض أجهزة البث الخليوية لأضرار في المناطق المنكوبة نتيجة الزلزال الذي وقع في شهر شباط الماضي.

■ مراسل قاسيون

وما تجدر الإشارة إليه قبل الخوض في متن الكتاب ومضمونه، أن خدمات شركات الخليوي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وصولاً لانعدام التغطية في كثير من المناطق والبلدات، وهذا قبل الزلزال طبعاً، وبالرغم من كل الذرائع التي تم تقديمها عند زيادات الأسعار السابقة من أجل تحسين الخدمة مقابل ذلك، فقد كان الملفت في الكتاب هو ضخامة المبالغ التي ذُكرت في متنه، حيث بلغ المجموع العام للأضرار المذكورة ما يزيد عن 10,5 مليار ليرة!

وكان هذا الرقم يتضمن تهالك بعض أجزاء البنية التحتية للشركة في المناطق المنكوبة، والتي لم يتم تداركها خلال السنوات الماضية؟! والملفت أيضاً، ذكر «سيريتل» للمبالغ التي قدمتها على أنها «تبرعات للمناطق المنكوبة» والبالغة 1,756,000,000 ليرة، ومبلغ آخر على اعتباره «القيمة البيعية لباقات دقائق مجانية» قدمت هدية كما يفترض للخطوط المستخدمة في مناطق الزلزال، والتي قدرتها بمبلغ 3,103,285,943 ليرة.

وقد ذيل الكتاب بعبارة فضفاضة فتحت الباب لأرقام أخرى مبالغ بها، باعتبار أن الـ 10 مليارات السابقة هي أضرار مباشرة، أما الأضرار غير المباشرة «فلا يعلم بها أحد!» ووفقاً لمضمون الكتاب، فإن سيريتل ستقوم بحجز مبالغ إضافية «غير محددة» ضمن موازنتها الرأسمالية القادمة لترميم الضرر وعمليات الاستبدال المطلوبة على التجهيزات المتضررة.

فهل ستتضمن هذه المبالغ ما تهالك بفعل عدم التقيد بإجراءات عمليات الصيانة والترميم اللازمة، إهمالاً وضغطاً للإنفاق على حساب



ستتم جبايته من حساب المشتركين بخدمات هذه الشركة؟!

على ذلك، ربما يكون الكتاب المتداول عبر بعض صفحات التواصل الاجتماعي ليس تسريباً غير مقصود، بل هو تسريب مقصود كتمهيد للاحتلالات الواردة أعلاه، مع غيرها الكثير مما تتفق به قريحة أصحاب الأرباح! وما ينطبق على سيريتل بهذا الصدد، مع نتائجه أياً كانت، سينطبق كذلك على إم تي إن من كل به، وربما على كل الشركات التي تقدم بعض الخدمات للمواطنين!

فالإفصاح الذي تم طلبه من قبل سوق الأوراق المالية لا شك أنه معمم على كل الشركات المدرجة في هذه السوق! على ذلك، من المشروع أن نتعوذ بالشيطان مما سيتم تحميله لنا كمواطنين وللخزينة العامة للدولة، إثر مثل هذه الإفصاحات ونتائجها؟!

الأول: هو توثيق زيادة كتلة الإنفاق، ما يعني تبريراً لانخفاض في الأرباح!

والثاني: ربما يكون ذريعة لطلب زيادة في أسعار خدماتها لتغطية هذا الإنفاق!

وليس من المستغرب بالنتيجة، أن تقل نسبة حصة الخزينة العامة للدولة من الأرباح السنوية المقررة، طالما توثيق الزيادة في النفقات بدأ منذ الآن وبذريعة الزلزال!

كذلك ليس من المستغرب أن تطالب سيريتل بالمزيد من التنازلات الأخرى من جانب الحكومة أيضاً، طالما وافقت الحكومة سابقاً على تخفيض حصتها من الأرباح!

ولعله من الطبيعي أن تطالب الشركة بزيادة في الأسعار من أجل تغطية تكاليفها، فالذريعة الجديدة المتمثلة بالزلزال وأضراره، مع الأرقام المبينة أعلاه، يمكن اعتمادها من قبل السورية للاتصالات، والهيئة الناظمة، ووزارة الاتصالات، بكل رحابة صدر، ولم لا؟ فكل ذلك

المستفيدين من خدماتها؟!

فقد بينت سيريتل بكتابتها أنها قد أنفقت «أو ستنفق» ما يزيد عن 5,5 مليار ليرة مقابل استبدال التجهيزات!

وطبعاً لا أحد يعلم كيف سيتم حساب تكاليفها بالأساس، ولا إذا كانت قد احتسبت أسعار هذه التجهيزات على اعتبار أنها جديدة، وبسعر الصرف الرائج، ودون احتساب أنها بالأساس تجهيزات قد انخفضت قيمتها حسابياً، وفقاً لعوامل الاهتلاك!

كما أنها أنفقت أكثر من 3 مليارات ليرة مقابل باقات قدمتها هدية!

ولا أحد يعلم هنا أيضاً من أين أتى هذا المبلغ؟ وما معنى القيمة البيعية لباقات الدقائق؟

فالأرقام أرقامها، وبياناتها المسطرة في كتاب رسمي موجه إلى سوق الأوراق المالية، من الممكن اعتباره مقدمة لاحتمالين لا ثالث لهما:

بلدية البوكمال بلا آليات.. أي بلا مهام!



فأمر التعاقد مع عمال تنظيفات يحتاج إلى موافقة وزارة الإدارة المحلية، عن طريق المحافظة طبعاً، وهذا بحد ذاته مشكلة عويصة غير قابلة للحل، خاصة مع الأجور الهزيلة! برسم محافظة دير الزور- وزارة الإدارة المحلية

اللحم لهم بواسطة «الطرطيرة»، أم سيستمر الوضع على ما هو عليه، مع توقع المزيد من الترهل والتفسيخ؟! اما الأسوأ، فهو قلة عدد عمال النظافة في المدينة، الذي يعجز عن القيام بمهمة جمع وليم القمامة في كل المدينة بشوارعها وحراراتها!

فهل ستتجاوب محافظة دير الزور ووزارة الإدارة المحلية مع مطالب المدينة بتأمين بعض الآليات الضرورية للخدمات العامة، مثل: سيارة قلاب- دنبر- تركس- جرارين مع مقطوراتها- صهريج مياه- سيارة لنقل اللحم من المسلخ البلدي إلى باعة اللحوم بدل أن ينقل

أية آلية أخرى تستطيع البلدية أن تستخدمها لتقوم ببعض واجباتها ومسؤولياتها!

والحديث عن عدم القيام بالمهام، أو ضعف الأداء بها، يصبح أكثر سوءاً مع تزايد تعداد الأهالي والسكان في المدينة!

فمع تزايد أعداد من عادوا واستقروا في المدينة خلال السنين الماضية، وصولاً إلى أعداد كبيرة من السكان، يتطلب وجود بلدية قادرة ومسؤولة افتراضاً، لكن ذلك ليس هو حال بلدية البوكمال!

وبحسب مسؤولي البلدية، فإنه رغم المناشآت والطلبات الرسمية المعادة والمكررة إلى محافظة دير الزور وإلى وزارة الإدارة المحلية بشأن ترميم النقص في الآليات، إلا أن عدم التجاوب هو سيد الموقف حتى الآن!

بل وكان الرسميين يقولون: «دبرو راسكم يا بلدية»!

على ذلك يبدو الإجراء المتمثل باستئجار جرارات مع مقطوراتها لنقل القمامة من المدينة هو أفضل ما يمكن تقديمه من البلدية، على سوء هذه الخدمة!

هل من الممكن أن تقوم أية محافظة أو بلدية بمهامها مع عدم توفر الآليات اللازمة للقيام بهذه المهام؟

■ مراسل قاسيون

فجمع القمامة مثلاً لا يتم دون وجود سيارات تقوم بهذه المهمة مع سائقها، بل وبدون وجود عمال نظافة أصلاً!

هذا الحال هو واقع مدينة البوكمال تماماً مع كل أسف!

فبلدية البوكمال فقدت كل ما كانت تمتلكه من آليات خلال سنوات الحرب وبسببها، دماراً وحرقاً وسرقة، ومع ذلك لم يتم تعويضها بأية بدائل خلال السنوات الماضية من قبل محافظة دير الزور، أو من قبل وزارة الإدارة المحلية!

فلا جرار ولا تركس ولا باكر، ولا

إعفاءات جديدة لشريحة أصحاب الأرباح!

صدر القانون رقم «2» المتضمن تعديلات على بعض أحكام قانون الاستثمار رقم «18» لعام 2021.

عاصي اسماعيل

القانون الجديد بتعديلاته سبقه وتبعه الكثير من الترويج الإعلامي، وخاصة ما يتعلق بالميزات المتعلقة بالاستثمار بالتطوير العقاري، وقد كان ذلك صحيحاً تماماً. فبحسب ما ورد رسمياً، فإن الهدف من التعديلات هو: «إيجاد آلية مناسبة لتجنب القيود المؤسسية، وتبسيط إجراءات الاستثمار في مجال التطوير العقاري، والتركيز على تحديد المسؤوليات والأدوار بين الهياكل التنظيمية المختلفة المعنية بالاستثمار، للاستفادة من الإعفاءات والمزايا والتسهيلات التي يمنحها القانون رقم «18» بالشكل الأمثل».

ومن خلال استعراض ما ورد من تعديلات، تبين أن جلها مرتبط بعنوان الاستثمار في التطوير العقاري، حيث فسخ المجال أمام الاستثمارات تحت عناوين التطوير العقاري للاستفادة من ميزات قانون الاستثمار وإعفاءاته وتسهيلاته.

لكن الأمر لم يقف عند حدود التعديلات لإدخال الاستثمارات في التطوير العقاري للاستفادة من الميزات والتسهيلات الواردة في قانون الاستثمار فقط، حيث تم لحظ المزيد من الإعفاءات والتسهيلات ضمن التعديلات أيضاً!

توسيع مروحة الإعفاءات المالية!

فقد ورد في معرض التعديلات، وخاصة ما يتعلق بالمادة «20» الخاصة بالحوافز الجمركية، التي تضمنت عبارات الإعفاءات من «جميع الرسوم الجمركية والمالية والإضافات غير الجمركية»، إضافة عبارة: «والرسوم الأخرى»، في متن فقراتها في مواضع «الفقرة أ والفقرة ب والفقرة ج» جميعاً!

ما يعني، أن مروحة الإعفاءات من الرسوم المالية المباشرة تم توسيعها من خلال التعديلات بموجب القانون الجديد، والتي ستستفيد منها كل المشاريع الاستثمارية، بما في ذلك مشاريع الاستثمار في التطوير

العقاري، أي مزيداً من المزايا لأصحاب الأرباح!

توسيع مروحة القطاعات المستهدفة!

الملاحظة الإضافية من متن التعديلات، هي إضافة القطاع التعاوني كشريك في بعض مشاريع الاستثمار المؤسسة بموجب القانون أيضاً!

فبموجب المادة «3» تم إدخال القطاع التعاوني فيها بموضعين «الفقرة أ والفقرة ب»، بينما لم يكن القطاع التعاوني مدرجاً في متن القانون السابق، ما يعني أيضاً توسيع مروحة القطاعات التي يمكن دخولها بالشراكة مع القطاع الخاص في مشاريعه الاستثمارية بموجب القانون.

وهذه المادة تشمل إمكانية تأسيس المشروع «عن طريق شركات مشتركة مع أي من

جهات القطاع العام أو التعاوني»، والمشاريع التي تؤسس بناءً على «طرح الجهات العامة لأملكها الخاصة على الاستثمار مع القطاع الخاص أو التعاوني ولا يخضع لقانون التشاركية».

أصحاب الأرباح المحظيون دائماً!

على ذلك يمكن استنتاج أن مبررات التعديلات، بما يخص الاستثمار في التطوير العقاري كعنوان عريض للقانون الجديد جرى الترويج والتسويق له، وتم تجاوزها وزيادة عليها من خلال منح المزيد من المزايا والإعفاءات والتسهيلات لمصلحة أصحاب الأرباح من المستثمرين بشقين، الأول: هو زيادة في الإعفاءات المالية المباشرة. والثاني: هو توسيع في القطاعات المستهدفة للشراكة الاستثمارية!

ولا غرابة طبعاً في كل ما سبق من مزايا



وتسهيلات جديدة، فأصحاب الأرباح محظيون حكومياً، وبكل سهولة ويسر تصدر وتعديل القوانين بما يضمن مصالحهم، ولو كان ذلك فيه المزيد من الخسائر المالية والاقتصادية!

سؤال مشروع!

بعد كل ما صدر ويصدر من إعفاءات وتسهيلات ومزايا مقوونة تستفيد منها الرساميل «المحلية والأجنبية» المستهدفة، وبرغم كل الملاحظات التي يمكن أن تُساق على مضمون القوانين الصادرة بهذا الشأن وحيثياتها، ارتباطاً بمصلحة الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية عموماً، يبقى السؤال الهام التالي:

هل من الممكن أن تُضح الاستثمارات فعلاً في عجلة الاقتصاد المحلي بظل واقعنا الراهن المشوه والهش على كافة الأصعدة والمستويات؟ يشك بذلك!

المعلمون في سورية يعملون بالمجان!

عمار سليم

فهي فضلاً عن أنها تساوي بين المعلم، وبين أي صاحب مهنة أخرى، أو وظيفة أخرى، فهي تمارس تجاهه أشد التنكيل المعيشي، إلى درجة الل والحرمان!

مجانية التعليم تعني أن المعلمين بلا أجور!

بات من البدهيات أن الحكومة السورية، بسياساتها الليبرالية المجحفة بحق العاملين بأجر، أصبحت توظف العاملين لدى جهاتها العامة، ولكن بدون أجور تذكر، ليس بالمبلغ الرقمي لهذا الأجر طبعاً، بل بالقيمة الفعلية له مقابل ضرورات الحياة المعيشية والخدمية، مع كل ما يعنيه ذلك من دفع باتجاه نبت ما تبقى من عاملين في الجهات العامة، أو دفع المتبقين من هؤلاء نحو مسارب الفساد!

على ذلك، فإن مجانية التعليم التي يتم التفتي بها رسمياً، وبرغم كل ما يعترضها من سوء وترد، وما تعانیه من تخفيض إنفاق على مستلزماتها، ومنافسة مع التعليم الخاص

بمختلف تسمياته، مستمرة فقط بجهود المعلمين ونكرانهم لذاتهم، مقابل استمرارهم برسالتهم النبيلة، وليس بسبب السياسات والرعاية الحكومية!

بالمقابل، ربما تجدر الإشارة إلى من يحظى بالرعاية الحكومية، ويدعم السياسات من باب المقارنة ليس إلا، والمقصود طبعاً كبار أصحاب الأرباح!

فلا نبالغ إذا قلنا: إنه ربما ينفق أحد أصحاب الأرباح المدللين والمحظيين لدى الحكومة في «ليلة أنس» ما يعادل مجموع أجور مدرسي محافظة كاملة، في الوقت الذي تعجز فيه الحكومة عن إعطاء المعلم أجراً شهرياً يقية العوز والفاقة!

ماذا تفعل الـ 150 ألف ليرة؟!

إذا كان المعلم لا يدفع تكاليف المواصلات، فإن هذا المبلغ كأجر شهري لا يكفيه ثمن حذاء واحد مع الجوارب، وإذا كان يدفع تكاليف المواصلات فمن المؤكد أنه لا يكفيه ثمن المواصلات، أما عن الطاقة المبذولة بالحريرات، فقيمة هذه

الحريرات مدفوعة من جيبه، وعلى حساب عمل آخر بعد الانصراف من المدرسة!

فهل هناك مهزلة ومأساة أكثر من أن يعمل أحد عمالاً إضافياً بعد عمله ليغطي تكاليف ما يبذله من جهد في العمل الأول؟!

هذا هو حال الحكومة في تعاملها مع كل أصحاب الأجور، وخاصة شريحة المعلمين، الذين لا تنطبق عليهم إمكانية الدفع بهم نحو مسارب الفساد!

فلا إكرامية يمكن أن يضغط هؤلاء

والأجورية خاصة، عبر حرمانه من الحياة الكريمة، وعبر سلوكها الإداري بحرمانه من بقية الحقوق! فهل من عيد حقيقي للمعلم بظل الاستمرار بنفس هذه السياسات المجحفة؟!

بكل اختصار لا عيد ولا بهجة ولا فرح إلا بالتخلص من كل السياسات الظالمة!

عسى تحمل الأعياد القادمة الخير للمعلمين، ولكل العاملين بأجر، خلاصاً من هذه السياسات والقوانين عليها والمستفيدين منها!

من أجل الحصول عليها، ولا رشوة يمكن أن تدفع لهم لقاء عملهم، مع علم الحكومة ووزارة التربية بحجم المسؤوليات الملغاة على عاتق هؤلاء، وضخامة الأعباء اليومية التي يقومون بها داخل الشعب الصافية، وخارجها في بيوتهم، من أجل عمليات التحضير والتصحيح وإعداد التقارير، وما إلى ذلك من مهام كبيرة!

هكذا تكرم الحكومة المعلم في عيده، بأن تزيده كل عام فقراً وعوزاً ومهانة، بسياساتها الاقتصادية،



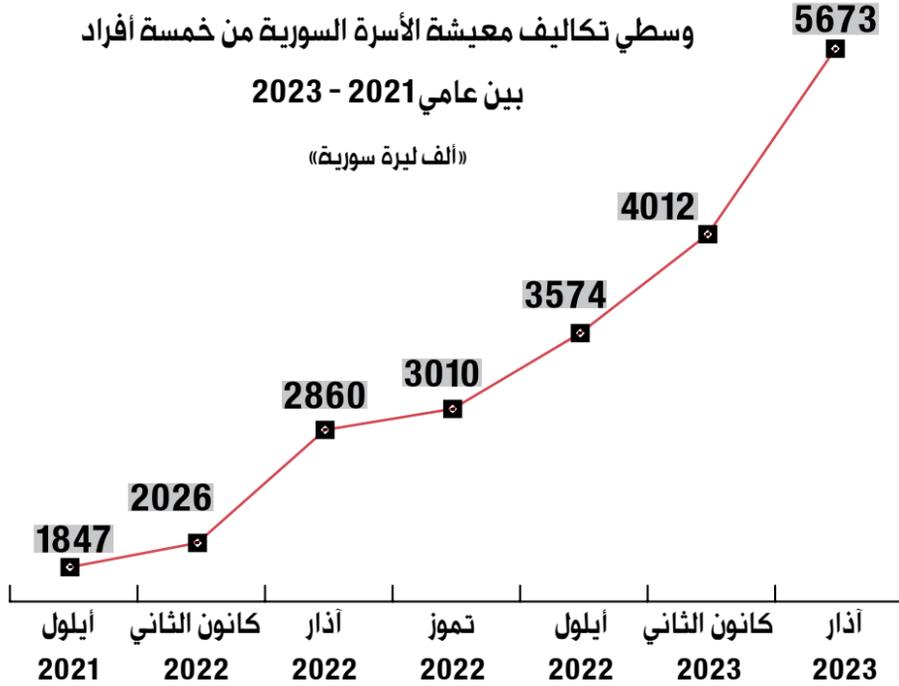
5.6 مليون وسطي تكاليف معيشة



وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد

بين عامي 2021 - 2023

(ألف ليرة سورية)



ارتفعت أسعار الفواكه، حيث قفز سعر 60 غرام منها من 1,167 ليرة سورية في نهاية العام، إلى 1,367 ليرة في نهاية شهر آذار. أما الأرز، فقد ارتفع بحوالي 3,7%، منتقلاً من 70 غرام منه يومياً من 945 ليرة سورية في نهاية العام الماضي، إلى 980 ليرة في نهاية آذار.

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: عبئة المليون ونصف

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة (مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره) من 1,003,044 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى 1,418,433 ليرة في نهاية آذار، أي إنها ارتفعت بمقدار 41,4% أيضاً خلال ثلاثة شهور.

2,888 ليرة في شهر كانون الثاني، إلى أكثر حوالي 4,838 ليرة في نهاية شهر آذار. وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 47,8% عن حسابات بداية شهر كانون الثاني، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يوماً 4,760 ليرة، بينما كانت في كانون الثاني الماضي 3,220 ليرة. وكذلك الحال بالنسبة للخبز الذي ارتفع سعر 25 غرام منه بمقدار 42,9% منتقلاً من 350 ليرة سورية في كانون الثاني إلى حوالي 500 ليرة في نهاية شهر آذار.

وعلى هذا النحو، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 26,3%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من حوالي 528 ليرة في شهر كانون الثاني، إلى 667 ليرة في نهاية آذار. كما ارتفعت أسعار الخضار بنسبة 17,1%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 820 ليرة سورية في بداية العام إلى 960 ليرة في نهاية آذار. وبالنسبة ذاتها (17,1%)

وسطي تكاليف معيشة الأسرة انتقلت من 4,012,178 ليرة في نهاية العام الماضي إلى حوالي 5,673,733 ليرة في نهاية شهر آذار

مع انتهاء الربع الأول من عام 2023، ومنذ ما قبل بداية شهر رمضان، لمس السوريون بشكل مباشر الارتفاعات الكبيرة في أسعار مختلف السلع الأساسية الضرورية، حيث ارتفع وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من خمسة أفراد، وفقاً لـ «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ليقفز إلى أكثر من 5,6 ملايين ليرة سورية (أما الحد الأدنى فقد وصل إلى 3,546,083 ليرة سورية). يجري ذلك كله بينما لا يزال الحد الأدنى للأجور «92,970 ليرة سورية - أي أقل من 13 دولار شهرياً» شديد الهزلة وغير كافٍ لتغطية أي شيء فعلياً من أساسيات الحياة.

قاسيون

1,038,472 ليرة، منتقلاً من 2,507,611 ليرة في بداية كانون الثاني، إلى 3,546,083 ليرة في نهاية شهر آذار، أي إن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 41,4% خلال ثلاثة أشهر فقط «كانون الثاني وشباط وآذار»، بينما كان الارتفاع خلال الفترة السابقة «شهور تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول 2022»، حوالي 12,2% بالتوازي مع ذلك، فإن الأجر الهزيل يزداد هزلة وتقرضاً مع ارتفاع تكاليف المعيشة، فبينما كان الحد الأدنى للأجور «92,970 ليرة سورية» غير قادر في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2022 على تغطية سوى 2,3% من وسطي تكاليف المعيشة، أصبح غير قادر سوى على تغطية 1,6% من وسطي تكاليف المعيشة فقط.

اللحوم والحلويات في صدارة الارتفاعات

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 1,504,567 ليرة في بداية شهر كانون الثاني، إلى 2,127,650 ليرة في نهاية آذار، وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار هذه المكونات في الأسواق الشعبية في العاصمة دمشق. وبينما حافظ الخبز الحكومي على سعره ثابتاً - ذلك على افتراض أن المواطن استطاع فعلاً أن يؤمنه بالسعر الرسمي - طالت ارتفاعات الأسعار مكونات سلة الغذاء كلها دون استثناء.

البداية مع أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج»، التي ارتفعت أسعارها بحوالي 67,5%، حيث قفز سعر 75 غرام منها من

للتذكير، فإنه انطلاقاً من العدد رقم 1036، اعتمدت «قاسيون» طريقة محددة في حساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أشخاص. وتتمثل بحساب الحد الأدنى لتكاليف سلة الغذاء الضروري «بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة. ولهذا الهدف، اعتمدت قاسيون على حساب الوجبة الأساسية للفرد خلال اليوم الواحد التي صاغها مؤتمر «الإبداع والاعتماد على الذات» للاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987، والتي يحصل من خلالها المواطن المنتج على السعرات الحرارية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد»، على اعتبار أن تكاليف الغذاء هذه تمثل 60% من مجموع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، بينما تمثل 40% الباقية الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة «تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها».

41% ارتفاع تكاليف المعيشة خلال ثلاثة شهور

في نهايات شهر آذار 2023، وقبل شهر رمضان شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بحوالي 1,661,555 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في مطلع العام 2023، حيث انتقلت هذه التكاليف من 4,012,178 ليرة في بداية شهر كانون الثاني، إلى 5,673,733 ليرة في نهاية شهر آذار «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بحوالي

الأسرة السورية في بداية شهر رمضان

67,5%

ارتفعت أسعار اللحوم بحوالي 67,5%، حيث قفز سعر الـ 75 غرام منها من 2,888 ليرة في شهر كانون الثاني، إلى أكثر حوالي 4,838 ليرة في نهاية شهر آذار.

47,8%

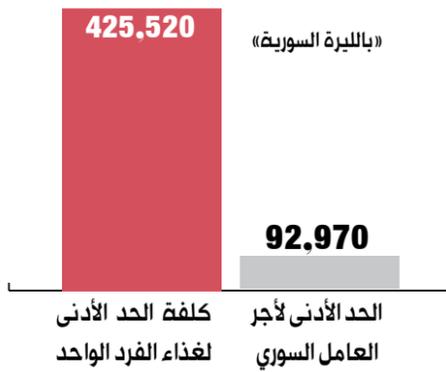
ارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 47,8%، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يوماً 4,760 ليرة، بينما كانت في كانون الثاني الماضي 3,220 ليرة وشباط وأذار.

41,4%

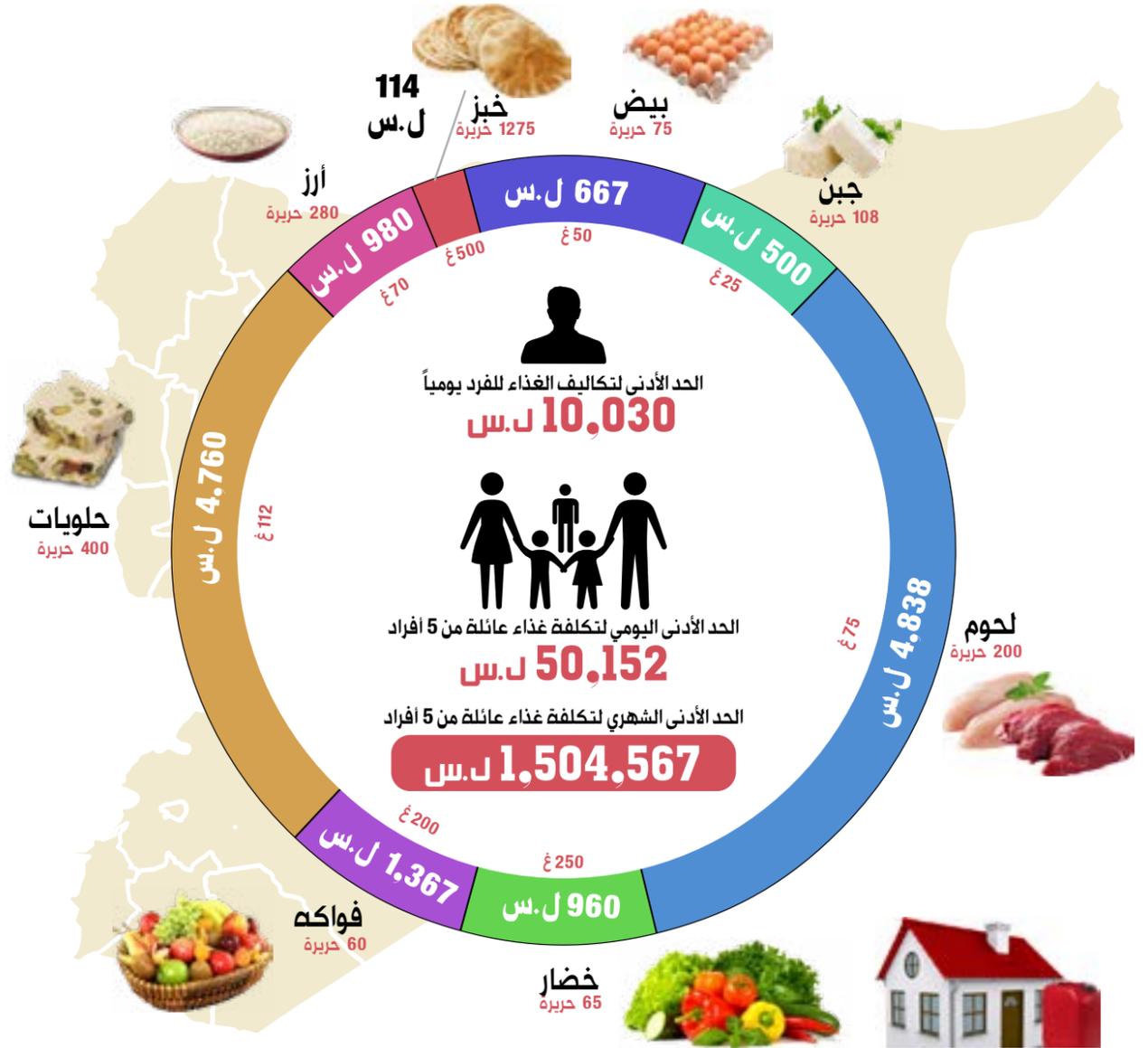
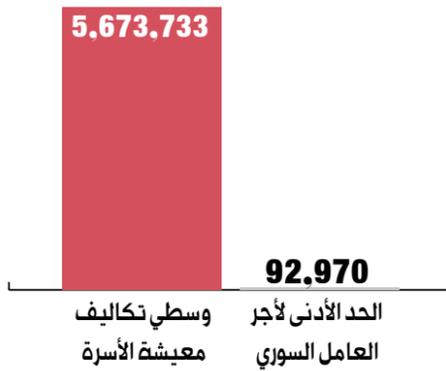
وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية ارتفع فعلياً بنسبة قاربت 41,4% خلال ثلاثة أشهر فقط «كانون الثاني وشباط وأذار»



كلفة الحد الأدنى للغذاء الشهري للفرد الواحد مقابل الحد الأدنى للأجور



وسطي تكاليف معيشة أسرة والحد الأدنى للأجور «بالليرة السورية»



5,673,733 ل.س.

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحساب المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ 1,6

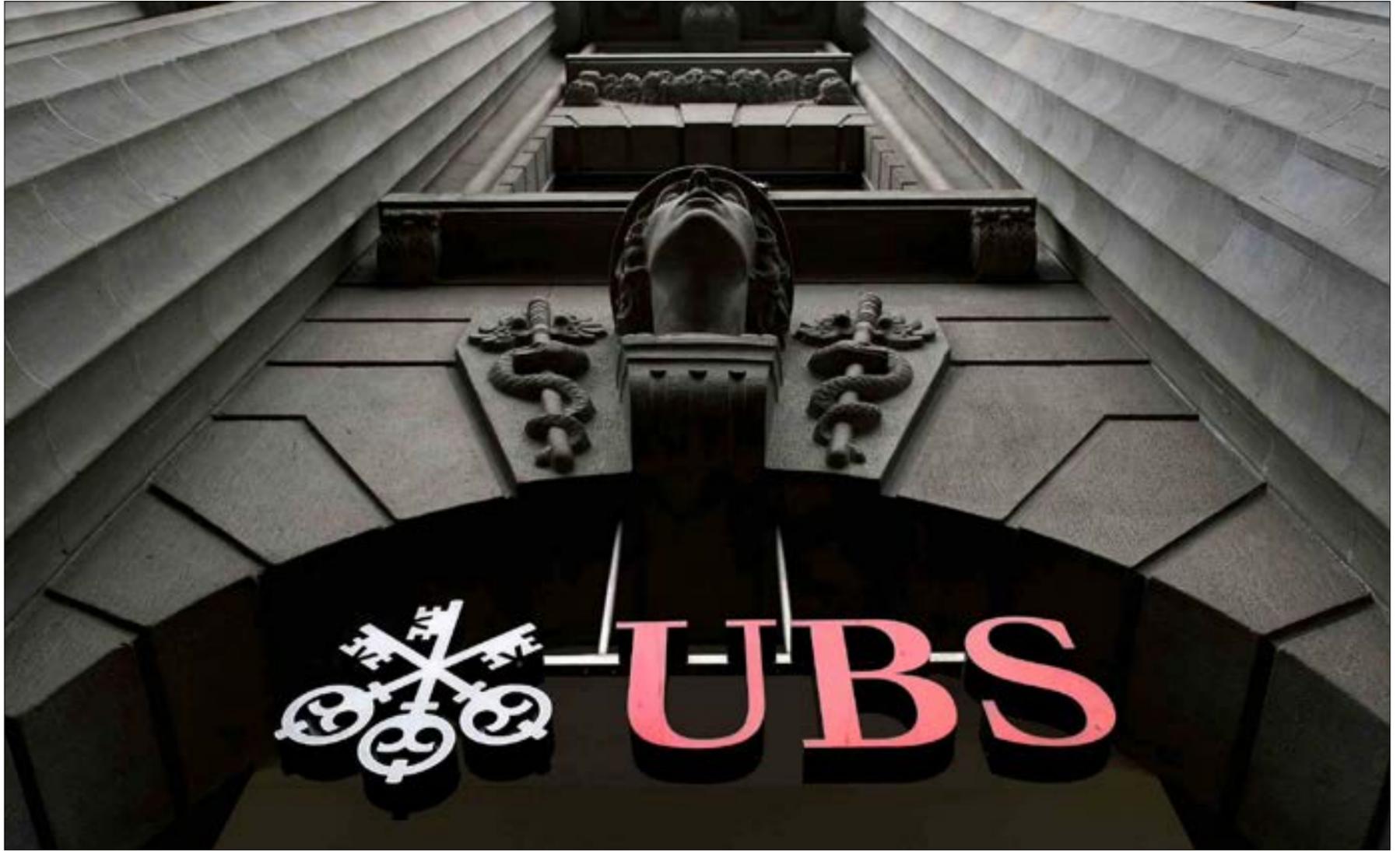
3,546,083 ل.س.

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحساب المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

1,418,433 ل.س.

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

الاستعداد لأزمة مالية دولية بنسخة جديدة



عن سياسة «الأرض المحروقة» التي نجمت عن وضع مسؤولية تسديد الخسائر على المجتمع، فإن التناقض اليوم بين الإجراءات السريعة والحازمة التي تتخذها الحكومات لحماية البنوك ورأس المال المالي، والتكشف المفروض على بقية المجتمع، يثير الصدمة. نرى من جديد أن المؤسسات المالية تتمتع بإمكانية الوصول إلى دعم وحماية حماية غير محدودة من قبل دولة «حنونة»، بينما يترك الآخرون ليتدبروا أمورهم بنففسهم. يمنحنا هذا نظرة شديدة الوضوح لاختلال التوازن وتعارض المصالح بين السياسات الاقتصادية المتبعة من جهة، والمجتمع من جهة أخرى.

تأكيداً على ذلك، في غضون أيام من انهيار البنك، جدد البنك الاحتياطي الفدرالي حملته لرفع معدلات الفائدة لإعادة خلق مستويات البطالة «المرغوبة»، وكما تدعي النخب، التضخم وذلك لمعالجة «كما تدعي النخب» التضخم. رفع الاحتياطي الفدرالي نسبة أسعار الفائدة هذه المرة بـ 0.25%، وذلك جاء بعد أيام فقط من قيامه بخلق 300 مليار دولار من الأموال الجديدة على شكل مساعدات سيولة طارئة من أجل البنوك. إذا ما نظرنا إلى ذلك في جوهره، سنكتشف أن الاحتياطي الفدرالي يحاول أن يبصق ويبتلع ريقه في الوقت ذاته!

من وجهة نظر البنك الاحتياطي الفدرالي، يحدث التضخم بسبب امتلاك العمال «الكثير من المال»، ويجب علاج ذلك من خلال أسعار فائدة أعلى وتكشف نقدي حاد. لكن التضخم يتوقف عن كونه مشكلة عندما يحين وقت ضخ طوفان من الأموال زهيدة الثمن من أجل عيون البنوك والمستثمرين فيها.

جيم ستانفورد: خبير اقتصادي ومدير «مركز عمل المستقبل» في فانكوفر في كندا، والمشرّف على سلسلة بودكاست «الشعلة الأمامية» المختص بمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية.

■ بتصرف عن:

financial global the for ready Getting 2.0 crisis

الأخرى المهترزة. كمثال: تم نقل 1.4 ترليون دولار من أصول كريدي سويس إلى بنك سويسري كبير آخر: يو. بي. اس UBS، وذلك في صفقة بيع مفاجئة هندستها البنك المركزي السويسري والحكومة السويسرية خلال عطلة نهاية أسبوع واحدة. سيكون على يو. بي. اس أن «يدفع» 4.5 مليار دولار فقط من أسهمه «أي لن يدفع أموالاً فعلية» للسيطرة على البنك الضخم. ستضمن الحكومة السويسرية «بأموال فعلية» قرابة 14 مليار دولار كتعويض عن الخسائر المستقبلية المحتملة لأعمال كريدي سويس. في هذه الأثناء سيضخ البنك المركزي السويسري 150 مليار دولار كقروض قصيرة الأجل «تعرف باسم دعم السيولة» لتسهيل الاستيلاء وتهديئة قلق المستثمرين، وذلك إضافة لمبلغ 75 مليار دولار تم ضخها «دون جدوى» الأسبوع الماضي في حسابات كريدي سويس.

توجيه وإنقاذ واحتكار

ضمن هذا التحويل، أن بنك يو. بي. اس حصل بشكل حقيقي على بنك عملاق آخر بالمجان، وسبب هذه الهبة هو أن يو. بي. اس كان متفجراً ومستقراً نسبياً، لديه ميزانية عامة وثقة كابتين تتجاوز موجة الذعر الحالية، أو هذا ما تأمله الحكومة السويسرية على الأقل. الانهيارات الأربعة للبنوك الأمريكية قد ووجهت أيضاً بإجراءات غير عادية وأحادية، وأثر رجعي من جانب البنك المركزي الأمريكي «الاحتياطي الفدرالي»، والمؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع FDIC، وهيئات عامة أخرى. ضمنت FDIC جميع الودائع لدى بنك سيليكون فالي المنهار، حتى الودائع التي تجاوزت بحد كبير حد 250 ألف دولار التي تنطبق على المودعين العاديين. إن حقيقة أن معظم ودايع بنك سيليكون فالي كانت من مستثمرين أثرياء من الشركات هي السبب في سلوك وقرارات FDIC.

ومثلما حدث في عمليات إنقاذ البنوك في 2008 و2009 التي تركت في البلدان الغربية وغير الغربية ارتثاً من التشفير الحكومي الناجم

من جديد، نرى أن البنوك تتمتع بإمكانية الوصول إلى حماية غير محدودة من قبل دولة «حنونة»، بينما يترك الآخرون ليتدبروا أمورهم بنففسهم. أحد عواقب التضييق غير المسبوق في السياسة النقدية التي فرضتها البنوك المركزية في أغلب الدول الغربية على مدى العام الماضي، هي تزايد الهشاشة في النظام المالي الأوسع. البنوك وشبه البنوك وغيرها من اللاعبين الماليين—والذي انتفخوا بشكل كبير من معدلات الفائدة شبه الصفرية لمدة 15 عام—تتصارع الآن مع تأثيرات ارتفاع أسعار الفائدة على استثماراتها وميزانياتها العامة.

بمناخية مقدمة لأزمة مالية عالمية أخرى، مماثلة لانهيار 2008 و2009؟ يقول جميع القادة الماليين والسياسيين، بنبرة المحاضرين الذين تعلموها خصيصاً لمثل هذه المناسبات: إن النظام المالي آمن، وإن البنوك مستقرة ولديها رأسمال كاف. لكن جميعنا يدرك أنهم يتقاضون أجورهم ليقولوا ذلك، فهو نسخة عما قالوه في وقت مبكر من عام 2008. إنهم يائسون في محاولة الحفاظ على هدوء الجميع، فسواء أكان ذلك بسبب نوبة القلق، أو بسبب ما بات لدى الناس يشبه النبوءة عن الانهيار المالي، فعدم الهدوء سيؤدي لكسر نظام مبني أساساً على ثقة الناس بأنه مستقر، أو التسريع في عملية الكسر هذه.

تم تعديل التشريعات المتعلقة بحفظ ما يكفي من رأس المال بعد أزمة 2008 - 2009 من خلال إجراءات بازل وقنوات أخرى. ومع ذلك تبقى حقيقة مفادها: أن البنوك الخاصة تتمتع بالقدرة على خلق الأموال من فراغ عن طريق إصدار قروض جديدة، والاستفادة من رأس مالها الأولي 30 مرة أو أكثر حتى. يعني هذا أنه ليس هناك سوى القليل من الأموال الحقيقية التي تدعم إبداعاتها الضخمة—وبالتالي فإن البنوك التي تبدو للعلن هي الأقوى، هي في الحقيقة أكثر تعرضاً للانهيار عندما تتحول موجات الثقة إلى الاتجاه العكسي.

من المفيد معرفة مدى السرعة التي سارعت بها الحكومات والبنوك المركزية لإنقاذ هذه المؤسسات المتعثرة، عن طريق تغيير قواعد النظام المصرفي بأثر رجعي لحماية المستثمرين وتحقيق الاستقرار في البنوك

■ جيم ستانفورد لترجمة: قاسيون

أدى الارتفاع السريع في معدلات الفائدة إلى انخفاض هائل في أسعار السندات، بما في ذلك السندات الحكومية الآمنة. ليس هناك شك بأن هذه الديون سينتج سدادها من قبل الحكومات، فهم المقترضون الأقل خطورة في كامل الاقتصاد. لكن كما تم تذكيرنا مؤخراً، فقيمة إعادة بيع السندات التي تمت المضاربة عليها، ليست مستقرة على الإطلاق: ترتفع أسعار إعادة بيع السندات وتخفض بشكل سريع، تبعاً لتغير التوقعات بين لاعبي السوق حول الاتجاه المستقبلي لمعدلات الفائدة. اكتشفت المؤسسات المالية التي اشترت السندات بوصفها «أساس» أمن للمقرضين الآخرين والنشاطات المضاربية، بأنه حتى السندات الحكومية يمكن أن تكون شديدة الخطورة. كان لهذا الاكتشاف أن يكون ذا صدى أكبر في أيلول من العام الماضي، عندما كادت عدة صناديق معاشات تقاعدية في المملكة المتحدة تنهار، نتيجة انخفاض أسعار السندات وما نتج عنها من خسائر فادحة. تم إنقاذ هذه الصناديق في اللحظة الأخيرة من خلال تدخل كبير في السوق من قبل بنك إنكلترا.

لكن صدى ذلك كان بالنسبة للقطاع المالي مثل الكناري الذي يعني في منجم فحم. اليوم ومع الركود المتسارع، انهارت خمسة بنوك في أسبوع واحد: أربعة في الولايات المتحدة، وواحد في سويسرا «كريدي سويس أحد أكبر البنوك في العالم». هل يمكن لهذا أن يكون



يحدث التضخم بسبب امتلاك العمال «الكثير من المال» ويجب علاج ذلك من خلال أسعار فائدة أعلى وتكشف نقدي حاد

هزلة الأجور وجنون الأسعار!

يبدو الحديث عن توفر السلع والمواد والخدمات، بالمقارنة مع أسعارها، وبالتوازي مع الأجور، ضرباً من الجنون!

سوسن عجيب

فجنون الأسعار بات أمراً اعتيادياً، بذريعة رمضان وغيرها من الذرائع أو بدونها، فأصحاب الأرباح، المتحكمين بالأسواق والمسيطرين عليها، لا تنقصهم المبررات والذرائع لزيادة هوامش أرباحهم، كما لا تنقصهم التغطيات الرسمية لحماية مصالحهم واستمرارها!

على الطرف المقابل، تبدو الحكومة قد تحللت تماماً من مسؤولياتها تجاه الفقيرين ومعيشتهم وخدماتهم، وخاصة أصحاب الأجور، بالرغم من اعترافها بالواقع المزري لهؤلاء بشكل مباشر وغير مباشر، بل وتزيد على الفقيرين الكثير من الأسباب الإضافية لجعل حياتهم أكثر بؤساً وعوزاً، مقابل استمرار دعم منقطع النظير لكبار أصحاب الأرباح من مستغلين وفاسدين وناهبين!

فطرح ما يسمى «سلة غذائية» من قبل فرع دمشق للسورية للتجارة بمبلغ 99 ألف ليرة، وبغض النظر عن طبيعة هذه السلة وقوامها، يمكن اعتباره مؤشر على ما وصل إليه أصحاب الأجور والمفقيرين من ترد، وقد سبق ذلك ما سمي بقروض المدارس والغذاء أيضاً، مع العلم أن الموردين لكل مواد السورية للتجارة هم أصحاب الأرباح!

وأن تحدد مديريات الأوقاف قيمة فدية الصوم بمبلغ 10 آلاف ليرة يمكن اعتباره مؤشر إضافي آخر عن مدى ابتعاد الأجور عن إمكانية تأمين الحد الأدنى لمتطلبات الغذاء اليومي لفرد واحد فقط لا غير!

وأن يتوجه وزير الأوقاف إلى الميسورين من أصحاب المال للتخفيف عن الفقراء، بعيداً عن المسؤولين الحكومية بهذا الصدد، مؤشر إضافي أكثر سوءاً، فكيف من الممكن استجداء المتسببين في كوارثنا ليصبوا أكثر إنسانية تجاهنا؟!

وأن يتحدث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن النسب المضافة على الأسعار، والتي تتراوح بين 56/30%، بذريعة فتح

الاعتمادات المستندية والعقوبات على المصارف السورية، دون الحديث عن مسؤوليات الحكومة وواجباتها، هو مؤشر أكثر فجاجة، ليس ذلك فقط، بل غيب الوزير كل نسب الإضافات السعرية الأخرى ذات الطبيعة النهجية والاستغلالية والاحتكارية!

وأن تصدر التقارير الدولية لتؤكد أن مشكلة تزايد انعدام الأمن الغذائي وصولاً إلى تسجيل المزيد من المعوزين والجائعين سببه ضعف الأجور، وعدم توفر المنتجات الغذائية المحلية والاستعانة بالاستيراد بدلاً عن ذلك، هو مؤشر أكثر قتامة لما ينتظرنا في قادم الأيام، وعلى أيادي الحكومة وسياساتها طبعاً، ففي خلفية كل ذلك تعتبر سورية بلد إنتاج

زراعي، وإمكانية الاكتفاء الذاتي من المحاصيل متاحة مع تصدير الفائض، والإمكانات المتاحة لتصنيع المنتجات الزراعية والاكتفاء الذاتي منها، مع القيمة المضافة عليها والتصدير أيضاً! لكن ذلك يتعارض مع السياسات المعمول بها، ومع مصالح من تمثلهم وتعمل من أجلهم! فما نحن فيه من كوارث معيشية وخدمية، وصولاً إلى حال الجوع الذي ينهش العباد، هو النتيجة الطبيعية لجملة السياسات الظالمة المطبقة!

فالخطوط الحمراء التي من الممنوع الاقتراب منها هي مصالح حيتان النهب والفساد أولاً وأخراً، وذلك يعني ضمناً الاستمرار بنفس السياسات التوحشية، بما في ذلك السياسات الأجرية طبعاً!

حياتنا أصبحت بطاقة متذاكية!

سمير علي

فرغيف الخبز، القوت اليومي للمفقيرين، تتحكم به تلك البطاقة، وكذلك الرز والسكر، والمشروبات النفطية (غاز- مازوت- بنزين)، والتي تتحكم بها الرسائل المنتظرة، أو تطبيق «وين» العجائبي! وكذلك تتحكم هذه البطاقة بمن يستحق الدعم من عدمه، وتضاف إلى قوائم انتظارها بين الحين والآخر بعض المواد التي يتم افتعال الأزمات عليها «الشاي- المتة- الزيت النباتي- البصل- المياح- الحمص- البرغل...» ولا ندري ما يمكن أن يدرج لاحقاً ضمن قائمة الاستهداف الذكي المقترن بالآزمات؟!

أمر تذاكي البطاقة تعدى موضوع إدراج المواد في منتهى ارتباطاً بالآزمات، وبالتوازي مع إجراءات تخفيض الدعم المستمرة، إلى موضوع هدر الوقت لدرجة الإنهاك، وليبدو وكأن عامل الزمن هو الآخر دخل سيروية آليات تخفيض الدعم عليه عبر بطاقة الذكاء أيضاً، حيث أصبحت أعمارنا أكثر تقلصاً أيضاً!

بالنظر لما آلت إليه حالنا ومعاشنا من ترد وفقر وعوز لدرجة الجوع، بسبب سياسات اللبرلة الظالمة والمتوحشة، يمكن القول: إن حياتنا أصبحت مكثفة، بالبطاقة المتذاكية، التي تم ابتداعها خلال السنوات القليلة الماضية، لتتحكم بمعيشتنا وخدماتنا، بل وبوقتنا وجهدنا!

فلاستعانة بالذكاء على أيادي الحكومة، ووفقاً لنهجها التوحشي لم يدخل في منتهى أبداً أمر الاستعانة به من أجل تسهيل سبل الحياة، ولتوفير عامل الزمن والجهد على الناس، بل على العكس تماماً هو ما جرى ويجري، فقد بات الذكاء مجبراً لرهن حياتنا وتقييدها، مع هدر الجهد والوقت حتى على أتفه ضرورات الحياة!

فكم من الوقت يتم هدره انتظاراً وترقباً للتسلسل الرقمي الممنوح لكل صاحب استحقاق لمادة من المواد المدرجة في تطبيق «وين»؟ وكم من المرات يتم فتح هذا التطبيق من قبل هؤلاء؟ وكم هو الزمن المستقطع من أعمارنا ذهاباً وإياباً وبالتنقيط لكل مادة من المواد، بحسب مواعيد وصول الرسائل، والفترة الزمنية المتاحة لاستلام مخصصاتنا منها، قبل نفاذ هذا الوقت والاضطرار للتسجيل على المادة مرة أخرى؟

وما هو حجم الجهد المهدور من قبل المواطنين على الطرقات وبالواصلات من أجل تأمين بعض ضرورات الحياة، التي اقترنت

بالذكاء وتم تقييدها به؟! والأهم، كم هي التكاليف والنفقات التي يتكبدها المواطن مع كل أزمة مفتعلة على مادة من المواد، وخاصة الرئيسية منها، التي يتحكم بها

الذي أصبحت بطاقته أكثر تحكماً بنا وبجائعاتنا وحياتنا، والمدار خبثاً وبشكل مفضوح من قبل الحكومة، والمجبر بكل تفاصيله لمصلحة كبار الناهيين والفاسدين في البلد!



الكيميائيات الصناعية و«اختفاء» الذكور

تزايد الأدلة على أن خصوبة الرجال تندهر، فلقد تناقص تعداد النطاف لديهم إلى النصف خلال النصف الثاني من القرن العشرين تقريباً، هذا إضافة إلى شذوذات النطاف وتزايد نسبة العقم. كذلك تضاعف معدل سرطان الخصية في غضون عشرين عاماً. ويتزايد اختلال التناسل بين تعداد المواليد الذكور إلى الإناث باتجاه تناقص الذكور. والسؤال هو: لماذا؟! هذا ما حاول أن يجيب عنه الونانكي الكندي «الذكر المختفي» استضافة آراء عدد من الأطباء والخبراء والباحثين.

■ تعريب وتلخيص: د. اسامة دليقان

بحسب الوثائقي المذكور الذي تم نشره عام 2008 في كندا، يعتقد عدد من العلماء أن اللوم الأساسي في هذه الظاهرة يقع على أنواع معينة من المواد الكيميائية الصناعية، حيث تتداخل مع المنظومة الهرمونية للذكور، والمشكلة أن هذه المواد الكيميائية موجودة حولنا في كل مكان.

قبل سبعين عاماً كانت المواد الكيميائية الصناعية أقل بكثير وكان ما يزال العديد منها مجرد ابتكارات اخترعت للتو. ومنذ ذلك الوقت أدخلت الصناعات الكيميائية إلى حياة البشر حوالي 90 ألف مركب كيميائي بشري الصنع، والمشكلة أن معظمها لم يتم اختبارها فيما إذا كان له أضرار على صحة البشر.

من أمثلة ذلك مركبات ابتكرت لتقسية البلاستيك وجعله غير قابل للكسر، وكذلك طائفة أخرى من الكيماويات هي «الفالات» التي بالعكس، تجعل البلاستيك مرناً وطيباً. وهناك الكيماويات التي تستعمل لجعل الأقمشة تعيش طويلاً دون أن تتهراً بسرعة، وتلك التي تجعل المصنوعات مقاومة للهب والاحتراق، وغير ذلك.

تعتقد الدكتورة إليزابيث غوليت، بروفيسورة بعلم الإنسان «الأنثروبولوجيا» في جامعة فلوريدا، بأن مخاطر هذه المواد الصناعية لا يتم الحديث عنها كثيراً لأنها «مرعبة جداً». في عيادة الخصوبة في جامعة روتشستر «في نيويورك بالولايات المتحدة»، عمل الباحثون على تتبع المشكلة وفحص جودة النطاف لدى الذكور، ولاحظوا بأن تراجعها كان مفاجئاً ومطرداً؛ انخفض تعداد النطاف لدى الشباب في سن الدراسة الجامعية بأفراد خلال العقود القليلة الماضية، بحيث بات الشباب وسطياً ينتج عدداً من النطاف نصف ما كان ينتجه والده، وما يصل إلى 50% منها نطاف غير طبيعية.

وتقول الدكتورة شانا سوان مديرة مركز البوابات النكاثرة في جامعة روتشستر، بأنه حتى منظمة الصحة العالمية بدأت تخفض من المعايير المعتمدة في المخابرات لتصنيف الرجل على أنه «عقيم»، ففي وقت سابق فيما مضى كان المعيار حوالي 60 مليون نطفة في الملي لتر، ثم تم تخفيضه إلى 40 مليوناً، والآن 20 مليون، ويجري الحديث عن خفضه إلى 10 ملايين.

أدلة من «التماسيح»

فكرة أن الكيماويات تؤثر في خصوبة الذكور هي حقيقة ثابتة لدى علماء أحياء الحياة البرية. منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، يبحث بروفيسور علم الحيوان لويس غوليت، في التطور الجنسي لدى ذكور التماسيح، والتي تعيش في بيئة شديدة التلوث وسط



«الفالات»

«الفالات» من المشتقات البتروكيميائية الشائعة التي تستعمل في كثير من المنتجات، من مواد التجميل إلى الأنابيب الوريدية المستعملة في الإجراءات الطبية والجراحية، حتى تغليف الأطعمة وألعاب الأطفال. وقامت الدكتورة شانا سوان، مديرة مركز علم البوابات التناسلية في جامعة روتشستر، بدراسة «الفالات» حيث لوحظ وجود هذه المادة في أجسام الجميع تقريباً في الولايات المتحدة، وأكثر وفرة في النساء بسن النشاط الإنجابي، مع وجود بيانات وأدلة على تأثير «الفالات» على ولادات الذكور. وتحدثت الدكتورة سوان عما بات يسمى «متلازمة الفالات» حيث يؤدي تراكم هذه المادة في دم الأم وحبوبها إلى الإضرار بتطور الجهاز التناسلي لجنينها ووليدها الذكر. والمشكلة لا تقف هنا، فالكثير من ألعاب الأطفال اللينة «الطرية»، تحتوي على «الفالات»، وتعتبر أساساً في صناعة ما يسمى «الألعاب الأمنة» نظراً لأنها على المستوى العياني طرية ولا تحوي حواف حادة قد تجرح الطفل، ولكنها على المستوى الجزيئي المجهرى يمكن أن تتسرب منها مادة الفالات لتدخل جسم الطفل.

ويقدر بأن ثلاثة أرباع العلامات التجارية لمواد التجميل، بما فيها مزيلات الرائحة، ومصففات الشعر، و«الشامبو»، وغسول الجسم، تحتوي على «الفالات». ويبدو أن صانعي هذه المنتجات يفضلون هذه المادة نظراً لخصائصها التي تمكنها من اختراق الجلد حاملها معها العطور وما إلى ذلك من مواد مما يطيل التأثير «التجميلي» المطلوب.

في ظل سيطرة المصالح الربحية الرأسمالية الضيقة، واصل أرباب الصناعات الكيميائية على مدى عقود رفض إخضاع منتجاتهم لما يكفي من الأبحاث والفحوصات لضمان خلوها من تأثيرات ضارة محتملة على النمو الجسدي للأطفال. والمشكلة هنا أن الأضرار قد لا تقتصر على حالات فردية بل تحمل خطر التأثير على بقاء النوع البشري بأكمله.

ممكنة. في بداية الأمر، لم يكن سوى القليل من البشر يعتقدون بأنها قد تكون خطيرة. على سبيل المثال، ساد لسنوات الاعتقاد بأن مادة «دي دي تي» غير ضارة، بل ونافعة. ولكن بحلول ستينات القرن العشرين، بدأت بيئة عيشنا الطبيعية كبشر تبدي مظاهر مختلفة، مع الأضرار التي ألحقها بها أمثال هذه المواد الضارة.

التأثيرات على الأجنة الذكور

حتى سنوات قليلة مضت، كانت هناك مبالغة في تقدير مستوى الحماية الذي يستطيع تقديمه «الحاجز المشيمي» بين الأم والجنين في رحمها.

في الأسبوع السابع من الحمل، تبدأ الأعضاء الجنسية للجنين الذكر بالتطور. ويقدر بأن التعرض للمواد الكيميائية ربما يكون مسؤولاً عن زيادة بحوالي 200% في حالات العيوب الولادية للأعضاء التناسلية الذكرية. وبعد الولادة يبدأ الرضيع بالتعرض للكيماويات التي يمكن أن تصل إليه عبر حليب الأم.

أظهرت دراسات ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة الإجهاض بالأجنة الذكور لدى البشر. وتزداد الأدلة على أن مواد كيميائية صناعية معينة تقتلهم في أرحام أمهاتهم. فعلى سبيل المثال هناك حالة مدروسة معروفة لضاحية سكنية اسمها «أمجينونغ» في مقاطعة أونتااريو الكندية، وهي محاطة بواحد من أكبر تجمعات مصانع البتروكيماويات في كندا، وتطلق إلى الجو وسطياً كل سنة أكثر من 130 ألف من المواد الكيميائية السامة «بما فيها البنزين والديوكسين والزرنيق». في عام 2006 باتت هذه الضاحية السكنية معروفة عالمياً بقصتها المأساوية بوصفها المجتمع الذي يتميز بأحد أقل معدلات المواليد الذكور؛ فبدلاً من التساوي التقريبي الطبيعي المعتاد بعدد المواليد الذكور والإناث في العالم، فإن هذا المجتمع السكاني الذي يعيش بجانب مصانع التلوث المذكورة، لديه مواليد ذكور أقل من نصف المواليد الإناث، وخاصة بين عامي 1999-2003.

ولاية فلوريدا الأمريكية. يقول غوليت إن هذه البيئة تحوي تلوفاً بمزيج من مواد سامة، بما فيها المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية وال DDT. واكتشف غوليت بأن الأعضاء الجنسية لدى ذكور هؤلاء التماسيح كانت أصغر بنسبة الثلث من حجمها الطبيعي، ونسبة النكاث في هذه المستعمرة أقل بـ 90% من الوسط الطبيعي. وأكد هذا العالم: «نحن اليوم نملك أدلة على أن هذه الكيماويات، مثل المبيدات على سبيل المثال، تؤثر على تطور الخصى والأعضاء التناسلية... لدرجة أننا لاحظنا مستويات التستوسترون في ذكور التماسيح البالغة هنا قريبة من مستوياته لدى إناثهم». ويعتقد الدكتور غوليت بأن تأثيرات ضارة أيضاً يمكن أن تصيب ذكور البشر بسبب المواد الكيميائية نفسها.

من المعروف أن التستوستيرون «الهرمون الجنسي الذكري» يلعب دوراً أساسياً في التطور الجنسي الطبيعي للذكور، وتحدث مشكلة عندما تلتحق بعض المواد الكيميائية الضرة بالإنتاج الطبيعي لهذا الهرمون أو بوظيفته، مما يعيق التطور الطبيعي للأطفال الذكور ونضجهم الجنسي. وربما يكون هذا من أسوأ التأثيرات «غير المقصودة» التي نجمت عن «الثورة الكيميائية» للقرن العشرين.

ضريبة «ثورة البلاستيك»

تكاد الصناعات الكيميائية لا يتجاوز عمرها مئة عام أو نحو ذلك، ولكنها حولت العالم من حولنا تحويلاً عميقاً. وأدت الحرب العالمية الثانية إلى رفع الطلب على عدد لا يحصى من المنتجات الجديدة، بما في ذلك: الأدوية، المضافات الغذائية، المطاط الصناعي، النايلون، والمبيدات والأسمدة.

وفي أوائل الخمسينات، صارت الصناعات الكيميائية تنتج مئات ثم آلاف المركبات الجديدة. وأحد هذه المنتجات أحدث ثورة في طريقة عيشنا: إنه «البلاستيك». ونظراً، فإن جميع هذه المركبات مشتقة من مصدر واحد: النفط.

الكيميائيات الصناعية جعلت الحياة العصرية

تحوي معظم

مواد التجميل مادة

«الفالات» التي

تقول عدة دراسات

إنها ضارة بالتطور

التناسلي للأطفال

الذكور

«العالم يتغير» روسيا والصين تقودان هذا التغيير!



تشغل العلاقات الروسية-الصينية اهتمام العالم، وتركز وسائل الإعلام على جوانبها وآفاقها، ما يجعل أي لقاء رفيع المستوى بين البلدين، مناسبة جديدة لإعادة تقييم شاملة لحجم التطور الذي تشهده العلاقات الثنائية، لكن جوانب أخرى تظل مغيبة كناثيرها السياسي على المستوى العالمي، ودورها في تطور المشهد الكلي، وهدف البعض من تصغيرها.

■ علاء ابوزراج

أنهى الرئيس الصيني شي جين بينغ زيارة إلى العاصمة الروسية موسكو، امتدت لثلاثة أيام من 20 إلى 22 آذار الجاري، عقد خلالها مجموعة من اللقاءات مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس الحكومة ميخائيل ميشوستين. القمة الرئاسية هذه توافقت مع توقيع عدد كبير من الوثائق والاتفاقيات في مجالات التعاون الشاملة وصلت إلى 14 وثيقة، لتختتم الزيارة بصدور بيان رئاسي روسي-صيني ثبت مجدداً جملة من التفاهات المشتركة وقدم أفكاراً وصياغات جديدة.

بعض ملامح «قاعدة العلاقات المادية»

يمكن رصد التجلي العملي لشراكة البلدين الاستراتيجية في كل المجالات، تلك التي تتطور بشكل متسارع إلى درجة تفوق السوق المتوقعة. فما وصفه البيان الرئاسي بأنه: «القاعدة المادية للعلاقات الروسية-الصينية» يعكس فعلياً حجم المصالح المتشابهة بين البلدين، والإمكانات الكامنة لهذا التعاون. وقدم الرئيس بوتين بعض المؤشرات في هذا السياق التي يمكننا عرض أهمها.

حقق البلدان معدلات قياسية جديدة بحجم التبادل التجاري، فيجري الحديث عن قرابة 190 مليار دولار، ما يعني أنهما قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الهدف المعلن في الوصول إلى تبادل بقيمة 200 مليار دولار، لكن بمدة أقصر من المتوقع. من جانب آخر لعبت العملات المحلية «اليوان الصيني والروبل الروسي» دوراً أكبر في هذا التبادل بلغ مقدار الثلثين، وهو ما أشار بوتين إلى ضرورة زيادته. في جانب آخر يبدو أن قطاع الطاقة يشهد نمواً ملحوظاً، وسيستمر بشكل أكبر

بعد تأكيد موسكو وبكين انتهائهما من وضع الإطار العام لمشروع خط سيبيريا-2 لنقل الغاز الطبيعي عبر منغوليا إلى الصين بطاقة 50 مليار متر مكعب. وإلى جانب الغاز الطبيعي أشار بوتين إلى نمو في صادرات روسيا من الكهرباء والفحم والنفط والغاز المسال، مؤكداً أن قطاع الغاز سينقل إلى الصين 98 مليار متر مكعب على أقل تقدير في عام 2030، هذا إلى جانب 100 مليون طن من الغاز المسال. وبخصوص الصادرات النفطية، تستطيع السوق الصينية استهلاك كامل إنتاج روسيا من النفط الذي يبقى أقل من احتياجاتها، وهو ما يعني أن سقوف الصادرات النفطية تبقى مفتوحة بين البلدين.

«ليس هناك ما يدعو إلى القلق»!

ركزت واشنطن في الفترة الماضية على «حجم التهديد الذي تشكله العلاقات الروسية-الصينية»، حتى أن تلميحاتها في الأشهر الماضية أشارت بشكل متكرر إلى وجود مخاوف لديها من أن «يُكِين تقدّم الأسلحة إلى روسيا»، لكن، وبالتزامن مع انعقاد القمة الثنائية، أظهرت التصريحات الأمريكية موقفاً مختلفاً بشكل ملموس. فقلل الرئيس الأمريكي جو بايدن من حجم العلاقة التجارية بين روسيا والصين، وأشار إلى أن بكين لم تقدم دعماً عسكرياً حتى الآن إلى موسكو، وهو ما أكدته وزير الدفاع لويد أوستن الذي قال: إن بلاده لم تلحظ تقديم مساعدات مادية من الصين إلى روسيا. وفي سياق متصل قال منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيري: إن «روسيا تعد الشريك الأصغر» في علاقاتها الثنائية مع الصين، مشككاً بوصول البلدين إلى أية اتفاقيات بخصوص الدعم الصيني إلى

روسيا. وهو ما أكدته أيضاً مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، إذ قال: «لا نملك أي دليل على أن الصين زودت روسيا بالأسلحة».

أسئلة مطروحة

يعتبر الوزن الاقتصادي والعسكري والسياسي لروسيا والصين معاً تهديداً حقيقياً بالنسبة للهيمنة الأمريكية، وتعد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين مسألة شديدة الخطورة بالنسبة لواشنطن، كونها قادرة على حسم الصراع الدولي الجاري. وهو ما طرح أسئلة حول الغاية من هذا التحول المفاجئ في الخطاب الغربي حول هذه المسألة. فالمستوى الأول للمسألة مرتبط بالانقسام الأمريكي وحجم الصراع الداخلي، فقد ظهر بعض المسؤولين السابقين في إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب ليقدموا رؤية مختلفة جذرياً، مثل: وزير الخارجية الأسبق والرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، مايك بومبيو الذي قال: إن التعاون الاقتصادي بين البلدين مهم وسيؤثر على الولايات المتحدة، وينبغي الاستعداد التام للرد عليه والتصدي له. ووصف محاولات البيت الأبيض تصوير زيارة الرئيس الصيني إلى موسكو بامر قليل الأهمية بال «خطأ الاستراتيجي الفادح» ثم أضاف: إن إدارة بايدن فشلت، وسمحت للروس والصينيين بالاتحاد ما يشكل «مخاطر كبيرة على الولايات المتحدة وكل مواطن فيها» حسب تعبيره. وهو ما تحدث عنه مستشار الأمن القومي السابق جون

بولتون، الذي اعتبر أن «التحالف الروسي الصيني مشكلة حقيقية للغرب». كل هذه التصريحات تشير إلى أن إدارة الرئيس بايدن تحاول الدفاع عن استراتيجيتها التي فتحت واشتغل من خلالها النار على أكثر من جبهة، ما ثبت التفاهات الروسية-الصينية أكثر، وزاد من تسارعها، فالولايات المتحدة قامت بأعمال عدائية تضر بالأمن الوطني لكل من موسكو وبكين في الوقت نفسه، وأغلقت باب التفاهات، مما وضعها في مأزق حقيقي، وجدت نفسها فيه مضطرة إلى التحايل وتقليل من شأن الشراكة الروسية-الصينية، في محاولة لنفي وجود خطر وجودي يهدد السطوة الأمريكية في العالم.

أما المستوى الثاني الذي يمكن لنا أن نقرأ فيه التصريحات الغربية هذه، هو أن لها أهدافاً أكثر شمولية، وأبعد من حدود الولايات المتحدة. فالإقرار بحجم وماتة العلاقات بين البلدين، خصوصاً على المستوى الاقتصادي والعسكري، يعني ببساطة أن المعركة حسمت بالفعل لصالح العالم متعدد الأقطاب، وأن الرهان على بقاء الهيمنة الأمريكية رهاناً خاسر. وهو ما ترغب واشنطن في إخفائه، خصوصاً عن أتباعها في المعسكر الغربي. تصريحات بوريل كررت التخريفات الأمريكية ذاتها، لتؤكد مجدداً دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في فرض السطوة الأمريكية على الدول الأوروبية من جهة، وبوصفها «ذراً للرماد» لدفع أتباعها الأوروبيين لإحراق أنفسهم في معركة محسومة النتائج من جهة ثانية.

في ختام هذه الزيارة، قال الرئيس الصيني لنظيره الروسي: «نحن نرى الآن تغييراً لم نشهده من قبل، تغييراً لم يحدث منذ 100 عام، إننا نقود هذا التغيير معاً. من فضلك اعن نفسك يا صديقي العزيز» ليرد عليه الرئيس الروسي «أوافقك» وتمنى له رحلة آمنة. هذه الكلمات البسيطة جاءت بمثابة ضربة موجعة لواشنطن، ورسالة إلى الكوكب كله. روسيا والصين تدرجان القوة الكامنة لديهما، وتدرجان أن الاختبارات التي نجحتا في تجاوزها حتى الآن كافية لنقل تعاونهما إلى مستوى أعلى. هي دعوة إلى كل من لم يفهم بعد، أن العالم يتغير، وأن أوراق اللعب التي كانت كلها بيد أمريكا يوماً لم تعد كذلك!

تونس وأزمة المهاجرين.. ورقة ابتزاز أمريكية



تتعرض تونس لأزمة سياسية حادة وعميقة، تتداخل بها عدة اتجاهات وعوامل داخلية وخارجية تزيد من تعقيد المشهد العام، وتجعل من الصعب تحديد خطوط الفصل والتماس بين مختلف التيارات المتصارعة، ومعها تحديد المتأمرين الحقيقيين على استقرار تونس.

■ يزن بوظو

ففي الشق الداخلي 3 خطوط فاعلة ومؤثرة: سعيد وحكومته، المعارضة، الاتحاد التونسي للشغل. وفي الشق الخارجي تبرز 3 خطوط كذلك: الولايات المتحدة، أوروبا، الجزائر.

صراعات داخلية

في الشق الداخلي، يستمر الرئيس التونسي قيس سعيد بإجراءات يعتبرها محاربة للفساد والإرهاب وللمساس بسيادة الدولة، أدت بجزء كبير منها إلى العديد من التوقيفات والاعتقالات بحق مواطنين تونسيين مدنيين لا يعطيهم الإعلام حقهم بالغطائية، واعتقالات لنشطاء وسياسيين أغلبهم ينتمون لحركة النهضة وجبهة الخلاص، كان من آخرهم اعتقال القيادي بالهضبة حبيب اللوز، وبطاقة إيداع بالسجن للقيادي الآخر أحمد العامري، وتوقيف المسؤول الإعلامي بالحركة عبد الفتاح التاغوتي، فضلاً عن محاكمة رئيس الحركة راشد الغنوشي بدورها تقوم حركة النهضة وجبهة الخلاص بأنشطة وتظاهرات تصعيدية، وتطلق تصريحات معارضة ومدنعة بإجراءات سعيد، ليبدو إثر ذلك أن المعركة الوحيدة الجارية تدور بين سعيد وحركة الإخوان المسلمين في تونس.

بنفس الوقت، وضمن خط آخر، يدور صراع ليس أقل حدة بين حكومة سعيد والاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أن الاتحاد بنشاطه لا يعطي للحكومة ذرائع قانونية لمهاجمته ميدانياً، وفي اللحظة التي وقع بها الاتحاد بخطأ خلال مظاهرة له في الشهر الماضي - بصرف النظر عن تقاع مسؤوليته - عبر مشاركة الأمانة العامة للكونفدرالية الأوروبية للنقابات إيستر لانث في التظاهرة، لم توفر حكومة سعيد فرصة لنش الهجوم عليه والاتهام المبطن له بالتعاون مع أطراف

تونس في إطار مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي» والمضي «نحو المزيد من التكامل الاستراتيجي والتنمية المتضامنة والمندمجة» دون أن يتطرق الاجتماع أو تصريحات تبون السابقة إلى محاباة أي طرف سياسي تونسي بعينه، أكان سعيد أو النهضة أو اتحاد الشغل وغيرهم، بما يشير إلى مساعي الجزائر لتأمين استقرار جارتها، وخفض حدة الأزمة فيها، بصرف النظر عن السلطة السياسية.

الولايات المتحدة والتطبيع

بالتوازي مع شن واشطن حملة ضد حكومة سعيد بذريعة تصريحاته حول المهاجرين الأفارقة، طرحت مسألة التطبيع بين تونس والكيان الصهيوني علانية، حيث قال السفير الأمريكي في تونس جوي هود أمام مجلس الشيوخ الأمريكي: إنه سيعمل على دفع «تطبيع تونس مع إسرائيل» مشيراً بوقت لاحق في 23 شباط بأن «إقامة علاقات بين بلدين هو قرار وشان سيادي لكل دولة ولكل شعب.. والشعب التونسي قرر من ينوبه».

ثم في 14 من الشهر الجاري جرى اجتماع بين وزير الداخلية التونسي توفيق شرف الدين والسفير الأمريكي جوي هود مع وفد مرافق له، واكتفى بيان وزارة الداخلية بذكر أن الاجتماع كان مناسبة لاستعراض العلاقات والشراكة بين الطرفين، وتأكيدهما على ضرورة متابعة تنفيذ المشاريع المشتركة دون توضيح ماهية هذه المشاريع.

إلا أن اللافت، كان تقديم وزير الداخلية التونسي توفيق شرف الدين استقالته بعد 3 أيام من الاجتماع السابق معلناً «الأمانة اقتضت أن أخلي نفسي من مسؤولية وزارة الداخلية، ورئيس الجمهورية تفهم أمس وضعي وأذن لي بذلك، لأن هناك أمانة أخرى ناددتني، وتونس أمانة..».

فهل كان للاجتماع علاقة بما تطرق له هود أمام مجلس الشيوخ الأمريكي؟ لم تصدر أية معلومات رسمية تفيد بذلك أو تنفيه، إلا أن صمت الحكومة التونسية واستقبال السفير بشكل «طبيعي» يضع العديد من التساؤلات.

القول، إلا أن حزمة الإجراءات والتصريحات التي أطلقها أعطت ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية لمهاجمة سعيد، سواء بالمعنى المباشر عبر تصريحات رسمية تتعلق بـ «عنصرية» تصريحات سعيد ضد الأفارقة، أو ما يتعلق بالمعتقلين، أو عبر تعليق البنك الدولي تعاونه مع تونس وعرقلة التمويل، مستفيدة من 3 أمور: ابتزاز سعيد للقبول بشروط سياسية منها التطبيع، وسنأتي على ذكره لاحقاً، تهديد الأوروبيين بالضغط على تونس لسماحها عبور المهاجرين منها، والإيحاء بدعمها «الديمقراطي والإنساني» للمعارضة التونسية، والإخوان تحديداً، ووقفها ضد الاعتقالات، وباختصار، أطلقت واشطن أزمة سياسية جديدة تلعب خلالها على مختلف الخطوط وتضرب الجميع بالجميع عبرها.

في الجهة المقابلة، أبدت دول أوروبية مواقف مغايرة للولايات المتحدة، أبرزها: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا الذين أبدوا استعدادهم لمساعدة تونس ماليًا - بالضد من تعليق تعاون البنك الدولي - وفتح خطوط انتماء معها، ودعم سعيد فيما يتعلق بسياسة الهجرة، مع تأكيد «حرصهم» على المسائل «الإنسانية» بالداخل التونسي.

وإذا ما كان الموقف المتناقض بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة يتعلق بخلافات وابتزاز وتضارب المصالح بينهما في موضوع الهجرة، إلا أنه يتفق على توتير تونس عبر التدخل بها، وإملاء شروط محددة عليها تعيق أي تطور سياسي طبيعي فيها.

من جهة ثالثة، برز دور للجزائر خلال الأسبوع الماضي، حيث صرح رئيسها عبد المجيد تبون، أن بلاده «ستقف مع تونس أحب من أحب وكره من كره» معتبراً أن تونس تتعرض لمؤامرة، وجرى بعدها اجتماع بين رئيس الوزراء الجزائري أيمن عبد الرحمن، ونظيرته التونسية نجلاء بون، أكد خلاله وفقاً لبيان من الطرف الجزائري: أن المحادثات شكلت «فرصة للتطرق إلى سبل تعزيز الدعم للشقيقة تونس من أجل تمكينها من استعادة استقرارها الاقتصادي الذي تعكف السلطات التونسية على تحقيقه» و«تضامن الجزائر التام مع الشقيقة

خارجية.

وبعد خطاب سعيد مطلع الشهر الجاري صرح الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطوبوي: إنه «كان يتمنى أن يستمع إلى خطاب يزرع الطمأنينة ويوحد الشعب التونسي، لكنه استمع إلى رسائل مشفرة تشيطن الاتحاد [...] نحن نبني ونشيد ولا نحطم، تونس الحرية لن يطول فيها استبداد مهما كانت التكاليف، الاستبداد سينكسر على صخرة الاتحاد...» وفي وقت لاحق صرح الطوبوي خلال لقاء له مع إذاعة موزايك «من يريد جرننا إلى الصدام فنحن لسنا أهل صدام، بل نحن قوة خير واقتراح وحجة وإقناع ومسؤولية» مؤكداً أن الخروج من أزمة البلاد لا يمكن سوى عبر الحوار والتفاوض بين مختلف الأطراف.

بهذا المعنى يوجد مساران رئيسيان داخلياً، الأول: المتمثل بالصراع بين سعيد والنهضة، والذي يتخذ شكلاً إقصائياً بين الطرفين، والآخر: بين اتحاد الشغل والمسار السابق بطرفيه، والذي يدعو خلاله على الدوام إلى الحوار، وبين المسارين توجد الحركة الشعبية التي تحاول مختلف الأطراف استقطابها وقسمها، ويجري الرهان عليها مستقبلاً.

تدخلات وخلافات خارجية حول تونس.. هجرة الأفارقة ذريعة

كان موضوع المهاجرين من جنوب إفريقيا إلى تونس - أو عبورهم منها - عنواناً عريضاً ما يزال يجري الصراع حوله. خلال اجتماع أمني ترأسه سعيد في الشهر الماضي، أعلن جملة من الإجراءات العاجلة لمكافحة توافد المهاجرين غير النظاميين من جنوب البلاد والقادمين من إفريقيا، معتبراً أنه وضع غير طبيعي يقف خلفه ترتيب إجرامي يهدف لتغيير ديموغرافية البلاد، وبصرف النظر عن مناقشة مدى صحة أو مبالغة سعيد بهذا



إلا إن صمت الحكومة التونسية واستقبال السفير بشكل «طبيعي» يضع العديد من التساؤلات

تصدعات أكبر من قدرة الكيان على الاحتمال



تستمر حالة الانقسام والغليان داخل الكيان الصهيوني حتى اللحظة، ما يرجح احتمالية تعمق المشكلة لتأخذ أشكالا أكثر دموية، الأمر الذي حذر منه عدد من السياسيين الصهاينة، الذين يرون احتمالاً جدياً في تحول المشهد الحالي إلى حرب أهلية شاملة. المسألة اليوم لم تعد ضمن إطار التصريحات والتحذيرات، بل بدأ الانقسام يفعل فعله في الجيش وأجهزة الدولة الحساسة.

■ عتاب منصور

له أسبابه العميقة الكامنة في أن مصالح الطرفين باتت تختلف في عدد كبير من المسائل، وهذا الخلاف له جذوره الموضوعية العابرة للإدارة الأمريكية الحالية، وعابرة لحكومة نتنياهو أيضاً. فإن كانت واشنطن هي من يقف فعلاً خلف الاحتجاجات - وهو ما لا يمكن أن يكون السبب الوحيد - لن تحل المشكلة بإسقاط الحكومة، بل ستجد الحكومة القادمة نفسها، أياً كان توجهها، في مأزق مشابه.

المظاهرات غير المسبوقة التي باتت عامل ضغط كبير أنهت أسبوعها الثاني عشر على التوالي، تعتبر إحدى نتائج حالة الاستياء والانقسام السياسي، فبعد تلميحات فريق نتنياهو بأن واشنطن تحرج الشارع بهدف إسقاطهم، خرج نجل رئيس الوزراء ليقول ذلك صراحة.

■ واشنطن والاحتجاجات

اتهم يانير نتنياهو الإدارة الأمريكية بتأجيج التظاهرات الحاشدة، وهاجم نجل رئيس الوزراء المحتجين، وشبههم بـ «العاصفة النازية». وهو ما يجري تداوله حتى في بعض وسائل الإعلام الأمريكية. فالمشاكل بين الإدارة الحالية والحكومة الصهيونية لم تعد مخفية، ولم يعد بالإمكان تجميلها أو تخفيف حدتها، وخصوصاً بعد قمة العقبة الأخيرة. لكن الطريقة التي يجري فيها تقديم المشكلة بوصفها خلافاً بين الإدارة الحالية والحكومة اليمينية حول الموقف من إيران لا تكفي لتفسير ما يجري. فبالإضافة إلى ذلك، لا يعد مستغرباً أن تنخرط الإدارة الأمريكية في محاولات لقلب حكومة ما، وخصوصاً أن تاريخها حافل بهذا الشكل من التدخلات. لكن الخلاف الحالي بين الإدارة الأمريكية والكيان

■ تصدعات المؤسسة العسكرية

مؤخراً، كثرت التقارير التي تشير إلى وجود تصدعات في صفوف الجيش، فمن جهة تغيب الكثير من جنود الاحتياط عن الخدمة، بسبب انخراطهم في الاحتجاجات على خطة «الإصلاح القضائي» التي يقودها نتنياهو. فقد حذر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي هيرتسي هليفي حكومته من أن الوضع الحالي يؤثر على عمليات الجيش. ونقلت «تايمز أوف إسرائيل» تقريراً إعلامياً أمريكياً يشير إلى تصريحات رئيس الأركان، بأن عدد جنود الاحتياط الذين حضروا لخدمة الاحتياط هذا الشهر انخفض لدرجة أن الجيش على «وشك الإضرار بنطاق عمليات معينة». وبالرغم من نفي حكومة نتنياهو هذه

فريق نتنياهو، وكان آخرها تصريحات وزير الدفاع يوآف غالانت التي دعا فيها لإيقاف خطة «إصلاح القضاء». هذه المؤشرات ليست مستغربة، وهي ربما ستزيد من تعقيد المشهد بشكل أكبر، وخصوصاً بعد توقيع الاتفاق السعودي- الإيراني تحت الرعاية الصينية. فاللحظة التي يعيشها الكيان حساسة ومفصلية بالفعل، ويمكن لهذا المستوى من الضغط أن يدفعه للقيام بمغامرات عسكرية غير محسوبة العواقب، لكن حالة الضعف الشديدة التي يعيشها يمكن أن تكون معيقة لاتخاذ خطوات عدائية.

الأنباء، إلا أن معلومات في السياق ذاته يجري تداولها على نطاق واسع. فقالت القناة 1 إن «700 من جنود الاحتياط في لواء ناحال بعثوا برسالة إلى هليفي وإلى وزير الدفاع يوآف غالانت، يطلبون فيها بذل كل ما في وسعهم لوقف الإصلاح القضائي». وفي السياق ذاته ذكرت «هارتس» أن 57% فقط من جنود المظليين الاحتياطيين حضروا إلى الخدمة هذا الأسبوع. وقد وصل هذا العدد في بعض الألوية إلى 90%. يمكن القول مما تقدم: إن الانقسام لم يعد بين نتنياهو ومعارضته، فالتصدعات تظهر بوضوح حتى في

الذكرى الـ 20 لغزو العراق.. واتفاق تركي-عراقي جديد



مرت الذكرى السنوية الـ 20 للغزو والاحتلال الأمريكي للعراق وسط صراع عالمي كبير دائر، يتخذ شكله العسكري المباشر في أوكرانيا، ليشكل الحدث مادةً للتذكير بالجرائم الأمريكية، وربطها مع ما يجري في أوكرانيا اليوم، وبالتوازي مع ذلك جرى اتفاق عراقي- تركي على زيادة الإطلاق المائي عبر نهر دجلة.

■ ملاذ سعد

تأتي ذكرى غزو العراق اليوم وسط معركة عسكرية طاحنة تجري في أوكرانيا، وعلى الرغم من عدم وجود أي دور رسمي مباشر ومعلن من القوات المسلحة الأمريكية في أوكرانيا، إلا أن كافة الأطراف تدرك ضلوع الولايات المتحدة المباشر وغير المباشر، السياسي والعسكري، سواء ببدء المعركة، أو بما تلاها حتى الآن، لتكون الذاكرة المتعلقة بالحروب الأمريكية عبر التاريخ - وبكل ما تحتويه من ادعاءات وزيف وجرائم - حية في الحاضر، ويكون فتحها والحديث حولها مؤثراً بشكل مباشر على الموقف السياسي سواء للولايات المتحدة، أو من يقف بصفتها اليوم. قال السفير الروسي في بغداد

البروس كوتراشيف: «قامت الولايات المتحدة وبريطانيا، والدول التابعة لهما، بمغامرة عسكرية كبيرة - غير محسوبة، وغير مبررة، ودون قرار من مجلس الأمن الدولي - في انتهاك صارخ للقانون الدولي» مشيراً إلى أن «المشاكل العراقية اليوم ترجع أسبابها للأحداث التي وقعت في ذلك الوقت».

وأعلن المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، أن الغربيين قاموا باستخدام «حيل إجرائية قذرة» لمنع مجلس الأمن الدولي من مناقشة ذكرى الغزو الأمريكي للعراق «مصرين على ضرورة إجراء إحاطة بشأن كوريا الشمالية أولاً».

ورداً على الطروحات الأمريكية والبريطانية مؤخراً بتزويد أوكرانيا بسلاح اليورانيوم المنضب، قال الفريق بالجيش الروسي إيغور كيريلوف: إنه «يجد في غاية الوقاحة تصريح نائبة وزير الدفاع البريطاني أنابيل غولدي الذي جاء عشية الذكرى السنوية لصف النانو لأراضي يوغوسلافيا» متابعاً أن الجيش الأمريكي استخدم قرابة 300 طن من اليورانيوم المنضب في العراق خلال 2003-2004 ومعتبراً أن مدينة الفلوجة هي «تشيرونوبل

ليعلن أردوغان عبر مؤتمر صحفي اتخاذ بلاده قراراً بزيادة كمية المياه عبر نهر دجلة لمدة شهر من الزمن.

اعتبر العديد من المحللين، أن الموقف التركي بزيادة المياه لمدة شهر واحد فقط وسط أزمة العراق المائية، يشكل ابتزازاً تركيا لبغداد، تطلب من ورائه مواقف عراقية أكثر حزمًا وفعالية ضد القوات الكردية المتقاتلة مع تركيا شمالي العراق.

اليوم، وفي هذه اللحظة، تعني التشكيك بالمصالح الأمريكية المعلنة من الصراع الأوكراني الجاري تحديداً.

■ اتفاق المياه مع تركيا، ابتزاز؟

زار رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أنقرة يوم الثلاثاء الماضي للقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهدفت الزيارة بشكل رئيسي لمناقشة ملف المياه،

ثانية» إثر الأضرار الإشعاعية.. ليرد منسق الاتصالات الاستراتيجي في البيت الأبيض جون كيربي بقوله: إن قذائف اليورانيوم المنضب تعد سلاحاً تقليدياً، ولا يمثل تهديداً إشعاعياً.

لكن كان الملفت أكثر، هو مواقف الصحف الأمريكية من غزو العراق، ومنها مثلاً: وول ستريت جورنال، ونيويورك بوست، ولوس أنجلوس تايمز وغيرها، وهي بهذه المواقف

نقاط في ملفات التعاون والتنافس التركي الروسي



ربما التطور الأهم في الأزمة السورية في هذه الأيام هو الوساطة الروسية لدفع الاتفاق التركي السوري قدماً. إن تفكيك المصاعب التي تقف أمام الوصول إلى حل سياسي في سورية هو أمر مهم لروسيا وتركيا لإيجاد سابقة ثابتة لحل الكثير من «الملفات» الأخرى التي تهدد كلا منهما؛ فالأزمة السورية اليوم ليست هي «الملف» الوحيد الذي تتقاطع وتتشابك فيه مصلحة الروسي والتركي.

أوديت الحسين

ربما من المفيد المرور هنا على «ملفين» هما ناغورنو كارباخ، لما فيها من التعقيد والانقسام والحاجة لإيجاد حل دائم، ومسألة تحول تركيا إلى مركز عالمي للغاز بما قد يعيد تشكيل بنية التجارة العالمية في الغاز، وفي الطاقة ككل.

ناغورنو كارباخ

في رقعة الصراع على ناغورنو كارباخ، هناك الكثير من الدول الغربية التي تلعب أدواراً مختلفة، وأغلبها بالتاكيد أدوار تفجيرية للوضع لما في ذلك من فائدة لإضعاف روسيا، لكن اللاعبين الرئيسيين في أرمينيا وأذربيجان هما روسيا وتركيا. عندما اندلعت الحرب الأخيرة في المنطقة في أواخر 2020، رأت تركيا في ذلك فرصة تاريخية لها كي تمارس المزيد من التأثير في المنطقة المجاورة لها. بينما كانت روسيا تلعب دور المدافع عن نطاق نفوذها التقليدي. حاولت أنقرة أن تطلق في حينه مبادرة دبلوماسية مشابهة لأستانا من أجل تخفيف التصعيد في ناغورنو كارباخ على غرار ما حدث في سورية، وبدأت روسيا بالتعامل مع مبادرة تركيا دون الوصول إلى اتفاق سريع حول الشكل والآليات، وهو الأمر الذي أخذ وقتاً غير قصير للوصول إلى تفاهم حول آلية العمل في هذا الملف المعقد.

بدا في حينه أن موسكو تأخذ مسافة من الأطراف المتحاربة وتراقب ما يحدث، ولكن كما شرح في حينه الخبير من مركز «RIAC» ماكسيم سوشكوف، فرغم عدم رغبة روسيا في التدخل مباشرة بالحرب الدائرة، فإن عدم التدخل والسماح لأذربيجان التي سحقت بعملياتها العسكرية القوات الأرمينية بالاستمرار واحتلال ستيباناكيرت، عاصمة إقليم ناغورنو كارباخ، سيعني أن تركيا ربحت

الرهان بانتصار حليفها الأذربيجاني الذي سيكون ممثلاً لها للأبد «هذا مرتبط أيضاً بالغاز بشكل أو بآخر»، وسيعني خسارة الروس للدولة العضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي CSTO: أرمينيا، وما قد يستتبع ذلك من خسارة الإقليم بأكمله.

ورغم أن التحليل السابق ليس رأي الخبير الروسي فحسب، بل ورأي سائد لحد بعيد في وسائل إعلام عديدة، إلا أن الوقائع تكشف أن الأمور أشد تعقيداً؛ فالتحليل السابق قائم على افتراض أن أرمينيا حليفة لروسيا، وأذربيجان حليفة لأردوغان؛ والحق أن لا هذا ولا ذلك صحيح بالعمق؛ فالنفوذ الغربي في كلا الدولتين هائل وخاصة في أرمينيا أكثر منه في أذربيجان، إلا الحد الذي وصل فيه مسؤولون في أرمينيا حد أن الإعلان أن أرمينيا يمكن أن تنفذ إلقاء القبض على الرئيس الروسي في حال دخل الأراضي الأرمينية تماشياً مع توقيع أرمينيا على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية؛ بكل الأحوال، ورغم التباينات فقد تمكنت روسيا في 10 تشرين الثاني 2020 من عقد اتفاق ثلاثي أنهى الحرب ونشرت قوات حفظ سلام روسية في المنطقة. لم تكن تركيا سعيدة بالنهاية فقد دفعت نحو الانتصار الكامل لأذربيجان، وسعت بعدها لتكون هناك قوات حفظ سلام تركية تعمل إلى جانب القوات الروسية. لم يتحقق ما أرادت حيث رفضت روسيا السماح لتركيا بأن تتخطى «الخط الأحمر» في مناطق ما بعد الاتحاد السوفييتي، رغم إدراك موسكو بأن تركيا هي لاعب كبير في تلك المنطقة.

اليوم وبعد اشتعال النزاع في أوكرانيا، لا تزال منطقة ناغورنو كارباخ منطقة قابلة للاشتعال، فتفويض بعثة قوات حفظ السلام الروسية ينتهي في عام 2025، وإن لم تكن أفاق الحل واضحة بحلول ذلك الوقت، فقد يندلع الصراع

من جديد. اندلاع الصراع من جديد لن يفيد تركيا ولا روسيا، خاصة أنه قد يعقد المشهد أكثر. أعلنت إيران بشكل واضح بأن أي تغيير في الحدود الإيرانية الأرمينية هو خط أحمر بالنسبة ل طهران، فهكذا تغييرات وفقاً لطهران قد تهدد مصالحها الجيو-استراتيجية، بما في ذلك ممر شحن «الشمال الجنوب» الذي تدعمه روسيا والهند. هذا التعقيد وإدراك جميع الأطراف له سيدفعهم على الأرجح إلى إيجاد حلول سلمية تمنع تجدد الصراع، فهل يكون الدرس الذي سيستخلصونه من سورية والاتفاقات فيها قادراً على تزويدهم «بسوابق» قابلة للتطبيق؟ علينا أن نشهد ونرى.

تركيا مركز الغاز

تغير مشهد الغاز العالمي خلال الأعوام الثلاثة الماضية بشكل هائل تبعاً لإغلاقات كورونا والعمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وأدى إلى إعادة هيكلة سوق الغاز العالمي. إن منتجي الغاز اليوم في حالة تنافس، وكذلك مستوردوه. أعلنت روسيا في تشرين الأول العام الماضي أنها تقترح إنشاء مركز عالمي للغاز في تركيا، الأمر الذي تلقته تركيا بسعادة كبيرة لما في ذلك من فرص اقتصادية وسياسية جديدة للتأثير على تجارة الغاز العالمية. لكن قبل الاقتراح الروسي، كان الغاز يصل إلى جورجيا حلقة وصل لنقله إلى تركيا ثم إلى أوروبا. كما أن هناك طموح تركي آخر أعلن عنه وزير الخارجية التركي في 16 آذار بأن بلاده تدعم زيادة التعاون لإيصال الغاز من دول منظمة «الدول التركية» بربطها مع «خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول TANAP»، وإيصالها إلى بقية العالم.

لكن طموح أنقرة في التحول إلى مركز غاز عالمي يجب أن يأخذ في الحسبان أمرين: الأول الجانب الأمني اللازم لحماية أنابيب الغاز والبنية التحتية الأخرى المخصصة لها، فبعد تفجير خطي أنابيب السيل الشمالي في بحر البلطيق، بات مهماً إيجاد استقرار وتعاون يمكن من حماية مشاريع الغاز القائمة، والمشاريع المستقبلية أيضاً. الأمر الآخر أن

بعض الدول المنتجة للغاز التي تطمح تركيا بربطها بها، سواء كانت تركمانستان التي تملك 7% أو أوزبكستان التي تملك 1.13%، أو كازخستان التي تملك 0.87% من احتياطات الغاز العالمي، تربطها علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة بروسيا تعني عدم دخولها في مشاريع تتعارض مع المصالح الروسية.

هناك أمر آخر يجب وضعه في الحسبان: نقل الغاز من أذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا مكلف من الناحية المالية أولاً، وغير كاف لسد احتياجات مستوردي الغاز في أوروبا، وغير مأمون الجانب لتركيا بسبب ارتباطات جورجيا الشديدة بالغرب من ناحية أخرى، ناهيك عن أن انفجاراً محتملاً للصراع بين أذربيجان وأرمينيا على ناغورنو كارباخ قد يهدد خطوط الأنابيب كما حدث في 2020. لكن هناك حل لهذا التعقيد: اتفاق مستقر بين أذربيجان وأرمينيا يساهم في تأمين أنابيب الغاز في المنطقة من ناحية، ويفتح المجال لبناء خطوط أنابيب جديدة من أذربيجان تمر عبر أرمينيا. إن الاقتراح الروسي بأن تصبح تركيا مركزاً عالمياً للغاز يشي بأن هناك تفاهات عامة تنطبق على أكثر من الغاز الروسي إلى تركيا، خاصة أن مثل هذا التفاهم سيرفع من قدرات تركيا التفاوضية مع أوروبا، ويسمح بتقليص قدرة الأوروبيين على إنفاذ العقوبات ضد الغاز الروسي الذي يحصلون عليه من تركيا، وهو أمر يصب في صالح كل من روسيا وتركيا.

بالعودة إلى الحديث عن «الملفات» بين الجانبين التركي والروسي، كلما تم حل هذه الملفات بشكل تعاوني وثابت، عنى هذا استقرار المصالح الأخرى لهما في أماكن مختلفة في العالم. إن وجود «ملفات» كثيرة للتعاون والاتفاق بين تركيا وروسيا يعني بأن البلدين سيدفعان بأقصى ما يمكنهما، بالاتفاق مع الأطراف الفاعلة الأخرى، لحل الأزمة السورية لتثبيت الاستقرار في العلاقات بينهما، وكما نأمل فإن حل الأزمة السورية بشكل مستقر قد يكون نموذجاً يحتذى للبناء عليه في التعاون في القضايا والملفات الأخرى.

إن وجود «ملفات» كثيرة للتعاون والاتفاق بين تركيا وروسيا يعني بأن البلدين سيدفعان بأقصى ما يمكنهما بالاتفاق مع الأطراف الفاعلة الأخرى لحل الأزمة السورية

هل يمكن للولايات المتحدة حصار الصين بحرياً؟



هل يمكن للولايات المتحدة باستخدام قواتها المسلحة حصار الصين بحرياً وعزّلها؟ يروّج البعض في الولايات المتحدة إلى أن الحصار البحري للصين قد يؤدي إلى إخضاعها دون الحاجة إلى احتكاك عسكري كبير يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، فهل هذا واقعي؟ يناقش جي هانوين، البروفيسور المشارك من كلية العلاقات الدولية في الجامعة الوطنية لتكنولوجيا الدفاع الصينية هذه الأسئلة في مقال بحثي طويل اخترنا لكم منه أبرز النقاط:

■ جي هانوين

السيطرة على طرق التجارة الرئيسية في العالم ونقاط الالتقاء الإستراتيجية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً منذ إعلان بريطانيا انسحاب قواتها من المنطقة الواقعة شرق قناة السويس، سيطرت البحرية الأمريكية بشكل فعال على الممرات البحرية الرئيسية التي تربط شرق آسيا والشرق الأوسط، وتوصلت مع معظم دول المنطقة إلى اتفاقيات وصول القوات إلى مناطق بحرية وبرية.

يذهب أنصار الحصار البحري إلى أن بإمكان الولايات المتحدة أن تعترض الغالبية العظمى من التجارة البحرية للصين، وأن تعيق الاقتصاد الصيني بشدة، وبالتالي أن تحرمها من الوصول المنتظم إلى الإمدادات المطلوبة لتصل في نهاية المطاف إلى إجبار الصين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. ويحلم هؤلاء بأن تستولي البحرية الأمريكية مع حلفائها على السفن التجارية أو منعها من الدخول دون إغراقها، بحيث يتجنبون صراعاً عسكرياً بحجم كبير مع الصين، فالיום هناك شبه إجماع في الولايات المتحدة بأنه مع تحديث الصين لقواتها فإن ميزان الهجوم والدفاع قد تحول بشكل حاسم للدفاع في مواجهة القوة النارية الصينية المتطورة، فضمن هذا المنظور ليست الولايات المتحدة مضطرة لمهاجمة القواعد الأرضية للصواريخ والرادار وغيره. فكما يرى هؤلاء فقطع إمدادات السلع الرئيسية، ومنها إمدادات الطاقة إلى الصين سيكون أقل تكلفة ولا يغرق الولايات المتحدة في حرب استنزاف

لطالما كان الحصار البحري هاماً في الحروب التي شهدتها العالم، ولطالما اعتدت الولايات المتحدة على الحصار البحري سواء في أوقات السلم أو الحرب، وبدأ ذلك منذ الحرب الأهلية الأمريكية ليكمل إلى الأحداث في كوبا وفنزويلا والحربين ضد فيتنام والعراق. وعند دراسة الاستخدام الأمريكي للحصار البحري، يظهر نمط واضح يدل على اعتياد الولايات المتحدة على اعتباره وسيلة مهمة للسياسة الخارجية والإنشاء الإستراتيجي. ولأن الحصار البحري ضد دولة ذات سيادة هو وفقاً للقانون الدولي شكل من أشكال الحرب، فهي تستخدم كلمات وألفاظ أخرى للتهرب من المسؤولية القانونية.

في العقد الثاني من القرن الحالي، ومع التغيرات الدراماتيكية في هيكل القوة الدولية، بدأت الولايات المتحدة بالانخراط بنشاط في الألعاب الإستراتيجية مع الصين باعتبارها أكبر خصم إستراتيجي لها في جميع المجالات: السياسة والاقتصاد والأمن والدبلوماسية والثقافة والعلوم والتكنولوجيا. لهذا أصبحت الصين أحد الأهداف الرئيسية للحصار البحري في خيال العديد من الباحثين الإستراتيجيين الأمريكيين، والتي جذبت اهتماماً خاصاً في دوائر صنع القرار.

من وجهة نظر الباحثين الإستراتيجيين الأمريكيين، فأحدى المزايا الرئيسية للولايات المتحدة اليوم هيمنتها على نظام «المشاعات العالمية»، بما في ذلك المحيطات، خاصة

طويلة الأمد، ويتجنب التصعيد حدّ الخيارات النووية.

مجرد حبر لا قيمة له

إن أفكار المنظرين العسكريين الأمريكيين عن حصار الصين بحرياً فيه الكثير من المشكلات. فعلى الرغم من الفوائد التي يتخلونها، فهم ينسون الكثير من المعطيات الهامة، يمكننا أن نوردها تباعاً. أولاً: سيكون الحصار طويل المدى للصين مهمة صعبة للغاية، فهو يعني وضع جميع الممرات البحرية الرئيسية تحت السيطرة الفعالة وغير المنقطعة للبحرية الأمريكية، ما سيشكل تهديداً للقوات التي تعاني منذ الآن من ضغوط وإرهاق شديدين يجعلانها غير قادرة على إتمام ما يسمى «عمليات حرية الملاحة».

ثانياً: سيشكل فرض حصار بحري على الصين تأثيراً كبيراً على المصالح الحقيقية للولايات المتحدة وعلى قدرتها على الحفاظ على هيبتها الدولية. فمن المستحيل أن تحصل على إذن بالحصار من مجلس الأمن، وامتلاك الصين لثاني أكبر اقتصاد في العالم وعلاقاتها الودية مع الغالبية العظمى من الدول، وعلاقاتها التجارية الكبيرة حتى مع الولايات المتحدة، ستهدد بفرض عزلة لا على الصين، بل على الولايات المتحدة نفسها.

ثالثاً: لطالما كانت الولايات المتحدة تعتمد في حصارها على تعاون أطراف آخرين لإنجاحه، فرغم أنها القوة البحرية الأكبر في العالم حالياً، فالقوة العسكرية المتزايدة للصين قد لا تجعلها تهنأ لتحقيق التأثير المطلوب، ولهذا فهي بحاجة لدعم أطراف آخرين مثل سنغافورة وماليزيا واندونيسيا، وهو الأمر الذي لا يبدو منطقياً في ظل التغيرات الكثيرة التي تصيب هذه البلدان اليوم.

رابعاً: تقوم افتراضات المنظرين الأمريكيين على أن الصين لن تتخطى حداً معيناً من التصعيد إذا تم فرض حصار عليها، لكن الولايات المتحدة

يجب أن تدرك أنها لن تتمكن من اللجوء إلى محاولة فرض حصار إلا إذا كانت مستعدة لفتح حرب كبرى مع الصين، وضمن هذه الحرب تسقط معظم حجج مناصري الحصار في كونه لا يؤدي إلى حرب كبرى. علاوة على أن مناصري الحصار البحري الذين يروجون لكونه سبب انتصار الكثير من الأمم في التاريخ في حروبها «مثل حرب السنوات السبع وحروب نابليون وحرب الخلافة الإسبانية»، ينسون أن هذا الحصار كان يلعب دور الممهد لحملة برية ناجحة فقط، وهذا الهدف سيكون تخيل تحقيقه صعباً منذ الآن، فمادام إن كان ذلك بعد سنة أو سنتين! الحديث الأمريكي عن حصار بحري بوصفه وسيلة فعالة لتحقيق النصر لا يعني بأية حال من الأحوال بأنه سلاح سري، وهذا يعني أن الصين لا بد قد تحضرت لمثل هذه السيناريوهات لكسر مثل هذا الحصار وتحطيمه حتى، وحتى بالمعنى التجاري وغير العسكري يمكننا أن نلاحظ مثل هذه التحضيرات.

إذا ما درسنا تطور السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 2017، سنرى أن خوف الولايات المتحدة من التراجع قد دفع الإدارات الأمريكية المختلفة إلى محاولة عرقلة صعود الصين بوصفها منافسة. إن فكرة الاحتواء الإستراتيجي للصين هي الأساس في التوترات البحرية الحالية في بحر الصين ومضيق تايوان وبحر الصين الشرقي، وجميع هذه التوترات معرضة لخطر التصعيد لتتحول إلى مواجهة مباشرة، وربما أكثر ما يقلق في الأمر أن النخب الأمريكية الحاكمة التي تحاول الترويج لكون عملياتها ذات طبيعة «إستراتيجية» لن تؤدي إلى حرب أكبر- مستعدة للمخاطرة باحتمال نشوب حرب كبرى. لكن مثل هذه الحرب لن تكون حصاراً بحرياً سلمياً، بل حرباً لا يمكن معرفة الحدود التي قد تصل لها، ولن تكون محصورة بالولايات المتحدة والصين بكل تأكيد.

إن فكرة الاحتواء الإستراتيجي للصين هي الأساس في التوترات البحرية الحالية في بحر الصين ومضيق تايوان وبحر الصين الشرقي

الفوضى و«سفسطائيو الزمن الوحل»!



أعداء الشعب المتمثلون بقوى النهب والفساد الكبير في الداخل، خطرٌ على هؤلاء المنظمين أشدَّ التنظيم، والذين لا يوفرون جهداً في تقسيم هذا الشعب وتفتيته وتذريه. ولذلك فإن الفوضى ضرورة لهم ولاستمرارهم، واستمرار هيمنتهم، وتقتضي هذه الضرورة ألا يعتاد هذا الشعب على أي نوع من أنواع التنظيم في هذه البلاد، بل أن يعتاد على الفوضى، وأن يقيم نفسه عبرها ومن خلالها على الدوام.

وتتسحب هذه الضرورة «الفوضى» على كل شيء في أقطابهم؛ من أدنى أشكالها ومستوياتها؛ كأن يتنظم الناس على طابور من الخبز أو الغاز أو غيرهما، إلى أعلى المستويات؛ كأن يتنظم هذا الشعب تحت قبة جامعة تسعى إلى تغيير واقعه تغييراً جذرياً، يجد فيها نفسه وأهله وناسه الذين تجمعهم وحدة الحال قبل أي شيء آخر.

الفوضى ضرورتهم ومبرر قمعهم، تلك هي الحقيقة، ولهذا فإن التنظيم ضرورتنا الماسة والتي لا غنى لنا عنها حتى نتمكن من لي عنقهم وعنق ضرورتهم. ولذا فلنعمل على ذلك بكل ما نمتلك من شدة وبأس وصلابة حتى لا يكون لهم لا حول ولا قوة ولا أمر.

الشعب مع شعوب أخرى، وبالأخص الشعوب الغربية، ليقولوا لنا: «انظروا إلى مستوى تنظيم تلك الشعوب ورتابتها وأناقته وعدم فوضويتها، تلك شعوب تليق بهم الحياة حقاً، أما أنتم فلا يليق بكم سوى النيزك، أنتم لستم شعباً، أنتم...».

لا جديد في هذا، هي ذاتها النظرة المتخلفة الدونية تجاه الغرب، تلك النظرة التي لا يكف ولا يمل هؤلاء من تكرارها بنسخ كربونية متشابهة منذ عقود. الأهم في الأمر، بأن هؤلاء وبخلاف بسطاء العامة، لا ينتمون إلى أي شعب، بل فقط ينتمون إلى ذواتهم الفردية التي تقع في أعالي الأبراج العاجية خاصتهم، الأبراج التي لا تشوبها شائبة، ولا تدنسها دنية.

على أية حال؛ الأفضل ألا نطيل الحديث عنهم، وأن ننتقل إلى مستوى آخر من الحديث؛ المستوى الذي يجب أن يسأل المرء عنده نفسه عن منبث هذه الفوضى العارمة المنتشرة ومصدرها وأبعادها؟

«مصدر الفوضى وأبعادها»

ولتوضيح الإجابة، وفهم القصد؛ نقول ببساطة العبارة: التنظيم خطر، خطر حقيقي على

إيكم ما حدث في أحد الأيام. ذات مرة، وأثناء انتظار معتمد الخبز على مسافة من الحشد المجتمع، حصل أمر يتكرر كثيراً في هذه البلاد. مع وصول سيارة الخبز وبدء عملية قطع البطاقات والتوزيع، وسط تدافع الناس التي أرهقها الانتظار؛ انتفض أحد الشبان معبراً عن سخطه من فوضوية الناس وسلوكهم غير المنظم. ولم يخل خطابه التوعوي من عبارات كالتالي: «أيمت بدكن تصيروا بشر؟» «صفو بالدور يا...» «على مهلكن يا...» وغيرها من الشتائم الكثيرة التي اعتاد الشعب على سماعها في وصفه من أبسط الناس إلى كبار مستنقفيهم، وادار ظهره لها ولهم.

■ احمد علي

عقود طويلة، وهذا أقل ما يقال في الأمر.

«سفسطائيو الزمن الوحل»

لكن المؤسف حقيقة هو أن يسمع المرء ويشاهد بأمر عينه هذا السلوك ذاته وهذا الخطاب عند من يقدمون أنفسهم بوصفهم مثقفين وأصحاب رأي ومعرفة. هؤلاء يحتر المرء بأي وصف يفهم حقاً.

لهؤلاء نقول: لا بأس، وكما تشاؤون، نحن العامة، البسطاء، فقيرو العقل قليلو الحكمة لذا فلن نجيب عن السؤال السابق: «ليش نحننا هيك؟» بل سنسأل سؤالاً آخر: «إذا ما كان في فوضى كيف بدو يكون القمع مبرر؟» وسنترك الإجابة لكم يا «أصحاب العقل والعلم» يا «سفسطائيو الزمن الوحل»! في هجومه على سفسطائيو أئتنا، مبرر أفلاطون بين فئة السفسطائيين، وفئة السياسييين، وفئة الفلاسفة، وما كان يريد من تمييزه هذا، هو القول بأن هؤلاء السفسطائيين ليسوا سياسييين، ولا مفكرين، ولا هم بفلاسفة. أما «سفسطائيو الزمن الوحل» خاصتنا فهم ليسوا سفسطائيين ولا سياسييين ولا مفكرين لكنهم يحاولون لعب دور هؤلاء الثلاثة بأن معاً.

«الدونية تجاه الغرب»

ويستند أغلبية هؤلاء في توصيف الشعب السوري على فكرة أساسها مقارنة هذا

وحنقاً هذا ما حدث، فلم ينبس أحد من الحاضرين - بما فيهم كاتب هذه السطور- ببنت شفة واحدة رداً على الكلام المسيء، حتى أن الجمع لم يعر الشتائم نظره.

«بعيداً عن ملامة الناس»

يشعر المرء بالإهانة حقاً حيال كلام وسلوك من هذا القبيل، لكن السؤال هنا هل ينبغي الاندفاع لمحاولة إسكات «فيلسوف الزمان» القائل، والخوض في تفاصيل ما يقول؟ ربما، ويمكن تجاهل كلامه والمضي قدماً أيضاً. لكن الأهم، هو محاولة تفسير هذا السلوك وفهمه بعيداً عن شتم الناس وتوجيه الملامة لها كما درجت العادة.. هي فرصة ليسأل المرء ذاته: «ليش نحننا هيك؟» هل خلقت شعوبنا فوضوية بالفطرة؟!

من الضروري التوضيح في البداية أن النقد الذي سبوجه هنا هو للخطاب والسلوك الذي يشاهده ويستمع السوريون كثيراً في حياتهم، وليس لشخص الحادثة الذي ينتمي إلى أبناء هذا الشعب الذي يشتمه، والذي تظاله شتيمة هذا الشعب قبل أن تظال غيره.. صاحب السلوك في حكايتنا وأمثاله هم من بسطاء العامة المقهورة والمغلوبة على أمرها، والتي لا تلام لأنها نتيجة وضعية سياسات الفقر والتجهيل والتهميش التي تحكم البلاد منذ



أي مسرح نريد

في الوقت الذي تحيي فيه العديد من الفعاليات المسرحية والثقافية والإعلامية يوم المسرح العالمي الذي يصادف يوم الـ 27 من آذار، لا بد من قول كلمة عن المسرح الذي نحتاجه اليوم وغداً.

■ تايه الجمعة

تصدر الكثير من الأعمال المسرحية كما تعرض العديد من المسرحيات كل عام في مختلف أنحاء العالم، ولكن هناك ما يجب تسليط الضوء عليه ومعالجته لأن المسرح أسير هذا الواقع. هو أسير لرأس المال من جهة، والسذي يهيمن على المسرح، ويتحكم بالتالي بقرار سماح أو منع العروض المسرحية إذا ما اقتضت مصلحته، ويتحكم أيضاً بشيء آخر: السماح بالكلم الهائل من المسرح الرديء بالتدفق عبر مختلف الفعاليات للتشويش على المسرح الحقيقي. ومن جهة أخرى يقع هذا المسرح تحت قبضة الرقابة، وتجتهد الرقابة على ترويج المسرح المدجن الذي يلتف حوله مثقفو السلطة. على النقيض من المسرح الرديء

والمسرح المدجن، تقف تجارب سورية وعالمية تقول إن هناك مسرحاً نريده. مسرح يتجاوز التسليع والهيمنة الثقافية ويلتصق بالناس. لقد بشر فواز الساجر بمسرح التغيير الاجتماعي وقال: «أنا أفهم المسرح كمسرح يغير ولا يتغير، أنا أرفض المسرح الذي يقدم قيماً أخلاقية ثابتة من منظور تيريدي، المسرح المطلوب في وطننا، هو: المسرح الذي يؤكد قيماً اجتماعية وأفكاراً جديدة تدفع بوعي الناس

إلى الأمام». واشتهرت العديد من المسارح الشعبية التي حملت تسميات مختلفة مثل المسرح الفقير الهندي والمسرح الفقير السوري والمسرح الشعبي الهندي، وكان الأخير منبراً للاتصال بالناس وإيصال الرسالة السياسية للطبقة العاملة في الأسواق والأحياء والمعامل. لأن الرأسمالية ومنظومة الهيمنة الثقافية التي تديرها وأجهزة الرقابة ووسائل الإعلام يقتلون المسرح لإبعاده عن الناس، وينتجون مسرحاً رديئاً نخبويّاً لأن كل شيء يجب أن يكون فوقياً عند الديكتاتور الأخرس. صاغ برتولد بريخت وظيفة المسرح على

النقيض من ذلك، فهو من أراد مسرحاً يخاطب الجماهير بشكل تعليمي بحيث يستطيعون فهم المشاهد وفهم الصراع الطبقي. وكان تركيزه الحماسي على الجماعية في المسرح لأنه هو وزملاؤه كانوا حريصين على إحداث ثورة في تقاليد الأوبرا البورجوازية المتعبدية، ومن هنا جاءت قصائد ماهاغوني التي تتعلق بالجشع في مدينة خيالية دمرها الفساد والاحتلال والخمر والدولار. وقال بريخت: عندما قرأت كتاب رأس المال لكارل ماركس، فهمت مسرحياتي، كان ماركس هو المتفرج الوحيد لمسرحياتي التي صادفتها على الإطلاق.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



بتاريخ 26 آذار من عام 1982 رحل سلطان باشا الأطرش القائد العام للثورة السورية الكبرى، وشيعة مئات الآلاف من أبناء شعبه في حشد جماهيري وطني مهيب في القرية / السويداء. وهو القائل في أحد نداءاته عندما كان يقاتل ضد الاستعمار أيام الثورة: هذا يوم انتفاضة الأمم والشعوب، فلننهض من رقادنا ولنبدد ظلام التحكم الأجنبي عن أرض بلادنا وسماواتها.



الشعوب القديمة

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب ضمن سلسلة أفاق ثقافية كتاب «تجليات المقدس في عبادات الشعوب القديمة»، تأليف: د. غسان بديع السيد. يحاول هذا الكتاب أن يبين، عبر نماذج مختلفة من العبادات القديمة، أن الخبرة الدينية للإنسان قديمة وأقدم من الديانات السماوية، وهي تتشابه في كثير من العناصر بغض النظر عن مكان وجود هذا الإنسان في العالم. إن فصول هذا الكتاب تقدم نظرة شاملة عن علاقة الإنسان بالمقدس عبر التاريخ. تأتي الفكرة أولاً ثم تأتي الطقوس والأساطير والرموز والقرابان والأعياد التي تثبت هذه الفكرة في وعي الجماعة، ويمنحها الاستمرارية بقوة دفع لا حدود لها. ولهذا فإن العبادات القديمة لا تزال حاضرة بيننا حتى اليوم بأشكال مختلفة، وقد لا نعيها بسبب التعقيم الذي يطالها. ومن هنا تأتي الغاية من هذا الكتاب الذي يضع بين يدي القارئ معلومات من مصادر عربية وأجنبية.



إصدارات مسرحية

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب ضمن المشروع الوطني للترجمة مسرحية «النفس الميتة... كوميديا مأخوذة عن رواية النفس الميتة لنيقولا غوغول»، تأليف: ميخائيل بولغاكوف، ترجمة: د. هاشم الحمادي. والمسرحية مقتبسة من رواية تحمل العنوان نفسه للكاتب الروسي نيقولا غوغول، تتحدث عن نماذج مختلفة من ملاك الأراضي البعيدين كل البعد عن السمات الإنسانية؛ وتصور الحالة التي عانت منها روسيا في الميادين الإنسانية والأخلاقية والاقتصادية. كما صدر عن الهيئة مسرحية «الأبطال المزيّفون»، تأليف: وعدت نديم تور، ترجمة: جوزيف ناشف. وهي مسرحية تدور أحداثها حول رغبة السلطان بالتخفي والعيش بين الناس. وتسلط الضوء على مجموعة من المشردين الأذكياء الذين يطلون ضيوفاً على قرية تتحكم بها مجموعة من الفاسدين. تُصنّف المسرحية على أنها كوميديا خفيفة الظل بأسلوب ساخر.

مجدداً عن الأزمة الحضارية وتجاوز الرأسمالية (3)

في المواد السابقة وصلنا إلى خلاصات عامة ألا وهي أن أزمة الثقافة المهيمنة كتعبير عن أزمة نمط الحياة الاستهلاكي القائم على الإنتاج البضاعي تلتقي مع غياب نمط حياة بديل عالمي يتجاوز الإنتاج البضاعي، أقله فيما يرفعه من تصورات وموضوع على مسار البناء. وهذا ما يفتح الاحتمالات على أشكال البربرية المختلفة والتي تجد أحد قواعدها في تفتت بنية العقل على أساس انهيار سرديّة الثقافة المهيمنة. ولكن مررنا على فكرة دور التكنولوجيا الحديثة في تدعيم شكل من البربرية جرى تصويره خلال العقود الماضية ويلتقي مع الردة على المجتمع الإنساني ككل.

■ د. محمد المعوش

بين مملكتي الحرية والضرورة

في طروحات ماركس عن الحرية والضرورة، تحضر السيطرة على الطبيعة وعملياتها من خلال عملية العمل كقاعدة لتوسيع فضاء الحرية على حساب فضاء الضرورة، حيث "ينبغي على الإنسان المتحضر، كما هو الشأن تماماً بالنسبة للمتوحش، أن يدخل في صراع مع الطبيعة لإرضاء حاجاته وللحفاظ على حياته وتجديد قواه الحيوية. وهذا الإلزام يوجد في كل الأشكال الاجتماعية، وكل نماذج الإنتاج أياً كانت. وكلما تطور الإنسان المتحضر اتسعت مملكة الضرورة الطبيعية طرداً مع نمو الحاجات ولكن في أن واحد تزداد قوى الإنتاج التي توفر تلك الحاجات. ومن هذه الوجهة، لا تنحصر الحرية إلا فيما يلي: أن ينظم الإنسان الاجتماعي والمنتجون المتجمعون بصفة عقلية عملية التكيف هذه التي تربطهم بالطبيعة وأن يخضعوا لرقابتهم المشتركة - عوضاً عن أن يستسلموا لها وكأنها قوة عمياء - وأن ينجزوا هذه العملية في نفس الوقت بأقل الجهود الممكنة وفي الظروف التي تكون أكثر تلاؤماً مع كرامتهم وطبيعتهم الإنسانية. ولكن هذا الميدان يبقى دائماً ميدان الضرورة. وفيما بعد، يبدأ ازدهار القوة الإنسانية التي تشكل غاية لذاته، أي تبدأ المملكة الحقيقية للحرية. ولكن هذه المملكة لا تزدهر إلا استناداً إلى مملكة الضرورة. إن التخفيض في أوقات العمل اليومي هو الشرط الأساسي لذلك" (كارل ماركس، رأس المال).

الألة الذكية: بين مملكتي الحرية والضرورة

على هذا الأساس يمكن القول إن العقود الماضية بالتحديد، وكل القرن السابق، دفع بشكل لا يمكن تصوره تطور القوى المنتجة ومعه توسع ميدان الحاجات الإنسانية (وهذا بالتحديد يتمثل بمشروع «التحقق الذاتي» الذي حاولت الرأسمالية استيعابه قسرياً ضمن حدود الليبرالية الفردانية). ووصلت إمكانية توسيع ميدان الحرية على حساب ميدان الضرورة مكاناً يتطلب «انقلاباً» في عملية التكيف هذه التي تربطهم «البشر» بالطبيعة. فالتطور التكنولوجي المتمثل بالألات الذكية يسمح بـ«التخفيض في أوقات العمل اليومي» الذي هو كما عبر ماركس «الشرط الأساسي لذلك»، والذي يشكل القاعدة المادية لتطوير مساحة مملكة الحرية على حساب مملكة الضرورة. ولكن شروط هذا الانقلاب ما زالت محصورة في إطار «التنظيم الرأسمالي» لعلاقة الإنسان بالطبيعة والمجتمع. ولهذا فإن الألة الذكية ليست «ظاهرة مهمة» كما يجري اعتبارها اختزالاً من قبل التصورات المعقدة، بل هي أكثر من ذلك بكثير. هي العنصر الضروري من الإنتاج وإخضاع الطبيعة ربطاً بالحاجات المتوسعة اطراداً من أجل توسيع



مملكة الحرية وتقليل العمل الضروري. وكونها محصورة فهذا يقلب قدراتها إلى نقيض، أي يعظم من تناقضات المجتمع على قاعدة الإنتاج والتنظيم والإدارة والحياة الرأسمالية البضاعية. فهي، ومع التقائها مع حاجة الرأسمالية إلى تعميم البربرية للاستمرار في الاستحواذ على الثروة من قبل القلة القليلة، الذين هم بالنهاية بشر معروفون ولهم أجساد مادية، وليسوا اقتصاداً صرفاً، من أجل ذلك، تشكل التكنولوجيا الذكية رافعة لمشروع المالتوسية الجديدة، ولكن في تأسيس لمجتمع يسميه البعض «ما بعد الرأسمالية». وما يقصده هؤلاء خداعاً هو انتهاء الرأسمالية. ولكن ما يحصل عملياً في الواقع المحقق هو التطور الموضوعي للرأسمالية نحو البربرية. حيث يمكن الاستغناء عن «القضاء على» القسم الأعظم من القوى المنتجة البشرية تحديداً، عبر الاستعاضة عن القوى العاملة «ماهرة أم يدوية» بجيش جديد من الآلات «الذكية» والقدرة على العمل «وإنتاج فائض القيمة» بدل البشر، وبالتالي تحصل قسماً هاماً من الثروة في العلاقة مع الطبيعة. هذا المصير ليس جديداً بل جرى نقاشه طوال العقود الماضية، ولكن في اتجاه شيطنة الألة الحديثة نفسها لا شيطنة النظام. وهنا يكمن الصمت على المقلب المقابل، أي مقلب العالم البديل. فالألة الحديثة كما هي أداة لمشروع البربرية، فهي أيضاً مدخل ضروري لمشروع توسيع وبناء مملكة الحرية. ولكن هذا المدخل شرطه «السياسي» الضروري هو تحويل شكل التنظيم الاجتماعي والإداري، أي علاقات الإنتاج نفسها ومعها كل البناء الفوقي وكل الحضارة من أجل تحرير القوى المنتجة وتوظيفها لصالح «ازدهار القوة الإنسانية التي تشكل غاية لذاته» على حد تعبير ماركس. ولكن ما هو المعنى العملي لـ«ازدهار القوى الإنسانية كغاية لذاتها» في حضارة الاستهلاك العدمية المفرغة من المعنى الإنساني الجمالي، وكيف ستجري الاستفادة من تحرير الطاقة الإنسانية التي تتوظف اليوم في العمل الضروري. وما هو الشكل «التنظيمي والإداري» وما هو الميدان الذي ستتنشط فيه القوى التي تحررت من العمل الضروري غير كونها مستهلكة أو غير مطلوبة وجودها أساساً؟ ها هنا يكمن تناقض كبير لما

كيف ستتعامل القوى الصاعدة مع هذا الواقع الكلي وتستبقه فالحضارة الاستهلاكية عالمياً مدفوعة بتعفننا نحو هز الأساس العقلانية للمجتمع وكل ما هو تقدمي في التاريخ البشري

يسمى بمشروع الحضارة البديلة العالمية على حساب الحضارة الرأسمالية المهيمنة.

الألة الذكية: بعض المؤشرات العالمية

تشير الأرقام العالمية إلى مدى توسع توظيف الآلات والأنظمة الذكية «الروبوتات ضمناً». وحسب إحصاءات الفدرالية الدولية للروبوتات فإن المعدل العالمي لكثافة الروبوتات شكلت «في العام 2020» حوالي 126 لكل 10 آلاف عامل «موظف»، أي ما نسبته 1:26%. بينما ترتفع هذه النسبة إلى مستويات كبيرة جداً في الدول العشر الأعلى توظيفاً للروبوتات. فهي في كوريا الجنوبية حوالي 10% (932 وحدة لكل 10000 عامل) وسنغافورة 6% وحوالي 4% في اليابان وألمانيا، و3% في السويد، وحوالي 2,7% في هونغ كونغ و2,5% في الولايات المتحدة وتايوان «تايوان» والصين والدنمارك. وهي حوالي «أو قريبة من» 2% في كل من إيطاليا (2,4%) وبلجيكا ولوكسمبورغ (2,21%) وهولندا (2,1%) والنمسا (2,05%) وإسبانيا (2,03%) وفرنسا (1,94%) وسلوفينيا (1,83%) وسويسرا (1,81%) وكندا (1,65%) وسلوفاكيا (1,75%) وتشيكيا (1,62%). وهذه الأرقام طبعا أهميتها في النمو السنوي، الذي يجاوز في بعض الدول 27% سنوياً «كسنغافورة مثلاً»، وحسب بعض الأرقام فإن الصين ستستحوذ على حوالي 25% من سوق الذكاء الاصطناعي عالمياً في العام 2030.

على الرغم من أن تطور هكذا قطاعات تتطلب الزج بقوى بشرية لتطويرها، حيث تشير بعض الأرقام كالمنتدى الاقتصادي العالمي بأن ميدان الذكاء الاصطناعي خلق في العام 2022 حوالي 133 مليون فرصة (وهذا يناقض أرقاماً أخرى تقول بأن عدد العاملين في هذا القطاع ستصل في العام 2025 إلى حوالي 100 مليون). ولكن هذا القطاع يشهد طفرة حالياً، وربما سيصل إلى مرحلة التخمّة والتركز والتمركز بحيث لا يعود قادراً على استيعاب قوى بهذا الحجم. ولكن والأهم هذا يفرض تحديات كالتالي يواجهها اليوم هذا القطاع من حيث الشح في إيجاد القوى «الماهرة» كفاية من حيث السوية العلمية والخبرة الضرورية تماشياً مع سرعة ومدى توسّعه. فحسب

إحصاءات منشورة «على موقع Statista» ردت حوالي 80% من المؤسسات في القطاع بأنها تعاني من صعوبات في إيجاد القوى الماهرة الضرورية في بعض الوظائف كهندسة المعلومات وتعلم الآلات وغيرها. وبالتالي فهو يتطلب تحويل جذرياً في منظومة التعليم والتحضير المهني لهذا فئات تعمل في القطاع الذهني الإبداعي، بالتالي يتطلب شكلاً محدداً من التأمينات ومستوى المعيشة، ولكن والأهم يتطلب علاقة قادرة على تأمين هكذا طاقات إبداعية وخلقها، وهذا ما يناقض مرة جديدة طبيعة العالم البربري الذي يتوسع طرداً مع كل توسع في هذا القطاع من «السيطرة على الطبيعة».

هذه مجرد لمحات عن التناقضات العميقة التي ينتجها تطور القوى المنتجة، هو تناقض ليس فقط مع المنظومة الرأسمالية «خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أعلى نسب من توظيف الذكاء الاصطناعي يحصل في دول المركز أو محمياته الاقتصادية ككوريا الجنوبية». وإذا كانت القوى المهيمنة ستحل هذه المسألة عبر الاستغناء عن الطبقة العاملة وبالتالي عن الشكل الراهن من المجتمع لصالح مجتمع أكثر اصطفاءً، وإدارة للموارد وإنتاج الثروة يجري فيه «ترشيح» البنية الاجتماعية إلى مستوى آلة «ومن يمكن تشغيلها وإنتاجها» ومن يستهلك الثروة. وهكذا تكتمل الحلقة، فالقضاء على الطبقة العاملة سيقضي على الطبقة الرأسمالية ولكن يحولها إلى النتيجة المنطقية التي تتضمنها اليوم الرأسمالية، أي يحولها إلى فئة طفيلية بالكامل تعيش «في قُبْحها» على حد تعبير مهدي عامل. ويبقى السؤال، كيف ستتعامل القوى الصاعدة مع هذا الواقع الكلي وتستبقه؟ فالحضارة الاستهلاكية عالمياً مدفوعة بتعفننا نحو هز الأساس العقلانية للمجتمع وكل ما هو تقدمي في التاريخ البشري. وهذا التحدي أممي يتجاوز «نسب النمو الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية-القومية» ويقتضي تطوير المشروع الحضاري الأممي لتجاوز الرأسمالية كنمط حياة يتفاعل فيه جديداً الاقتصاد والفكر والسياسة، وكما يبدو اليوم، يتقدم السؤال الحضاري ويكتف فيه باقي المستويات بشكل لا يقبل الاختزال.